وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

عنوان المذكرة

الجرائم الماسة بالمستهلك في ظل القانون رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش

مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص : قانون جنائي

من إعداد الطالبتين :

- اعمرستي زكية
- ذهبي سمية

تحت إشراف الأستاذ:

-الدكتور محمد الامين مهري

امام لجنة المناقشة المتكونة من:

الأستاذة: بلحاج نصيرة .....رئيسا

الأستاذة: نسيمة بوخديمي .....عضوا مناقشا

الدكتور: محمد الأمين مهري.... مشرفا

السنة الدراسية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه، فأظهر بسماحته تواضع العلماء و برحابته سماحة العارفين

إلى أبي الذي لم يبخل عليا يوما بشيء و إلي أمي التي غمرتني بالحنان و المحبة

أقول لهما انتم و هبتموني الحياة و الأمل و النشأة على شغف الاطلاع و المعرفة

إلي إخوتي محمد وجمال وحمزة وبلقاسم و وأخواتي فاطمة الزهراء وحسيبة ، وإلى صديقاتي فيروز، كريمة ووسام والى زملائي بالعمل عباس وعبد الرزاق ومسعودة ، وأخيرا وليس آخرا إلى كل من علمني حرفا أضاء به الطريق أمامي

إلى كل من علمني النجاح و الصبر من قريب أو بعيد

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

إليكم جميعا طاقم الأساتذة المحترمين

إليكم جميعا أهديكم هذا العمل المتواضع

زكية اعمرستي

الإهداء

الحمد لله الذي شرفنا بالإسلام و أكرمنا بالقرآن و حبب إلينا الإيمان و زينه في قلوبنا و كره إلينا الفسوق و العصيان .
أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تحمل في صدرها أجمل معاني الحب و الوفاء و العطاء إلى من عشت في أحضانها و تنعمت بأسمى لحظات الحنان الفياض النابع من قلبها الحنون إلى من سهرت الليالي لراحتي و ضحت بالكثير لأجل أن تراني في أحسن الأحوال و كان دعائها سندا لي، إلى من تحملت معي عناء هذا الزمن إلى " أمي الغالية " حفظها الله و أطال في عمرها و أبقاها لي مادامت حية و إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه " أبي العزيز" ، و إلى كل أخواتي وهيبة و كريمة و عدلان و إكرم و عبد الكريم و ألاء و إلى كل أفراد أسرتي سندي في الدنيا .
واهدي كذلك إلى شريك حياتي و رفيق دربي الذي دعمني في دراستي زوجي العزيز" فريد " و عائلته العزيزة
و إلى كل من علمني حرفا من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية وإلى كل من جمعتني بهم الصداقة و الدراسة .

ذهبي سومية

شكر و تقدير

نشكر الله تعالى على كرمه و عونه و توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع ، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي ساعدنا بتوجيهاته و لم يبخل علينا بنصائحه الأستاذ المشرف " مهري" و كذلك نرفع أرقى كلمات الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة و إلى كل من أزرنا و شجعنا و لو بكلمة طيبة ، و إلى كل من ساهم في إثراء هذا العمل من قريب أو من بعيد .

مقدمة

أضحت حماية المستهلك في مقدمة الواجبات الأساسية للدولة الجزائرية، لما تمثله من ضرورة حضارية ، تعكس قيمة الإنسان والمواطن لدى الدولة، فحماية المستهلك حماية للإنسان الضعيف في معترك حياته الاقتصادية في ظل اللامساواة الاقتصادية والاختلاف في درجة المعرفة والاختلاف النفسي بين المستهلك والمتدخل الذي يتعامل معه.

إذا كان المستهلك في حاجة إلى الحماية من ذ القدم، فإن حاجته إليها في العصر الحديث قد تعاظمت، وأصبحت أكثر إلحاحا، نتيجة التطور الهائل الذي شمل كل نواحي الحياة ، حيث تطورت أساليب الإنتاج وتنوعت طرق التوزيع وتعددت فنون الدعاية و الإعلان عن المنتجات، وحلت المواد الكيماوية والاصطناعية محل المواد الطبيعية المكونة للسلع المختلفة ، وخاصة منها الغذائية، وكذا المواد المعدلة جينيا، والمستنسخة...الخ.

وتحول المستهلك إلى الاعتماد على المأكولات المعلبة والمحفوظة، بعد اعتماده على المأكولات الطازجة، وهذا تماشيا مع عصر السرعة، حيث أدخل في صناعتها مواد كيماوية حافظة وأخرى ملوثة وثالثة منكهة بنكهات اصطناعية، هذا بالإضافة إلى ما تعج به الأسواق من مواد خطيرة تحتاج إلى دراية كافية بطرق الاستعمال والاستفادة منها على الوجه المطلوب، كما شمل التطور أيضا أساليب الغش والتزييف، حيث ضاع مفهوم الكسب المشروع والتعاون على ما ينفع الناس، و طفت الأهواء الجامحة والسعي إلى الربح السريع متجاهلين ما قد يلحق ضررا بالمستهلك في صحته وسلامته و ذمته المالية، كما تطورت وسائل إغراء المستهلك و إغوائه، لدفعه و استمالته إلى اقتناء المنتجات و السلع المختلفة، حيث أصبح طريدة سهلة الاصطياد، الأمر الذي يكون معه المستهلك في حاجة إلى الحماية الجنائية ، ليس لضمان سلامته البدنية و ذمته المالية فقط، وإنما لضمان سلامته المعنوية أيضا ، بتوفير أفضل الشروط التي تكفل للمستهلك سلامة رضاه وحرية أرادته، ليكون في مأمن من الغش و الخداع.الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالمستهلك و توفير حماية جادة له من الغش أهمها حماية قانونية ردعية ، فالغش اعتبر مند القدم عملا منافيا للأخلاق و حرمته الشرائع السماوية .

فكل هذه العوامل أدت إلى ضرورة إيجاد وسائل قانونية ملائمة لقمع مثل هذه التصرفات وحماية المستهلك في صحته و سلامته و مصالحه المادية و المعنوية من المخاطر التي قد تنتج عن هذه المنتوجات المخالفة للقواعد القانونية ، و كذا حمايته من كل أشكال الخداع و الغش الناتج عن استغلال حاجة المستهلك الماسة لهذه المنتوجات.

كل هذه التجاوزات جعلت المشرع يدرك مشكلة اتساع اختلال التوازن بين المستهلك الضعيف اقتصاديا، وبين المتدخل الذي يملك القوة الاقتصادية و الكفاءة التقنية في جميع مراحل عرض المنتوجات للاستهلاك، و من أجل ذلك سارع لتكريس ضمانات لحماية المستهلك و قمع الغش بإصداره للقانون رقم 09 – 03 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش وقبله صدر أول نص قانوني متعلق بالقواعد العامة

لحماية المستهلك، فكان أساس إرادة المشرع من خلال هذا القانون حماية المستهلك ومن ورائه حماية الاقتصاد الوطني، وذلك بموجب القانون رقم:89-02 الصادر في 07 فيفري 1989والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، والذي حدد الخطوط العريضة وأطر حقوق المستهلك في قانون مستقل، تبعته مجموعة من المراسيم التنفيذية والقرارات تنظم كل مجال له صلة بحماية المستهلك ورعاية حقوقه شملت (وسم السلع الغذائية، الضمان، المطابقة، ...الخ). وساير المشرع الجزائري التغير الكبير والسريع الذي تشهده الساحة الاقتصادية خاصة في مجال التجارة وما يصاحبه من ظهور مخاطر جديدة لم تكن من قبل تهدد فئة المستهلكين.

أهمية الموضوع:

نظرا لتزايد ظاهرة الاستهلاك في المجتمع الجزائري، وسعيا لحماية المستهلك، ونظرا للتوجه الاقتصادي الذي تشهده الجزائر في هذه الآونة، والحركية التي يشهدها السوق من سلع وخدمات محلية ومستوردة، جعل من دراسة هذا الموضوع ضرورة ملحة لكشف أسرار وخبايا ما قد يتعرض له المستهلك من اعتداءات وكيف سعى ويسعى المشرع الجزائري للتصدي لهذه الاعتداءات.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع في أسباب موضوعية و أخرى ذاتية و من أهم الأسباب الموضوعية ما يلي:

التوجه الاقتصادي الحالي للجزائر و ما تشهده من حرية لحركة السلع و الخدمات، والتنوع الموجود في السوق من منتجات مستوردة و محلية و الذي تبرز معه أهمية دراسة موضوع الجرائم الماسة بالمستهلك في ظل القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

من مختلف الجرائم المضرة بمصالحه المادية والمعنوية في ظل الانفتاح و تشجيع القطاع الخاص، مما يؤدي بفئة من المتدخلين و سعيا للربح السريع إلى إغراق السوق بالسلع المغشوشة و غير مطابقة للمواصفات القانونية، مما يستلزم دراسة لهذه المسألة في ظل ما تتضمنه قوانين و نصوص حماية المستهلك.

أما الأسباب الذاتية فتتمثل في الرغبة و الاهتمام بالدراسات القانونية في مجال القانون الخاص و بحماية المستهلك بصفة خاصة.

الضرورة الملحة لاقتنائنا لمأكولات خفيفة خارج المنزل كوننا طلبة أو عاملين. فيتعرض بعضنا في كثير من الأحيان إلى تسمم الغذائي.

طرح الإشكالية:

ركزت الدراسة على الجرائم الماسة بالمستهلك والواردة في القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

فكانت الإشكالية كالتالي:

ماهي الالتزامات التي أوجبها المشرع الجزائري على المتدخل حماية للمستهلك والواردة في القانون رقم 09-03 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش؟ وماهي الجزاءات التي خصصها لهذه الجرائم؟

الأسئلة الفرعية التالية:

هل اكتفى المشرع الجزائري وفق القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك بالحماية الموضوعية فقط؟

وماهي الآليات التي أوجدها المشرع لتطبيق هذه الحماية ؟ وهل اكتفى بالقمع القضائي ؟

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي والذي يقوم على تحليل المواد القانونية التي جاء بها القانون رقم 09/03 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

خطة الدارسة:

اتبعنا في دراستنا هذه الخطة التالية:

الفصل الأول خصصناه لدراسة الاعتداءات الواقعة على المستهلك والتي جاء بها القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

الفضل الثاني خصصناه لإجراءات الرقابة وقمع الغش أي الحماية الإجرائية للمستهلك .

الفصل الأول

الاعتداءات الواقعة على المستهلك

تدخل المشرع الجزائري لضمان سلامة المستهلك بوضع قواعد صارمة لا تتسامح مع المتدخلين في عملية وضع السلع و الخدمات للاستهلاك، فألقى على عاتقهم عدة التزامات بموجبها تكفل سلامة المنتوج هذا من بداية مرحلة الإنتاج إلى غاية وصول السلعة إلى المستهلك وحتى بعد وصولها إليه أي خلال مراحل الإنتاج و حتى عندما يكون المنتوج في حوزة المستهلك، و الوفاء بها جدير بإعادة التوازن المفقود بين المتدخل و المستهلك،و ضمان أمن المستهلك الذي بات من أولويات المجتمع الجزائري، فحماية المستهلك من قبل المشرع الجزائري من التدخلات والأفعال التي يقوم بها المتدخل ومن شأنها المساس بحياة وسمة وامن المستهلك لذا أدرج المشرع عدة جرائم والتي هي حقوق للمستهلك والتزامات للمتدخل.

وعليه نركز في فصلنا هذا على تبيان ذلك ، حيث اعتمدنا على خطة مصغرة نشرح فيها :

المبحث الأول : الاعتداءات الواقعة على صحة المستهلك و سلامته

المبحث الثاني : الاعتداءات الواقعة على حرية المستهلك و إرادته

المبحث الثالث الاعتداءات الماسة بالمصالح المادية و المعنوية للمستهلك

المبحث الأول : الاعتداءات الواقعة على صحة المستهلك و سلامته .

من أجل ضمان سلامة المستهلك تدخل المشرع بوضع قواعد صارمة في مواجهة المتدخل في عملية وضع السلع والمنتجات و الخدمات للاستهلاك، عن طريق فرض التزامات تكفل سالمة المنتوج خلال جميع مراحل الإنتاج بل حتى عندما يكون المنتوج بيد المستهلك، وجعل الوفاء بها جدير بإعادة التوازن المفقود بين المتدخل والمستهلك من جهة وضمان أمن وسالمة المستهلك من جهة أخرى ، وبالرجوع إلى القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش من خلال المواد من 04 إلى 10 ، تجد أن المشرع الجزائري قد حدد نطاق الالتزام بضمان السلامة بالتزامين هامين على عاتق المنتج أو المتدخل في عملية وضع المنتوج للاستهلاك.

المطلب الأول: جريمة مخالفة إلزامية سلامة المواد الغذائية .

ظهر مفهوم الالتزام بالسلامة مع تطور العلاقات التعاقدية و تفرعها إلى مختلف العلاقات القانونية الاقتصادية و الاجتماعية، و نماء حركة السلع و الخدمات ، وتشعب حاجيات الأشخاص، [1] و عليه فقد نص قانون حماية المستهلك على إلزامية عرض مواد غذائية سليمة لا تضر بصحة المستهلك، وذلك بمراعاة سلامة مكوناتها، سلامة تجهيزها وتسليمها، بالإضافة إلى سلامة المواد المخصصة لملامستها

الفرع الأول : تعريف سلامة المواد الغذائية .

أولا: على المستوى الفقهي : تعني سلامة الغذاء جميع الإجراءات اللازمة لإنتاج غذاء صحي غير ضار بصحة الإنسان .[2]

ثانيا: على المستوى التشريعي : عرف المشرع الجزائري السلامة الغذائية من خلال تعريفه وتحديده لعدة مفاهيم و مصطلحات نذكر منها : سلامة المنتوجات الكلى أو وجود ، في مستويات مقبولة و بدون خطر ، في مادة غذائية لملوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية أو أية مادة أخرى بإمكانها جعل المنتوج مضرا بالصحة بصورة حادة و مزمنة .[3]

وقد نص المشرع الجزائري على السلامة الغذائية من خلال **المادة 04** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش رقم **03/09**، بواسطة قاعدة أمرة ، حينما نص على أن : " يجب على

---

[1]- أ/ سهام المر ، التزام المنتج بالسلامة ، دراسة مقارنة ، مذكرة ماجيستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008، ص20.

[2]- أشرف محمد عبد المالك ، النظام الحديث لسلامة الغذاء ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، ع 32 ، الصادرة في جانفي 2008 ، ص 40.

[3]-انظرالمادة 03 من القانون 03/09 المؤرخ في 2009/02/25 ،المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش،ج ر، عدد 1 الصادرة بتاريخ 2009/03/0.

كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك احترام إلزامية سلامة هذه المواد و السهر على أن لا تضر بصحة المستهلك ".[1]

الإضافة إلى الماد 09 من نفس القانون رقم : 03/09 التي جاء فيها : " يجب أن تكون المنتوجات الموضوعة للاستهلاك مضمونة و تتوفر على الأمن بالنظر إلى الاستعمال المشروع المنتظر منها ، و أن لا تلحق ضررا بصحة المستهلك و أمنه ومصالحه ، و ذلك ضمن الشروط العادية للاستعمال أو الشروط الأخرى الممكن توقعها من قبل المتدخلين " .[2]

الفرع الثاني : أركان جريمة مخالفة سلامة المواد الغذائية .

أولا: الركن المادي :

نص قانون حماية المستهلك على إلزامية عرض مواد غذائية سليمة لصحة المستهلك وتسليمها، بالإضافة إلى سلامة المواد المخصصة لملامستها.

يحتل هذا المجال قدرا من الأهمية بالنظر إلى طبيعة المصلحة المحمية، خاصة في ضوء التطور الصناعي والتكنولوجي الذي صاحب إنتاج السلع وتقديم الخدمات، فقد اختفى إلى حدّ ما ذلك النموذج المبسط للسلعة، والتي كانت تتكون من بعض المواد الطبيعية أو الخدمات الأولية، فقد أدى استخدام المواد الكيميائية والإشعاعية والأنظمة الكهربائية والميكانيكية إلى تعرض صحة الإنسان وسلامته لقدر أكبر من الخطر فأصبح من الضروري إلزامية الحفاظ على سلامة المادة الغذائية .

أ/ إلزامية سلامة المادة الغذائية:

نص قانون حماية المستهلك على إلزامية عرض مواد غذائية سليمة لا تضر بصحة المستهلك، وذلك بمراعاة سلامة مكوناتها، سلامة تجهيزها وتسليمها، بالإضافة إلى سلامة المواد المخصصة لملامستها .[3]23

ب/ تحقيق سلامة المادة الغذائية في تكوينها :

يعتبر الحق في الغذاء أهم الحقوق التي يكتسبها الإنسان لمجرد ولادته، يتفرع عن حق أصلي هو حق الإنسان في الحياة وسلامة البدن، وحماية الصحّة العامة، بحماية وحفظ المادة

[1]-انظر المادة 04 من نفس المرجع.
[2]- انظر المادة 09 ، من القانون 03/09، المرجع السابق.
[3]- انظر المادة 04 فـ01، نفس المرجع.

الغذائية التي يستمد منها حياته، ويترتب على الاعتداء عليها ما يترتب على الحقوق الأساسية الأخرى.[1]

تتكون المادة الغذائية من مواد فاعلة ذات القيمة الغذائية، ومواد ملوثة تضاف إليها من اجل الحفاظ على خصائصها التقنية وحفظها لمدّة أطول، وتتحقق سلامة المادة الغذائية بمراعاة المواد الداخلة في تركيبها بالإضافة إلى احتواءها على ملوثات بنسب محددة قانونا غير أن المشرع لم يتطرق لدراسة المواد الداخلة في تركيب المادة الغذائية لأنها تتغير بتغيير المادة الغذائية نفسها ، وهذا ما أشارت إليه المادة الرابعة من القانون 03/09 المذكور سابقا .[2]

كما تحتوي المادة الغذائية على بعض الملوثات التي تكتسبها في مرحلة الإنتاج والتصنيع، لذا تدخل لتنظيم هذه المسألة وضبطها .

ج/ تحقيق سلامة المادة الغذائية لمراعاة احتياطات التجهيز والتسليم:

ج/1 : ضمان سلامة المادة الغذائية في مرحلة التجهيز والتسليم :

يلتزم المتدخل بتجهيز المنتوج الغذائي بالطريقة التي لا تؤدي إلى فسادها، حيث هناك عدد كبير من الأشخاص يصابون بتسممات غذائية يوميا، فهذا ليس دائما ناجما عن عدم حفظ المادة في مكان ملائم، بل قد يكون نتيجة الغلاف أو العبوة التي جهزت فيها المادة الغذائية، والتي ساهمت في تحلل مكونات المادة وجعلها خامدة، إذ عليه أن يضع المادة الغذائية في غلاف أو تعبئة تتوافر على المواصفات القانونية لتجنب الإضرار بالمستهلك .

نجد أن المشرع عرف العبوة أو الغلاف في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 210/04 المحدد لكيفيات ضبط المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة للأطفال، بأنه كل كيس أو صندوق أو علبة أو وعاء أو إناء أو بصفة عامة كل حاو من الخشب أو ورق أو زجاج أو قماش أو بلاستيك يحتوي مباشرة عليه مواد غذائية .

فالغلاف إذن وسيلة لحماية المنتوج الغذائي، إلا أنه وسيلة لجذب المستهلك، لذا يجب إعمال التوازن بين عاملين، عامل المنفعة وعامل الترويج في تصميم الغلاف.

[1]- محمد عبده إمام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في التشريعات البيئية، دراسة مقارنة في القانون الاداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2004، ص 24.

[2]- زهية حورية سي يوسف،" التزام المتدخل بضمان سلامة المواد الغذائية والنظافة الصحية لها"، الملتقى الوطني الخامس حول أثر التحولات الاقتصادية على تعديل قانون حماية المستهلك، يومي 05 و 06 نوفمبر 2012، شلف، ص06

كما نص المشرع في المادة **07** من قانون حماية المستهلك وقمع الغش على ضرورة مراعاة شروط معينة أثناء تجهيز المادة الغذائية لضمان سلامتها، كما جاء في المادة 14 من القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2000 ، المتعلق بمواصفات مياه الشرب الموضبة مسبقا وكيفيات عرضها، على ضرورة توضيب مياه الشرب في وعاءات من زجاج لضمان سلامتها وأن تكون التعبئة عازلة ونظيفة وفاقدة للتفاعل الكيميائي وذات صلابة كافية، لتضمن سلامة المنتوجات خلال نقلها وتداولها، غير أنه نلاحظ في الواقع أن المتدخل يعبئ مياه الشرب في وعاءات بلاستيكية .[1]

ج/2 : ضمان سلامة المادة الغذائية في مرحلة تسليمها للمستهلك :

تعتبر عملية تسليم المادة الغذائية المرحلة الأخيرة في عملية وضع المنتوج للاستهلاك، يلتزم المتدخل ببعض الشروط عند تسليم المنتوج الغذائي، فالمادة الغذائية المعبأة أو المغلفة وجب أن تسلم في ظروف ملائمة، مثلا الحليب المبستر فقبل تسليمه يجب أن يحفظ في درجة حرارة لا تفوق درجة 06 درجة مئوية، وأن يكون غلافه يكفل له الضمان الصحي وهذا طبقا للمادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم91 /53 المؤرخ في 1991/02/23 و المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك ، والتي تنص على ما يلي : " إذا ما استثنينا الأغذية المحفوظة طبيعيا بغلاف أو قشرة تنزع قبل استهلاكها، فإن المنتجات الغذائية الجاهزة، يجب أن يحميها من جميع أنواع التلوثات عند بيعها، غلاف، رزم يكفل لها الضمان الصحي وفقا للتنظيم في مجال المواد الملامسة لها " .[2]

أما المادة الغذائية غير المعبأة في غلاف، وغير المحفوظة كالتمور والأسماك، يجب أن تسلم في أكياس ورقية أو بلاستيكية التي أُنتجت بمواصفات ومكونات لا تنطوي على أي خطر للمستهلك، ولقد نصت المادة **07** من قانون حماية المستهلك قمع الغش على ضرورة عدم احتواء أي مادة من غلاف أو آلات معدة لملامسة المواد الغذائية إلى على المكونات التي لا تؤدي إلى فسادها.

[1]- زهية حورية سي يوسف،" التزام المتدخل بضمان سلامة المواد الغذائية والنظافة الصحية لها"، الملتقى الوطني الخامس حول أثر التحولات الاقتصادية على تعديل قانون حماية المستهلك، يومي 05 و06 نوفمبر 2012، شلف، ص 06.

[2]- انظر المادة20 من المرسوم التنفيذي 91/53 ،المؤرخ في 1991/02/23 ، والمتعلق بالشروط الصحية الطلوبة عند عملية عر الاغذية للاستهلاك، ج ر، عدد 09، الصادرة في 27 فيفري 1991.

حيث يبين المشرع كيفية تنفيذ ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم91 /04 المؤرخ في 1991/02/23 المتعلق بالمواد المعدة لكي تلامس الأغذية ومستحضرات تنظيف هذه المواد .[1]

ثانيا: الركن المعنوي :

أما الركن المعنوي في هذه الجريمة باعتبارها من الجرائم العمدية فيتمثل في انصراف إرادة الجاني إلى ارتكاب الأفعال السابقة عن قصد و إدراك ومع علمه أن الفعل معاقب عليه .

الفرع الثالث : جزاء مخالفة التزام سلامة المادة الغذائية .

يعاقب المشرع المتدخل المخالف بغرامة مالية من مائتي ألف دينار (200.000دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000دج) ، وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة **71 من ق ح م ق غ** والتي تنص: " يعاقب بغرامة من مائتي ألف دينار (20000دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500000دج) كل من يخالف إلزامية سامة المادة الغذائية المنصوص عليها في المادتين 4و 5 من هذا القانون" .[2]

المطلب الثاني: جريمة مخالفة إلزامية النظافة والنظافة الصحية

يزداد اهتمام المشرع الجزائري بالمواد الغذائية يوما بعد يوم ، بازدياد تدخل التكنولوجيا في صناعة الأغذية خاصة فيما يخص الاعتناء بالبيئة و الشروط الصحية لإنتاجها ، و ليضمن سلامة المستهلك ، أوجب على المتدخل ضمان نظافتها الصحية ، و سلامتها من أي خطر يهدد صحة المستهلك .

الفرع الأول : مفهوم إلزامية النظافة الصحية للمادة لغذائية

فرض المشرع في المادة **06** من قانون حماية المستهلك وقمع الغش على المتدخل في عملية عرض المواد الغذائية للاستهلاك تقييده بشروط النظافة الصحية طيلة العملية الإنتاجية، فألزمه أن يضمن نظافة هذه المواد أثناء جني و إعداد المادة الأولية، ونظافة المستخدمين وأماكن تواجدها، كما يجب عليه أن يراعي شروط نظافتها أثناء نقلها وعرضها في الهواء الطلق.[3]

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم91 /53 ، المؤرخ في 23 فيفري 1991 ،المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك ، ج ر عدد 09 ، الصادر بتاريخ 27 فيفري1991 ، ص 338 و339.

[2]- انظر المادتين 04 و05، من قانون رقم 03/09 ، مرجع سابق.

[3]- انظر المادة 06، من القانون 03/09، المرجع السابق.

أولا : نظافة المادة الأولية أثناء جنيها وإعدادها :

لم يتطرق قانون حماية المستهلك لمثل هذا الالتزام ، بل ترك ذلك للتنظيم، حيث نص في المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 53/91 المؤرخ في 1991/02/23 المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك ، على أنه يمنع استعمال المواد الأولية التي لا تكون عمليات جنيها وتحضيرها ونقلها استعمالها مطابقة للمقاييس المصادق عليها والأحكام القانونية والتنظيمية، أو توجيهها للاستعمال في الصناعات الغذائية أو تسويقها .[1]

يتعين على المتدخل توفير مواد أولية محمية من كل تلوث يأتي من الحشرات أو الفضلات أو النفايات وكذا الماء المستعمل في سقي المناطق الزراعية، وكل مصدر تلوث قد يشكل خطر على صحة المستهلك ، [2]ويظهر هذا الالتزام بشكل واضح في المادة **09** من القرار الوزاري المتعلق بمواصفات مياه الشرب الموضبة مسبقا و كيفيات عرضها، بنصها على ضرورة أن تكون مياه المنبع– وهو مادة أولية –محميا من أخطار التلوث وصالحا للاستهلاك البشري .

يتعهد المتدخل بمراعاة نظافة التجهيزات والمعدات وأماكن جمع المواد الأولية أو إنتاجها أو تحضيرها أو معالجتها أو نقلها، على نحو يتجنب فيها كل تكوين لأية بؤرة تلوث، وذلك بجعل عملية صيانتها وتنظيفها سهلة .[3]

تكون المادة الأولية نظيفة من خلال خلوها من الأخطار الناتجة عن دخول انتشار الكائنات الضارة و الأمراض إليها، كالطفيليات و الأمراض التي تصيب النباتات ، ولعلّ أهم الملوثات التي قد تصيب المادة الأولية المبيدات الحشرية ومواد التطهير و المواد التي تستخدم في إنتاجها كالأسمدة الزراعية .[4]

ثانيا : الالتزام بنظافة المستخدمين وأماكن تواجد المادة الغذائية:

لا تتحقق نظافة المادة الغذائية إلاّ بضمان نظافة المستخدمين القائمين عليها، وكذا أماكن تواجدها.

---

[1]- انظر المادة 03، من المرسوم التنفيذي53/91، المرجع السابق.

[2]- وهو ما نصت عليه المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم91 /53 ، وأكدته المادة 04 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ ، في 18 أوت 1993 ، المتعلق بتحديد مواصفات بعض أنواع الحليب المعدّ لاستهلاك وعرضه، حيث نصت على ضرورة أن يكون الحليب المنتوج للأنثى حلوب ذات صحة جيّدة، ويجب أن يكون نظيفا ولا يحتوي على أي لبأ، ج ر عدد 96، الصادرة في 23 اكتوبر 1969.

[3]- انظر المادة 06،من المرسوم التنفيذي رقم 53/91، المرجع السابق.

[4]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم04 /319 ، المؤرخ في 07 أكتوبر 2004 ، المحدد لمبادئ إعداد الصحة والصحة النباتية واعتمادها وتنفيذها، ج ر عدد 64 ، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر2004 .

أ –ضوابط نظافة المستخدمين :

نصت المواد22 من إلى **24** من المرسوم التنفيذي رقم 53/91 ،على ضوابط النظافة الصحّية التي تطبق على المستخدمين في أماكن ومحلات العمل .

يجب أن يخضع المستخدمون المدعون بحكم منصب عملهم لتداول المادة الغذائية لواجب العناية الفائقة بنظافة ثيابهم وأبدانهم، ويجب أن تكون ملابس العمل وأغطية الرأس أثناء العمل ملائمة، من شأنها أن تمنع أي تلوث للأغذية، ويجب أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع البصق والتدخين وتناول الطعام في أماكن العمل. [1]

يحظر على الأشخاص الذين من شأنهم أن يلوثوا المادة الغذائية القيام بأي تداول لها، كما يخضع العمال لفحوص طبية دورية، ولعمليات التطعيم المقررة من الوزارة المكلفة بالصحة التي تعد قائمة الأمراض والإصابات التي تجعل للمصابين بها قابلية التلويث، كما يمنع منعا باتا على كل شخص غريب عن المؤسسة التواجد فيها دون مبرر.[2]

ب نظافة أماكن تواجد المادة الغذائية :

يقصد بأماكن تواجد المادة الغذائية، محلات التصنيع، التحويل والتخزين التي ذكرتها المادة 06من القانون رقم09 /03 وأغفل المشرع في هذه المادة أماكن بيع هذه المواد وعرضها للاستهلاك رغم أنها وردت في المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم91 /53 السالف ذكره، وحدد المرسوم المذكور تدابير نظافة أماكن تواجد المادة الغذائية كما يلي: [3]

1 -أن تكون الأماكن ذات سعة كافية بالنظر إلى طبيعة استعمالها.
2 -أن تكون مؤمنة ضد التلوث الخارجي، لاسيما الغبار واستقرار الحشرات.
3 -يجب ألا تتصل اتصالا مباشرا بالأماكن التي يحفظ فيها الثياب والمراحيض.
4 -يجب أن تهيأ الأماكن على نحو يسمح بالفصل بين أقسام خاصة بالتخزين عن أماكن تحضير المنتوج الغذائي.
5 -يجب أن تكون المحال كافة التهيئة الإنارة حتى تمنع تكاثف الغبار وتشكيل تعفنات.

---

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 99 /158 ، مؤرخ في 1999 ، يحدد تدابير حفظ الصحة والنظافة المطبقة عند عملية عرض المنتوجات الصيد البحري للاستهلاك، ج ر عدد 49، الصادر بتاريخ 25 جويلية 1999.

[2]- أنظرالمواد 03 الى 05، من المرسوم التنفيذي رقم91 /09 ، المؤرخ في 19 جانفي 1991 ، المتعلق بالقواعد العامة للحماية التي تطبق على حفظ الصحة والأمن في أماكن العمل، المعدل والمتمم للقانون رقم 07/88 ، المؤرخ في 26 جانفي 1988، ج ر عدد 04 الصادر في 23 جانفي 1991.

[3]- نوال شعباني حنين ، التزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، في المسؤولية المهنية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص 53و54.

6 يجب القيام بتطهير الأماكن بعد الانتهاء من الإنتاج وتحضير المادة الغذائية .

ج- نظافة المادة الغذائية أثناء نقلها وبيعها في الهواء الطلق :

إنتاجها إلى غاية وصولها ليد المستهلك، ويتولى المنتج نفسه أو الموزع عملية نقل المادة يلتزم المتدخل في عملية عرض المواد الغذائية للاستهلاك بضمان نظافتها من وقت الغذائية إلى التاجر بالجملة أو التاجر بالتجزئة من المصنع أو من أماكن جني المادة الأولية، وهنا فرض المشرع على المتدخل أن يكون العتاد المخصص لنقل الأغذية مقصورا على ما خصص له، مع مراعاة أجل حفظ الأغذية أثناء النقل.

يجب كذلك أن تكفل للأغذية حماية فعالة من الشمس والغبار والحشرات أثناء عملية البيع في الهواء الطلق، مع إلزامية إخضاعها لنظام تبريد ملائم .[1]

الفرع الثالث : جزاء مخالفة التزام النظافة والنظافة الصحية للمادة الغذائية

تلقي المادتين من قانون حماية المستهلك ، التزام بتحقيق النظافة والنظافة الصحية، كل من يخرق هاتين المادتين يسلط عليه جزاء يتمثل في غرامة يتراوح قدرها من خمسين ألف دينار (50000 دج) إلى (مليون دينار 1000000 دج) .[2]

.نجد المادة 72 من القانون رقم09 /03 المتعلق بحماية المستهل وقمع الغش تنص على ما يلي: يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) كل من يخالف إلزامية النظافة والنظافة الصحية المفترض عليها المادتين 6 و 7من هذا القانون.

المطلب الثالث : جريمة مخالفة إلزامية أمن المنتوج .

خصص لها المشرع الفصل الثاني بعنوان " إلزامية امن المنتوجات و ضبطها بمعايير فأراد من خلال ذلك حماية المستهلك بالدرجة الأولى ، بحيث جعله التزام يقع على كل متدخل ، مما ينبغي على هذا الأخير احترام إلزامية أمن المنتوجات ، مع اشتراطه عدم الإضرار بصحة المستهلك.

[1]- زاهية حورية سي يوسف، الالتزام بالإفضاء عنصر من عناصر ضمان السلامة ، مرجع سابق، ص8و9.
[2]- انظر المادة 72، من القانون رقم 03/09، المرجع السابق.

الفرع الأول : مفهوم أمن المنتوج .

حدد المرسوم التنفيذي رقم 12- 203 المؤرخ في 2012/05/06 في المواد من 1 إلى 5 القواعد المطبقة في مجال أمن المنتوجات ، منها الخدمات الموضوعة للاستهلاك ، المنتوجات العتيقة و التحف و المنتوجات الغذائية الخام الموجهة للتحويل و البيوسيدات و الأسمدة و الأجهزة الطبية و المواد و المستحضرات الكيميائية ..... و غيرها .[1]

الفرع الثاني : أركان جريمة مخالفة أمن المنتوج .

تصنف جريمة مخالفة امن المنتوج على أنها جنحة ترتكب من طرف كل متدخل في عملية الاستهلاك إذا ثبت ارتكابه لأحد الأفعال الآتية :

أ -الإخلال بمميزات المنتوج وتركيبته وتغليفه وشروط تجميعية وصيانته .
ب تأثير المنتوج على المنتوجات الأخرى عند توقع استعماله مع هذه المنتوجات .
ت الإخلال بإلزامية عرض المنتوج ووسمه والتعليمات المحتملة الخاصة باستعماله وإتلافه وكذلك كل الإرشادات أو المعلومات الصادرة عن المنتج .
ث إمكانية تعرض بعض فئات المستهلكين لخطر جسيم نتيجة استعمال المنتوج ، خاصة الأطفال .

مع الإشارة إلى أن القواعد المطبقة في مجال امن المنتوجات يحددها التنظيم. كما يعتبر الإخلال بالالتزامات المذكورة بمثابة عناصر الركن المادي في هذه الجريمة، إذ تتحقق النتيجة لإجرامية بمجرد تحقق إحدى المخالفات المعينة، بالإضافة إلى الركن المعنوي والمتمثل في القصد الجنائي أي ارتكاب الأفعال السابقة عن نية قصد وإدراك تام. [2]

الفرع الثالث : الجزاء المقرر في جريمة مخالفة امن المنتوج .

نصت المادة73من القانون رقم 09-03 على عقوبة هذه الجريمة بقولها:" يعاقب بغرامة من مائتي ألف(200.000) دينار إلى خمسمائة ألف (500.000) دينار ، كل من يخالف إلزامية امن المنتوج المنصوص عليها في المادة العاشرة (10) من هذا القانون "، وحسب نص هذه المادة فان هذا الفعل المجرم يكيف على انه جنحة معاقب علها بعقوبة أصلية تتمثل في غرامة مالية من

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 12- 203 المؤرخ في 2012/05/06 ، المتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتوجات، ج ر عدد 28
[2]- أ / خالدي فتيحة ، مداخلة في الحماية الجنائية للمستهلك في ظل أحكام القانون رقم 03/09 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش.

مائتي ألف(200.000) دينار إلى خمسمائة ألف (500.000) دينار، كل من يخالف الالتزامات التي جاءت في نص المادة العاشرة من القانون نفسه .

يضاف إليها عقوبة تكميلية تتمثل في مصادرة المنتوجات والأدوات وكل وسيلة أخرى استعملت لارتكاب الجريمة المنصوص عليها سابقا.

المبحث الثاني : الاعتداءات الواقعة على حرية المستهلك و إرادته .

لا وجود لجريمة مضرة بالمستهلك ما لم يتضمنها نص قانوني معين يحدد عناصرها و يبين عقوبتها، و في مجال الجرائم الماسة بصحة و سلامة المستهلك، فإن المشرع قد أحالنا إلى تطبيق الأحكام الجزائية الخاصة بقانون العقوبات، و يتعلق الأمر بجريمة الخداع أو محاولة خداع المستهلك، و جريمة الغش أو تزوير المنتوجات الموجهة للاستهلاك أو الاستعمال البشري أو الحيواني .

المطلب الأول : جريمة خداع أو محاولة خداع المستهلك

للوقوف على معالم هذه الجريمة لابد من التطرق لتعريفها ، ثم تبيين أركانها ، وصولا إلى تحديد العقوبة المقررة على هذه الجريمة.

الفرع الأول : تعريف الخداع

لم يتطرق مشرعنا لتعريف الخداع ، و إنما أورد أهم الطرق التي يتحقق بها ، بينما تكفل الفقه بوضع تعريف له فهو القيام ببعض الأكاذيب أو بعض الحيل البسيطة التي من شأنها إظهار الشيء موضوع العقد على نحو مخالف للحقيقة [1] ، و من ثمة لا يكفي فيه الكتمان بل ينبغي

أن يؤدي إلى التأثير على المستهلك و إيقاعه في غلط حول طبيعة المنتوج فيوهم هذا الأخير بأن المنتوج يتوفر على بعض المزايا و الصفات و هو في حقيقة الأمر على عكس ذلك ، كأن يكون مقلدا أو به عيب ذو خطورة على أمن و صحة و سلامة المستهلك .[2]

فيهدف المتدخل من وراء ذلك للحصول على فائدة مالية باستبداله للمنتوج الذي توافق مع الرغبات المشروعة للمستهلك بالمنتوج أقل قيمة من المنتوج الأول .

---

[1]- حمد محمد علي خلف ، " الحماية الجنائية للمستهلك د دراسة مقارنة " ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 165.

[2]- د/خالدي فتيحة ، " الحماية الجزائية للمستهلك د دراسة في ضوء القانون رقم 03 - 09 المؤرخ في 25/ 02 / 2009 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش " ، مجلة معارف، العدد 08 ، جوان 2010 ، المركزالجامعي البويرة، الجزائر، ص 53.

الفرع الثاني : أركان جريمة الخداع

تتحقق جريمة الخداع أو محاولة الخداع بتوفر كل من الركن المادي و الركن المعنوي:

أولا / الركن المادي :

يتجسد الركن المادي في صدور فعل مادي من المتدخل بصفته الجاني و المتمثل في خداع المستهلك بصفته المجني عليه ، و يتم ذلك بتوفر إحدى الوسائل المحددة في المادة **68** من قانون رقم **03-09** المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش وهي [1]:

أ -الخداع في كمية المنتوجات المسلمة :

يقع الخداع في هذه الحالة إما على العدد أو المقدار أو المعيار أو القياس أو الكيل ، باستعمال طرق احتيالية للزيادة أو النقصان في هذه الكمية و على سبيل المثال لما يتم خلط مادة جامدة مع مادة أخرى ، و إما بفعل من يتلقى المنتوج كالتاجر الذي يقتني من المتدخل منتوجات زراعية ثم يستعمل موازين أو مكاييل زائفة أو معطلة مما يعد ظرفا مشددا .[2]

ب -الخداع في تسليم منتوجات غير تلك المعينة مسبقا :

يتحقق في هذه الحالة الخداع لما يتم تسليم منتوجات غير تلك المعينة و المتفق عليها مسبقا بين المتدخل والمستهلك ، فلا يكفي أن يستلم المستهلك المنتوج و إنما ينبغي أن يستلمه مطابقا لما تم الاتفاق عليه .[31]

ج -الخداع في قابلية المنتوج للاستعمال :

يؤدي الخداع في طبيعة المنتوج لتغيير خصائص هذا الأخير ، فيحدث في تركيب المنتوج مما يجعله غير صالح للاستعمال من قبل المستهلك ، مثل اقتناء المستهلك لشكولاطة تحت علامة معينة و يصرح المتدخل بأنها ممتازة ، و في الواقع لا تحتوي إلا على نسبة قليلة من الكاكاو ،أو التصريح الذي يدلي به المتدخل حول مكيف هوائي أنه ذو استعمال مزدوج أي بارد و ساخن ثم

---

[1]- انظر المادة 68، من القانون رقم 03/09، المرجع السابق.

[2]- ط/شعباني نوال ، الالتزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك و قمع الغش " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولودمعمري، تيزي وزو، 2012، ص137.

[3]-حساني علي ، الالتزام بضمان الضرر في عيوب المنتوجات ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق بن عكنون،العدد04، 2001، ص361و362.

يكتشف المستهلك بعد الاقتناء أنه يستخدم فقط للتبريد مما يجعل المستهلك يستفيد منه في فصل الصيف فقط .[1]

د -الخداع حول تاريخ أو مدد صلاحية المنتوج :

غالبا ما يتم تحديد مدة صلاحية المنتوجات بتاريخ معين ، فيكون غير صالح للاستعمال بعد انتهاء ذلك التاريخ ، و قد عرفت المادة **03 الفقرة 10** من المرسوم التنفيذي رقم- **13 378** المتعلق بتحديد الشروط و الكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك على أنه " التاريخ الأدنى للصلاحية أو من المستحسن استهلاكه "[2] قبل " ...تاريخ نهاية الأجل المحدد تحت مسؤولية المتدخل المعني ، الذي تبقى المادة الغذائية خلاله صالحة كليا للتسويق و محافظة على كل مميزاتها الخاصة المسندة إليها صراحة أو ضمنيا ، ضمن شروط التخزين المبينة إن وجدت ،

ويجب أن تسحب المادة الغذائية من التسويق بعد هذا الأجل حتى لو بقيت صالحة كليا بعد هذا التاريخ " .

فقد يعمد المتدخل لوضع تاريخ على المنتوجات و لكن حقيقة هذه الأخيرة فاسدة و غير صالحة للاستهلاك رغم أن تاريخ صلاحيتها لم ينته بعد ، فلا يعد هذا الأخير معيارا لمعرفة صلاحية المنتوج للاستهلاك ، بل ينبغي أن تتغير تركيبته و الخواص الطبيعية له من حيث الطعم و الرائحة لكي يمكننا القول أن المنتوج غير صالح للاستهلاك.[3]

ذ -الخداع حول النتائج المنتظرة من المنتوج :

يقصد بالنتائج المنتظرة من المنتوج أن يوافق هذا الأخير الرغبات المشروعة للمستهلك و لن يتجسد ذلك إلا بالتوفر في المنتوجات المقتناة الأمن و أن لا تلحق ضرر بصحة و سلامة و أمن المستهلك و مصالحه ، فإذا لم يتحقق هذا الأمن و السلامة في المنتوجات و عرضها المتدخل للاستهلاك على أساس أنها متوفرة للأمن المنتظر يكون قد ارتكب جريمة خداع أو محاولة خداع المستهلك .[4]

---

[1]-د/ أحمد محمد محمود علي خلف ، " الحماية الجنائية للمستهلك د ا رسة مقارنة " ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندري، مصر،ط2005، ص174.

[2]- انظرالمادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 378 - 13 المؤرخ في 2013/11/09 ، المتعلق بتحديد الشروط و الكيفيات المتعلقة باعلام المستهلك،ج ر عدد 58، المؤرخة في 18-11-2013، ص09.

[3]- نائل عبد الرحمان صالح ، " الحماية الجزائية للمستهلك في القوانين الأردنية " ، مجلة الحقوق الكويتية، السنة 23،ديسمبر1999،ص130.

[4]- عامر قاسم أحمد القيسي ، "الحماية القانونية للمستهلك ، دراسة مقارنة في القانون المدني و المقارن " ، الطبعة الأولى ، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ،2002 ، ص 56.

ر -الخداع حول طرق الاستعمال و الاحتياطات اللازمة لاستعمال المنتوج:

ألقى المشرع على عاتق المتدخل بموجب المادة **17** من قانون رقم **03 – 09** ، الالتزام بالإعلام بكل المعلومات حول المنتوج مما ينبغي عليه تبيين كيفية استعماله ، نظرا للخبرة التي يتميز بها بصفته متدخلا ، كما يقع عليه تبيين الاحتياطات اللازمة لاستعمال المنتوج لكي يتجنب المستهلك مخاطره .[1]

فيتحقق الخداع في هذه الحالة لما لا يدلي المتدخل بالطريقة الصحيحة لاستعمال المنتوج و يمتنع عن التصريح بالمخاطر التي قد تنجم عن استعماله كل هذا من أجل بيع المنتوج و كسب

فائدة دون مراعاة مصالح المستهلك ، و بالرجوع إلى نص المادة **429** من الأمر رقم **66-156** المتعلق بقانون العقوبات ، التي تحدد عناصر الركن المادي المتعلقة بجريمة خداع المستهلك كما يلي:[2]

ز- الخداع في طبيعة السلع:

يتمثل الخداع في طبيعة السلع لما يحدث تغيير ملحوظ و مؤثر على خصائص السلع مما يؤدي إلى فقدانها لطبيعتها الحقيقية و جعلها غير صالحة للاستخدام الذي أعدت من أجله ، أي يتم تحول السلع إلى طبيعة أخرى مغايرة لما تم إنتاجه.

ط -الخداع في الصفات الجوهرية للسلع:

يقصد بالخداع في الصفات الجوهرية للسلع هي تلك التي لو علم المتعاقد بعدم وجودها لما أقدم على إبرام العقد ، فالصفات الجوهرية هي مسألة اعتبارية مرتبطة بالأشخاص و الأغراض التي تكون قد دفعت المتعاقد لإبرام العقد ، فهي تختلف باختلافهم و الظروف المحيطة بهم ، فيتحقق مثل هذا الخداع في العداد الكيلومتري للسيارة مثلا. [3]

---

[1]- د/حساني علي ، " الالتزام بضمان الضرر في عيوب المنتوجات " ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، كلية الحقوق بن عكنون ، العدد 04 ،2001 ،ص 363 .

[2]- أنظر المادة 08 - من المرسوم التنفيذي رقم 203 - 12 المؤرخ في 2012/05/06 ، المتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتوجات، جريدة رسمية رقم 28 ، المؤرخة في 2012/05/09 ، ص 19.

[3]- د/ولد عمر الطيب ، " الجزاءات العقابية المترتبة عن الأضرار الماسة بأمن المستهلك و سلامته " ، مجلة دراسات قانونية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، العدد 06 ، فيفري 2010 ، ص116.

ظ -الخداع في التركيب أو في نسبة المقومات اللازمة للسلع :

ويتم ذلك بإعطاء بيانات غير صحيحة حول تركيب السلع مغايرة لتلك المحددة في القوانين أو وفقا للعادات التجارية المتعارف عليها أو طبقا لبيانات العقد ، أو بالرجوع إلى الفاتورات أو الإشهار أو التي تتضمن أحيانا المقومات اللازمة للمنتوج .[1]

فتقع جريمة الخداع حول التركيب أو حول نسبة المقومات اللازمة للمنتوج بمجرد أن تكون السلع معروضة تحت اسم معين مختلفة في تركيبتها و مواصفاتها و نسبة مقوماتها عن تلك المحددة قانونا.

الخداع في نوع أو مصدر السلع :

يعرف النوع على أنه الطريقة التي من خلالها يمكن تمييز السلع عن مثيلتها ، فقد يحدث أن تتماثل السلع من حيث المظهر و الشكل و لكن تختلف فيما بينها بواسطة النوع مما يترتب على ذلك تميزها عن غيرها و اختلاف القيمة بينهما و يتحقق الخداع في نوع السلع لما يصرح الجاني للمجني عليه مثلا على أن زيت عادي هو زيت زيتون .[2]

أما بالنسبة لمصدر السلع فهو يطلق على مكان الإنتاج أو مكان الاستخراج إذا تعلق الأمر بمنتجات طبيعية أو صناعية أو حتى على الأنساب بالنسبة للحيوانات أو العصر الذي صنع فيه الأثاث ، و للمصدر أهمية بالغة خاصة بالنسبة للمواد الغذائية و الأدوية و الأجهزة الكهربائية ، فيتجسد الخداع بشأن المصدر لما يزعم تاجر أقمشة مثلا أنه اشتراها من المصنع مباشرة مع أنه تلقاها من تاجر الجملة أو يعلن أن السجاد إيراني الأصل بينما هي مزيج من إيران و هي نسبة قليلة و الأكثرية من فرنسا .[3]

ع -الخداع في كمية الأشياء المسلمة أو في هويتها :

يتمثل الخداع حول كمية الأشياء في استعمال طرق احتيالية للزيادة أو النقصان في الوزن أو الكيل أو العدد ، أما بالنسبة للخداع في هوية الأشياء فيتحقق بتسليم سلعة مخالفة لما تم الاتفاق عليه في العقد ،[4] فيكفي أن تتحقق إحدى هذه الصور لكي تقع جريمة خداع المستهلك ، و يمكن

---

[1]-د/محمد بودالي ، " حماية المستهلك في القانون المقارن " ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، ص313 .

[2]- كالم حبيبة ، " حماية المستهلك " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق بن عكنون، 2005 ، ص 104 .

[3]- د/عبد الفضيل محمد أحمد،" جريمة الخداع التجاري في نظم مكافحة الغش التجاري السعودي مع الإشارة إلى القوانين الفرنسي و المصري، " مجلة الحقوق الكويتية ، السنة 18، العدد 04 ، ديسمبر 1994 ، ص144-146.

[4]- د/ولد عمر الطيب ، المرجع السابق ، ص 116-117.

أن يتم كذلك الشروع في ارتكاب جريمة الخداع ، و يتحقق هذا الأخير لما يطرح المنتوج للبيع أو بإرسال عينات مصحوبة ببيانات كاذبة حول هذا المنتوج ، و من ثمة يستهدف هذا الشروع أي مستهلك يقبل على اقتناء هذا المنتوج المعروض للاستهلاك ثم يكتشف خداع المتدخل فيرفض اقتناء المنتوج ، فالمشرع سوى بين جريمة الخداع التام و الشروع فيها من حيث مبدأ التجريم و مقدار العقوبة .

وهذا ما أكد عليه بموجب المادة **68** من قانون رقم **09-03** ، و المادة **429** من قانون العقوبات بقوله : ".... كل من يخدع أو يحاول أن يخدع... " ، و لم يحدد مشرعنا في قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، الوسائل التي يتم بها خداع المستهلك فجعله يتحقق بأي وسيلة أو طريقة كانت ، مما يعد ضمانة للمستهلك ، فكان للمشرع نظرة مستقبلية خاصة بتطور الوسائل التكنولوجية التي يمكن أن تعد كوسيلة تستعمل لخداع المستهلك [1].

كما حدد المشرع بموجب المادة **68** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، المتضرر من الخداع و هو " المستهلك " سواء تعاقد مع المتدخل أم لا ، و هذا عكس ما جاءت به المادة 429 ، من قانون العقوبات ، التي نصت على خداع أو محاولة خداع " المتعاقد " فقط مما يستنتج أن المستفيد من الحماية هو المتعاقد مع المتدخل فقط ، و هذا يعد قصورا في حماية المستهلك إذا لم تكن له صفة المتعاقد مما يبعث التناقض و النقص بين النصين.

إضافة إلى ذلك شملت المادة **68** من قانون رقم **09-03** ،من حيث محل جريمة الخداع في المنتوجات بما فيها السلع و الخدمات ، و لكن المادة **429** من قانون العقوبات جعلت محله منصب على السلع فقط ، و ربما السبب في ذلك كون اكتشاف الخداع حول السلع يعد أسهل من اكتشافه في مجال الخدمات لأن هذه الأخيرة قد يتم تقديمها بشكل غامض و غالبا ما لا يتم التعريف الدقيق بها .[2]

فنلاحظ أن قانون حماية المستهلك كيف الجريمة بما يتماشى مع الهدف المبتغى من وضع هذا القانون ألا و هو حماية المستهلك ، و يظهر ذلك في كون الحماية التي أتى بها خاصة بفئة المستهلكين عكس قانون العقوبات الذي يتميز بالطابع الردعي و العام للمحافظة على النظام العام.

---

[1]- انظر المادة 68 من القانون رقم 03/09 ، مرجع سابق.

[2]-سي يوسف زاهية حورية ، " تجريم الغش و الخداع كوسيلة لحماية المستهلك " ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، العدد 01 ، 2007 ، ص 32

ثانيا / الركن المعنوي :

لم يشر قانون رقم **09-03** المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش ، لضرورة توفر نية الخداع و لكن نظرا لما يلحق المستهلك من ضرر بمصالحه المادية ، يؤدي ذلك لجعل جريمة و لا يجب افتراض العلم بل يجب إقامة الدليل عليه و إثباته من قبل القاضي أو المدعي بالحق المدني ، و لقيام القصد الجنائي ينبغي إثبات أن إرادة الجاني قد اتجهت إلى إتيان الفعل المادي و هو الخداع أو الشروع فيه و العلم بما في ذلك من تجريم.[1] مما يستدعي علم الجاني (المتدخل) باستعمال الطرق المنصوص عليها في المادة **68** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، و المادة **429** من قانون العقوبات فيؤدي لا محالة لخداع المجني عليه(المستهلك)، مع ضرورة توفر في الجاني(المتدخل) نية الخداع.[2]

إن القانون لا يعاقب إلا على الخداع الذي يتم بطريقة غير مشروعة و لا يعاقب على الجهل أو الغلط الذي يقع من المتدخل إزاء المستهلك ، لأن الخداع جريمة عمديه أما الإهمال حتى و لو كان جسيما فلا يعادل الخداع كونه صورة من صور الخطأ الغير العمدي ، فهنا لا يعد المتدخل قد ارتكب جريمة الخداع إلا إذا كان سيء النية.[3] و من أجل ذلك يشترط توفر القصد الجنائي بعنصريه عند تحقق الخداع التام أو حين عرض المنتوج إذا كان الخداع في مرحلة الشروع ، فإذا تخلفت أحد عناصر القصد الجنائي وقت حدوث الفعل فلا تقوم جريمة الخداع

فالملاحظ على المادة **68** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، لم تشترط أن يلحق الخداع ضرر بالمستهلك لكي يعد الفعل مجرما ، و إنما بمجرد ارتكاب المتدخل لأحد أو بعض الأفعال المادية المنصوص عليها بموجب هذه المادة ، تعد جريمة الخداع قائمة و بذلك صنف البعض هذه الجريمة بأنها من جرائم الخطر و ليست من جرائم الضرر ، و هذا بالنظر للنتائج الوخيمة المترتبة عن الخداع و تأثيره على صحة المستهلك خاصة في حالة المنتوجات الغذائية و المنتوجات الخطيرة .[4]

---

[1]-د/ عمر عيسى الفقي ، " جرائم قمع الغش و التدليس " ، المكتب الفني للموسوعات القانونية ، بور سعيد، مصر، 1998 ، ص69.

[2]- د/عبد الفضيل محمد أحمد ، "جريمة الخداع التجاري في نظم مكافحة الغش التجاري السعودي مع الإشارة إلى القوانين الفرنسي و المصري " ، مجلة الحقوق الكويت ، السنة 18 ، العدد 04 ،سبتمبر 1994 ، ص 152 153 .

[3]- ولد عمر الطيب ، المرجع السابق ، ص 117

[4]- د/خالدي فتيحة ، المرجع السابق ، ص52 .

الفرع الثالث : الجزاء المقرر خداع أو محاولة خداع المستهلك.

أحالت المادة **68** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، العقاب على جريمة خداع أو محاولة خداع المستهلك إلى نص المادة **429** من الأمر رقم **66-155** المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم ، التي نصت على معاقبة المتدخل بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات و بغرامة من ألفين دينار **(2.000دج)** إلى عشرين ألف دينار **(20.000 دج)** أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كما تشدد المشرع في عقاب جريمة الخداع بنصه في المادة **69** من قانون رقم **03/09** المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش ، على الظروف المشددة لهذه الجريمة فرفع العقوبات المنصوص عليها في المادة **68** من قانون حماية المستهلك ، التي تحيل العقاب إلى قانون العقوبات إلى خمس سنوات حبسا و غرامة قدرها خمسمائة ألف دينار **(500.000دج)** إذا ارتكب الخداع أو محاولة الخداع بواسطة:

الوزن أو الكيل أو بأدوات أخرى مزورة أو غير مطابقة، وكذا طرق ترمي إلى تغليط في عمليات التحليل أو المقدار أو الوزن أو الكيل أو التغيير عن طريق الغش في تركيب أو وزن أو حجم المنتوج .

و بالرجوع إلى نص المادة **430** من الأمر رقم **66-155** المتعلق بقانون العقوبات ، التي نصت على: " ترفع مدة الحبس إلى خمس سنوات و الغرامة إلى **500.000(دج)** إذا كانت الجريمة أو الشروع فيها المنصوص عليهما أعلاه قد ارتكبا.."

فهذه المادة رفعت مدة الحبس إلى **05** سنوات مع رفعها لقيمة الغرامة[1] ، و هو ما توافق مع المادة **69** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، و السبب في ذلك رغبة من المشرع للمساس بالذمة المالية للمتدخل ، بهدف مكافحة الجرائم الاقتصادية التي عادة ما تهدف إلى كسب ربح غير مشروع على حساب صحة و سلامة المستهلك ، و نصت المادة **429** في **فقرتها الأخيرة** من قانون العقوبات ، على أنه يقع على مرتكب المخالفة إعادة الأرباح التي تحصل عليها بدون حق ، و هي تدفع للخزينة العامة للدولة كمقابل للضرر العام الذي قام به نتيجة مخالفته للقوانين الاقتصادية .[2]

المطلب الثاني : جريمة الغش أو تزوير المنتوج

للتعرف على جريمة الغش يستدعي التطرق لتعريف الغش ، ثم تبيين أركان هذه الجريمة ، ثم تحديد العقاب المقرر على الغش في المنتوجات.

---

[1]- ط/خميخم محمد ، " الطبيعة الخاصة للجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق بن عكنون ، 2011 ، ص65-66 .

[2]-ط/ مامش نادية ، "مسؤولية المنتج دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية العلوم القانونية و السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2012 ، ص146 .

الفرع الأول : تعريف الغش

لم يعرف المشرع الغش ، فتكفل الفقه بإعطاء تعريف له ، فهو كل فعل عمدي إيجابي ينصب على منتوج فيكون هذا مخالفا لما هو وارد في النصوص القانونية و التنظيمية التي تحدد معايير للمنتوجات لكي تعد صالحة للاستهلاك ، فهو يتحقق بإضافة مادة غريبة عن المنتوج مما قد تؤدي إلى تغيير وظيفته أو بانتزاع عنصر من عناصر المنتوج أو بإخفاء رداءته و إظهاره في صورة حسنة .[1]

كما قد يكون الغش حول أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية ، أو أي مواد أخرى مع العلم بغشها و فسادها ، أو باستعمال مواد سامة مما يؤدي إلى تسميم المستهلك [2] ، فالغش يجعل من المنتوج العادي منتوجا خطيرا.

فيتعمد المتدخل تضليل المستهلك بإخفاء المعلومات الكافية عن المنتوج ، فمن حيث الشكل تشبه المنتوجات الجيدة و لكنها في الحقيقة رديئة و لا تتصف بالجودة المطلوبة مما يلحق بالمستهلك ضرر مادي ، فيدفع هذا الأخير سعر المنتوج مقابل حصوله على منفعة أقل ، كما قد يتكبد إنفاق مبالغ إضافية لإزالة الأضرار الناتجة عن المنتوجات المغشوشة.[3]

ويختلف الغش عن الخداع كون هذا الأخير يقع دون هدف تزييف المنتوج ، أما الغش فيقع على المنتوج بغرض تزيفه ، فيستهدف من وراء الخداع تضليل المستهلك فقط دون المساس بجوهر المنتوجات أي دون إدخال تغيير على تركيبتها ، و الهدف الذي قصده المشرع من وراء تجريم الغش هو لحماية الصحة العامة و من ثمة الحماية من المنتوجات المغشوشة ، بينما الهدف من تجريم الخداع هو لحماية أوضاع التعامل و الثقة بين المستهلك و المتدخل .

ويقع الغش طبقا لما حددته المادة **70** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، بالأفعال التالية:

- يزور أي منتوج موجه للاستهلاك أو الاستعمال البشري أو الحيواني .
- يعرض أو يضع للبيع أو يبيع ، مع عمله بوجهتها مواد أو أدوات أو أجهزة أو كل مادة خاصة من شأنها أن تؤدي إلى تزوير أي منتوج موجه للاستعمال البشري أو الحيواني .

كما حددت المادة **431** من قانون العقوبات الأفعال المادية التي يتم بها الغش و هي:

- يغش مواد صالحة لتغذية الإنسان أو الحيوانات أو مواد طبية أو مشروبات أو منتوجات فلاحيه أو طبيعية مخصصة للاستهلاك.

---

[1]-عمر عيسى الفقي ، المرجع السابق ، ص 80 .

[2]- السعيدي جمال ، " المفهوم العام للغش ، و دراسة واقعة لنماذج عن تغيير أسعار السلع " ، مداخلة في ندوة حول " حماية المستهلك و مكافحة الغش التجاري في الدول العربية " ، شرم الشيخ ، مصر 17 - 13 جانفي 2008، ص64 – 63 .

[3]- د/عبد الفضيل محمد أحمد ، المرجع السابق ، ص 167.

- يعرض أو يضع للبيع أو يبيع مواد صالحة لتغذية الإنسان و الحيوانات أو مواد طبية أو مشروبات أو منتوجات فلاحية أو طبيعية يعلم أنها مغشوشة أو فاسدة أو مسمومة .
- يعرض أو يضع للبيع أو يبيع مواد خاصة تستعمل لغش مواد صالحة لتغذية الإنسان أو الحيوانات أو مشروبات أو منتوجات فلاحية أو طبيعية أو يحث على استعمالها بواسطة كتيبات أو منشورات أو نشرات أو معلقات أو إعلانات أو تعليمات مهما كانت.

مما ينبغي تحديد ما قصدته المادة **431** من قانون العقوبات:

- **أغذية الإنسان و الحيوان:**

يقصد بها كل المأكولات و المشروبات سواء كانت سائلة أم صلبة بحالتها الطبيعية أو المصطنعة أو مضاف إليها مواد ملونة أو حافظة ، و تكون هذه الأغذية موجهة لتغذية الإنسان أو الحيوان ، و تكون هذه المواد مخصصة و صالحة للاستهلاك .[1]

- **المواد و المنتوجات الطبية :**

يقع الغش على الأدوية و الأجهزة الطبية سواء كانت موجهة لعلاج الإنسان أو الحيوان و تمتد إلى النباتات الطبية ، فهي منتوجات تتسم بالخطورة لارتباطها بحياة المستهلك و سلامته و كون المنتوجات الطبية حساسة و إذا تم الغش حولها تصبح خطيرة.[2]

- **المنتوجات الفلاحية أو الطبيعية :**

فهي تلك المنتوجات التي تنتجها الأرض كالحبوب و الخضر و الفواكه ، و يدخل في نطاق هذه المنتوجات اللحوم و الألبان و البيض و العسل ، و الخشب ، القطن ، الحرير ، أما المنتوجات الطبيعية فهي ما تمنحه الطبيعة للبشر كالفحم و البترول و الأخشاب .[3]

فالمشرع بموجب المادة **431** من قانون العقوبات ، قد حدد المنتوجات المعاقب عليها و المتمثلة في المواد الغذائية أو الموجهة للحيوان أو مشروبات أو منتوجات طبية أو منتوجات فلاحية أوطبيعية مخصصة للاستهلاك ، بينما المادة **70** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، وسعت من نطاق هذه الجريمة فشملت المادة كل تزوير في المنتجات دون تحديدها ، فيستوي أن تكون مواد غذائية أو غير غذائية ، طبيعية أم صناعية أو طبية أو آلات و أجهزة... إلخ ، و سواء كانت موجهة للاستهلاك أم للاستعمال .

الفرع الثاني : أركان جريمة الغش في المنتوجات .

- لجريمة الغش في المنتوجات ركنين:

---

[1]-د/ أحمد محمد محمود على خلف ، المرجع السابق ، ص 191 .
[2]- ولد عمر الطيب ، المرجع السابق ، ص 18 .
[3]- حساني علي ، " الإطار القانوني للالتزام " ، المرجع السابق ، ص367 – 366

أولا : الركن المادي :

قد يعرض المتدخل منتوجات للاستهلاك و تكون مغشوشة ، و ذلك بتغيير عنصر من عناصر المنتوج أو دمجه بمادة ليست من طبيعته أو بعدم احترامه للمقاييس المعتمدة قانونا ، و لا يكفي مجرد الكتمان لقيام الغش بل ينبغي أن يتحقق بأساليب تنصب على المنتوج و عادة ما يتم بأحد الأفعال التالية:

1 -الغش بالإضافة أو بالخلط:

يتم ذلك بإضافة مادة إلى هذا المنتوج فتكون هذه المادة مختلفة عنه من حيث الكم و الكيف أو من مادة من نفس الطبيعة لكنها أقل جودة منه ، كل ذلك من أجل إخفاء رداءته أو لإظهاره بمظهر يجعل المستهلك يعتقد أنه ذا جودة عالية ، و لا تعتبر الإضافة المسموح بها قانونا غشا نظرا لأنها تطبيق للأعراف التجارية و المهنية مثل إضافة مادة حافظة للمنتوج فمن بين أهدافها عدم الإضرار بصحة ومصلحة المستهلك ، والدليل على ذلك أنه يقع وجوبا على عاتق المتدخل ذكر مثل هذه الإضافة في الوسم أو على التغليف ، أما الغش بالخلط فهو يعد من أخطر أنواع الغش خاصة في المواد الغذائية ، كونه يؤثر على وظيفة المنتوج و غالبا ما لا يكون مرخص قانونا و غير مطابق للأعراف و العادات التجارية و المهنية.[1]

2 -الغش بالانتزاع أو بالإنقاص:

يقصد به سلب أو نزع كل أو جزء من العناصر الجوهرية أو النافعة للمنتوج مع احتفاظه بنفس التسمية و بيعه بنفس الثمن على أنه المنتوج الحقيقي و الأصلي ، كنزع دسم اللبن الذي يقلل من خواصه الأصلية [2] ، و يكون الغش بالانتقاص عادة مكملا للغش بالإضافة مثلما هو حاصل في الماركات العالمية للعطور الذي يؤدي إلى الاعتقاد بوجود تعدد الجرائم المرتكبة .[3]

3 -الغش بتغيير مظهر المنتوج:

تتمثل هذه الحالة في إخفاء مظهر المنتوج الفاسد تحت طبقة من المنتوج الجيد ، بصفة تجعل المستهلك يعتقد أنه من النوع الرفيع ، و نجد مثل هذا الفعل خاصة في بعض المنتوجات كالخضر و الفواكه ، فيعمد المتدخلين إلى إخفاء المنتوجات تحت مظهر خادع خاصة إذا كان هذا المنتوج سريع التلف .[4]

---

[1]-ط/ بوطبل خديجة ، " الحماية القانونية للمستهلك في مجال المنتوجات المستوردة " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق بن عكنون ، 2010 ، ص 115 .

[2]- د/أحمد محمد محمود علي خلف ، المرجع السابق ،ص 197 .

[3]- د/محمد بودالي، "حماية المستهلك في القانون المقارن"، دراسة مقارنة في القانون الفرنسي ، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2006 ، ص 321.

[4]- حساني علي ،المرجع السابق ،ص 368 .

4 -الغش في التصنيع:

تتحقق هذه الحالة بالاستحداث الكلي أو الجزئي للمنتوج بمواد لا تدخل في تركيبه العادي مثل ما هو محدد قانونا و متعارف عليه في العادات المهنية و التجارية مثل صناعة منتوج ما و عدم الإدخال عليه المواد الأساسية التي يتكون منها .[1]

5 -الغش بالامتناع عن الإدلاء بخصائص المنتوج:

ويتم ذلك بامتناع المتدخل عن ذكر منشأ أو نوع المنتوج أو عدم الإشارة للمؤسسة المنتجة و عدم ذكر الملونات الاصطناعية للمشروبات و المأكولات المستعملة في تغذية الإنسان أو الحيوان و عدم ذكر تاريخ صلاحيتها .[2]

وما يجب الإشارة إليه أنه لا تقوم جريمة الغش في المنتوج إذا قام المستهلك باقتناء منتوج بغلط منه حول حقيقة تركيبه و دون دافع من المتدخل ، كما و لا يعتبر غشا فساد المنتوج من تلقاء نفسه نظرا لكونه سريع التلف بمرور الزمن ، و لكن إيهام المستهلك بأنه منتوج صالح للاستهلاك هذا الذي يجعل المتدخل مرتكبا لفعل الغش كونه عالم بفساده .[3]

ثانيا : الركن المعنوي :

جريمة الغش جريمة عمديه ينبغي لقيامها توافر القصد الجنائي المتمثل في العلم بما في المنتوج من غش مع اتجاه إرادة المتدخل (الجاني) إلى تحقيق هذا التزييف و التزوير ، و يتم ذلك بالتلاعب بالمستهلك مع عمله بالطريقة التي عمد إليها لجعل المنتوجات مغشوشة ، و رغبة من المتدخل في المساس بمصالح المستهلك بحصوله على فائدة غير مشروعة [4]، و لكن ينتفي القصد الجنائي لدى المتدخل إذا ما قام بفعل الغش بهدف الاستهلاك الشخصي .[5]

و تعد جريمة الغش في المنتوجات من الجرائم الوقتية التي تقع بمجرد ارتكاب فعل الغش و جريمة الغش مثلها مثل جريمة الخداع لا يشترط لقيامها إصابة المستهلك بضرر بل يكفي تحقيق أحد الأفعال المادية و عناصر الركن المعنوي لقيامها مما يجعلها تصنف ضمن جرائم الخطر،طبقا لما يقتضيه مبدأ حماية الطرف الضعيف في العلاقة الاقتصادية و حماية المستهلك التي تستدعي أن يكون المتدخل هو المسؤول عن الغش المرتكب في حق هذا الأخير.[6]

---

[1]- ولد عمر طيب ، المرجع السابق ، ص 120 .

[2]- سي يوسف زاهية حورية ، " تجريم الغش و الخداع كوسيلة لحماية المستهلك" ،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، العدد 01 ، 2007،ص 24 .

[3]- د/عمرو عيسى الفقي ، المرجع السابق ، ص 84.

[4]- د/حساني علي ، مرجع سابق ، ص 368 .

[5]- د/أحمد محمد محمود علي خلف ، المرجع السابق ، ص 206 .

[6]- نائل عبد الرحمن صالح ، " الحماية الجزائية للمستهلك في القوانين الأردنية " ، مجلة الحقوق الكويت، السنة 23، ديسمبر 19 ، ص 109 .

ويتساوى العقاب بين جريمة الغش التامة و الشروع فيها ، فيعد شروعا في الغش إذا أعد المتدخل كل الوسائل اللازمة للقيام بالغش لكنه يضبط عندما يبدأ بمباشرة تنفيذ الفعل أي قبل تحقق النتيجة المبتغاة من القيام بفعل الغش [1] ، رغم أنه لم يتم النص لا بموجب المادة **70** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، و لا بموجب المادة **431** من قانون العقوبات ، على الأخذ بالشروع في غش المنتوجات ، كما فعل في جريمة خداع المستهلك مما لا يعد ضمانة لهذا الأخير.

الفرع الثالث : الجزاء المقرر لجريمة الغش في المنتوجات

تعد جريمة الغش في المنتوجات الموجهة للاستهلاك جنحة يعاقب عليها القانون بموجب المادة **431** من قانون العقوبات ، بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من عشرة آلاف دينار **10.000 (دج)**إلى خمسين ألف دينار **50.000 (دج)**و بما أن جريمة الغش تؤدي لجعل المنتوج خطيرا على صحة المستهلك عن طريق غش أو عرض أو وضع للبيع أو بيع كل منتوج مزور أو فاسد أو سام أو لا يستجيب لإلزامية الأمن ، و ألحق بالمستهلك مرضا أو عجزا عن العمل ، فرأى المشرع ضرورة تشديد العقاب على المتدخلين المعنيين بموجب المادة **83** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، فقرر عقوبة السجن المؤقت من عشرة سنوات إلى عشرين سنة و بغرامة من مليون دينار **1.000.000 (دج)**إلى مليوني دينار **2.000.000 (دج)**إذا تسبب هذا المنتوج في مرض غير قابل للشفاء أو في فقدان استعمال عضو أو في الإصابة بعاهة مستديمة .

و قد أحالت المادة **83** من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، تشديد العقاب حول كل من يغش أو يعرض أو يضع للبيع أو يبيع كل منتوج مزور أو فاسد أو سام أو لا يستجيب لإلزامية الأمن إذا ألحق هذا المنتوج بالمستهلك مرضا أو عجزا عن العمل إلى نص المادة **432** من الأمر رقم **156/66** المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم [2]، فيعاقب المتدخل بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات و بغرامة من خمسمائة ألف دينار **(500.000 دج)** إلى مليون دينار **(1.000.000دج)** .

---

[1]- عمر عيسى الفقي ، مرجع سابق ، ص 86.

[2]- المادة 432 من الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن قانون العقوبات ، المعدلة والمتممة بموجب قانون رقم 23 - 06 المؤرخ في 2006/12/20 ، جريدة رسمية رقم 84 المؤرخة في2006/12/24 .

المطلب الثالث : جريمة مخالفة إلزامية إعلام المستهلك

يلقي المشرع على عاتق المتدخل التزامه بإعلام المستهلك من اجل ضمان سلامته، و توفير حماية كافية لرضى المتضرر من خطر التفاوت بينه و بين المستهلك نتيجة التقدم الصناعي و التكنولوجي، و رغم استقلالية هذا الالتزام، إلا انه بعد تطبيقا خاصا لالتزام بضمان السلامة.[1]

و نظرا لاحتمال الخلط بين الإعلام و المصطلحات الأخرى ذات الصلة بإخبار المستهلك كالإعلان، و بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 2013/11/09 يتوجب تحديده الالتزام بالإعلام بدقة (الفرع الأول)، و لضمان التطبيق السليم لالتزام المتدخل بالإعلام حدد المشرع وسائل معينة لتنفيذه (الفرع الثاني).[2]

الفرع الأول : تحديد الالتزام بالإعلام

ألزم ت المادة 17 من القانون رقم 09-03 المتعلق حماية المستهلك و قمع الغش ، المتدخل بإعلام المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج، و هو مضمون الإلتزام بالإعلام (أولا)، على أن يتقيد أثناء ذلك بشروط محددة (ثانيا).

أولا : مضمون الالتزام بالإعلام :

يقابل حق المستهلك في الإعلام، التزام المتدخل بالإدلاء بالمعلومات اللازمة لاتخاذ المستهلك قرراه وهو على بصيرة،و لتحقيق الغاية الموجودة من هذا الالتزام، يجب أن يتضمن تزويد المستهلك بالبيانات الخاصة بتعريف المنتوج و احتياطات استعماله، و التحذير من خطورته .[3]

أ/ البيانات الخاصة بتعريف المنتوج و احتياطات استعماله :

يلقى الالتزام بالإعلام على عاتق المتدخل تجاه المستهلك بسبب خبرته، لأنه يعرف مزايا المنتوج أمام مستهلك يثق فيه ولا يعرف إلا ظاهر الأشياء، لذا يلتزم ببيان المعلومات الخاصة بالمنتوج و التي بدونه يتعذر على المستهلك الحصول على الفائدة المادية أو المعنوية.[4]

---

[1]- انظر المادتين 15 و 76 من القانون رقم 09-03، المرجع السابق.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 2013/11/09 ، المحدد الشروط و الكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك ، ج ر العدد 58 ، ص 9 و 11.

[3]-أ/ ربيعة صبايحي ، حول أحكام و إجراءات حماية المستهلك في القانون الجزائري ، الملتقى الوطني حول حماية المستهلك و المنافسة ، كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، يومي 17 و 18 نوفمبر2009.

[4]-د/ فتيحة محمد قوراري ، الحماية الجنائية للمستهلك من الإعلانات المضللة ، مجلة الحقوق ، عدد 03 ، جامعة الكويت 2009 ، ص 252.

يدلي المتدخل بهذه المعلومات سواء كان المنتوج خطيرا أم لا، إلا أن جانب من الفقه ، ذهب إلى أن هذا الالتزام يقع فقط على نطاق المنتوجات الخطيرة التي تتسم بحداثتها و تعقيدها، وهو قول لا يضمن سلامة المستهلك بكل في شيء، لأنه يؤدي إلى إعفاء المتدخل من هذا الالتزام الذي وجد أصلا لضمان المساواة بينه و بين المستهلك، فيجب أن يعلم المتدخل المستهلك بكل البيانات التي تميز هذا المنتوج عن غيره ، لكي يستجيب لرغبة المستهلك في شراء المنتوج، فيتعين عليه إحاطة المستهلك علما بالمنتوج الذي في متناوله.[1]

يستجيب لرغبة المستهلك في شراء المنتوج ، فيتعين عليه إحاطة المستهلك علما بالمنتوج الذي في متناوله، فيبين مكوناته و خصائصه و تاريخ الإنتاج و نهاية الصلاحية و كل المعلومات التي لو لم يعلمها المستهلك لما أقدم على شراء المنتوج.

كما يلتزم المتدخل بإعلام المستهلك حول كيفية استخدام السلعة أو الخدمة المبيعة ، و ذلك بعطائه تعليمات حول الاستعمال حتى يتجنب الأضرار التي يمكن أن تنتج عن المنتوج، خاصة المنتوج الخطير أو المعقد ، و بدون هذه التعليمات يتعذر على المستهلك الحصول على الفائدة المتوقعة من المنتوج.[2]

تحتل هذه البيانات أهمية بالغة ي ضمان امن المنتوجات ، و هذا ما يستفاد من نص المادة 09 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش حين نصت على انه "يجب أن تكون المنتوجات الموضوعة للاستهلاك مضمونة و تتوفر على الأمن بالنظر إلى الاستعمال المشروع المنتظر منها ...و ذلك ضمن الشروط العادية للاستعمال أو الشروط الأخرى الممكن توقعها".

فقد يؤدي الخطأ في استعمال المنتجات الصيدلانية مثلا إلى الأضرار بصحة المريض ، خاصة الأدوية التي لا تستعمل عادة إلا بناء على أمر من الطبيب، فيحتاج هذا النوع من المنتجات لمعلومات مفصلة حول طريقة استعمالها ، كتحديد الجرعات المختلفة حسب ما يعانيه من مشاكل صحية، كالحساسية تجاه بعض المركبات.[3]

لا يقتصر المتدخل على وصف الوسائل التي يمكن من خلالها أن يفي المنتوج بغرضه الفني دون إبراز الاحتياطات التي يجب أن يلم بها المستعمل لدى اقتنائه للمنتوج، و تزداد أهمية بيان هذه

---

[1]- بوعزة ديدن ، الإلتزام بالإعلام في عقد البيع ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، الحقوق ، جامعة الجزائر ، عدد 01 ، 2004 ، ص 114.

[2]- زاهية حورية سي يوسف ، الالتزام بالإفضاء عنصر من عناصر ضمان السلامة ، الملتقى الوطني حول "حماية المستهلك و المنافسة " ، كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، يومي 17 و18 نوفمبر 2009 ، ص 05.

[3] - Jean calais auloy , henri temple , droit de la consommation , dalloz 8éme édition , paris , 2010 , p61.

الاحتياطات يوما بعد يوم ، خاصة مع انتشار المنتوجات المعقدة و الآلات ذات التقنية الآلية كالكومبيوتر و بعض الأجهزة الكهربائية ، إذ يصعب على الشخص العادي التعرف على كيفية الاستخدام الصحيح لها.[1]

ينبغي الإشارة إلى أن المنتج لا يلتزم بإعلام المستهلك بالمعلومات التي يفترض توفره لديه، ولا يعد مقصرا إذا أغفلها، كعدم ضرورة توصيل المكواة بالتيار الكهربائي لكي تشتغل، و هنا تظهر حدود لالتزام بالإعلام ،فالتدخل لا يجب عليه ذكر الأمور التي يجهلها ، ولا التي يفترض بالمستهلك علمها.

ب/ التحذير من خطورة المنتوج :

لا يكفي أن يقوم المتدخل بإعلام المستهلك بطريقة استعمال المنتوج، على النحو الذي يكفل الانتفاع به على أكمل وجه، بل يتعين عليه–فضلا عن ذلك– أن يحذره من مخاطر المنتوج ذاته و كذا المخاطر التي قد تنجم عن استعماله أو حيازته.[2]

تكمن خطورة المنتوج إما بطبيعته، فهو لا ينتج إلا كذلك حتى يؤدي الغرض المرجو منه كمواد التنظيف السامة و المواد القابلة للاشتعال، أو كانت الخطورة قد طرأت على المنتوج بعد خروجه من تحت يدي المنتج نتيجة تفاعل عناصره مع العوامل الخارجية كعصير الفواكه الذي تخمر تحت تأثير الحرارة.

قد يلحق الخطر بالمستهلك نتيجة استعماله للمنتوج، سواء في شخصية أو في ماله أو حيازته أو التخلص منه، فكم من ضرر يلحق به جراء استعمال خاطئ أو حيازة خاطئة أو تخزين غير سليم أو تخلص غير امن ، فينبغي على المتدخل، أن يوضح للمستهلك الاحتياطات الواجب مراعاتها في حيازته للمنتجات الخطيرة أو في استعمالها، و ذلك عن طريق إمداده بكل التدابير الواجب اتخاذه للحيلولة دون ظهور الأخطار الكامنة فيها.[3]

---

[1]- د/اكرم محمد حسين التميمي ، التنظيم القانوني المهني ، دراسة مقارنة في نطاق الأعمال التجارية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان 2010 ، ص 102 .

[2]- ط/كهينة قونان ، ضمان السلامة من أضرار المنتجات الخطيرة في القانون الجزائري ، " دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي " ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، فرع المسؤولية المهنية ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2010 ، ص 114.

[3]- زاهية حورية سي يوسف ، الالتزام بالإفضاء عنصر من عناصر ضمان السلامة ، الملتقى الوطني حول "حماية المستهلك و المنافسة " ، كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، يومي 17 و 18 نوفمبر 2009 .ص 05 .

على أن التحذير لا يحقق غرضه في تبصير المستهلك بالمخاطر و وسائل يجنبها إلا إذا كان واضحا سهل الدلالة، و هذا حتى لا يفهم منه شيء آخر ، فمن عبارة "**يحفظ في مكان بارد**" بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية كمشتقات الحليب أو العصائر، ضمان الاستفادة القصوى من مكونات المنتوج، أو لضمان الانتعاش بالمنتوج، في حين تعني أن تعرضها لدرجة حرارة عالية قد تتسبب في تسمم المستهلك قد يؤدي إلى وفاته.[1]

كما يتعين أن يكون التحذير ظاهرا، ويكون ذلك باختيار لون و نمط معين في طباعة موضوع التحذير، و بأن يكون لصيقا بالمنتوج و متصلا به، ويختلف ذلك باختلاف طبيعة المنتجات، فيوصي بحفر التحذير على جدار الزجاجة نفسها بالنسبة للمنتجات المعبأة في زجاجات إذا كان يخشى سقوط بطاقة التحذير التي تلتصق على جسمها.[2]

لا يجب أن يقتصر المتدخل على الإفصاح عن جزء من المخاطر و إخفاء البعض الأخر بهدف زرع الثقة في نفوس المستهلكين، خصوصا بالنسبة للمنتوجات السامة و الدوائية و المنتوجات المحفوظة و المعبأة في عبوات مغلفة،و إلا تحمل مسؤوليته عن ذلك.[3]

ثانيا: شروط الالتزام بالإعلام:

لكي يعطي الإعلام ثماره في تبصير المستهلك ، و يؤدي دوره في ض مان سلامته، ينبغي أن يتوفر على شروط معينة.

تنص المادة 18 من قانون حماية المستهلك إلى ما يلي . "يجب أن تحرر بيانات الوسم و طريقة الاستخدام و دليل الاستعمال و شروط ضمان المنتوج و كل معلومة أخرى منصوص عليها في التنظيم الساري المفعول باللغة العربية أساسا، و على سبيل الإضافة، يمكن استعمال لغة أو عدة لغات أخرى سهلة الفهم من المستهلكين، و بطريقة مرئية و مقروءة و متعذر محوها.[4]

يتضح من خلال التمعن في المادة 18 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش ، أن المشرع حصر الشروط الخاصة بالإعلام في تلك المتعلقة بالوسم، رغم انه نص على إمكانية تنفيذ الالتزام بالإعلام بأية وسيلة أخرى، و بالتالي تحدد شروط الإعلام بالنظر إلى شروط الوسم. لا يؤدي

[1]- د/اكرم محمد حسين التميمي ، المرجع السابق ، ص 105 .
[2]-ط/ كهينة قونان ، المرجع السابق ، ص 120 .
[3]- قادة شهيدة،المسؤولية المدنية للمنتج" دراسة مقارنة "،دار الجامعة الجديدة،الاسكندارية ، 2007، ص 113.
[4]- ربيعة صبايحي ، المرجع السابق ، ص 12 .

التزام المتدخل بالإعلام دوره الهام في ضمان صحة المستهلك إلا إذا كان كاملا، مكتوب بالغة العربية، واضحا و مرئيا، و لصيقا بالمنتوج.[1]

أ/ أن يكون الإعلام كاملا :

نعني بالإعلام الكامل، أن تكون المعلومات و البيانات المقدمة للمستهلك كافية و كاملة لجذب انتباه المستهلك إلى خصائص السلعة و عناصرها و أخطارها، خاصة بالنسبة للمنتجات الخطيرة، فمنتج الغراء لا يكون قد أوفى بواجب التحذير إذا اكتفى بالكتابة على العبوة أن السلعة قابلة للاشتعال ، دون أن " يبرز ضرورة تهوية المكان الذي تستعمل فيه، وهو ما قصدته المادة 17 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش بقولها . "يجب على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج ... ".[2]

ب/ أن يكون الإعلام واضحا و مكتوبا باللغة العربية :

بهدف المشرع من خلال فرضه على المتدخل أن يكون الإعلام واضحا و مكتوبا، إلى ضمان إيصال المعلومات كاملة و بدقة للمستهلك، بتجنيبه نسيان البيانات خاصة و أن الإعلام الشفهي أصبح نادرا الحدوث، كما أن صياغة المعلومات في صورة مكتوبة تيسر عبء الإثبات عندما تثور منازعات بشأنه .[3]

لذلك نص المشرع في المشرع في المادة 18 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش، على أن يكون تنفيذ الالتزام بالإعلام مكتوبا عن طريق الوسم، و أن تكون العبارات الواردة على المنتوج مفهومه، بسيطة و خالية من المصطلحات المعقدة.

ومكتوبة باللغة العربية التي يفهمها المستهلك غير المتخصص، و إلا لما كان الالتزام فائدة حقيقية، و أعيب إرادة المستهلك في شراء المنتوج.

يجب أن يحرر المتدخل بيانات الوسم باللغة العربية أصلا، إلى لغات أخرى تكون شائعة بين المستهلكين كاللغة الفرنسية في بلادنا، و هذا لضمان تأدية الوسم للغرض الذي أنشئ من اجله وهو إعلام المستهلك إعلام كافيا ، كما تعيين على مستورد المنتوجات أن تحرر بيانات الوسم باللغة العربية، و ذلك عن طريق وضع ملصقة على المنتوج.

---

[1]- عبد الكريم جواهرة ، الالتزام بالسلامة في عقدالبيع ، بحث لنيل شهادة الماجستير، فرع العقود و المسؤولية ، كلية الحقوق و العلوم الإدارية ، جامعة الجزائر 2002 ، ص 44.

[2]- د/ زاهية حورية سي يوسف ،الإفضاء عنصر من عناصر ضمان السلامة ،المرجع السابق ، ص 08 .

[3]- ثروت عبد الحميد ، الأضرار الصحية الناشئة عن الغذاء الفاسد أو الملوث ، وسائل الحماية منها و التعويض عنها ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007 ، ص91 .

و كأن المشرع الجزائري قد كرس ضرورة الكتابة العربية بالنسبة للمنتوجات بموجب القانون رقم 91-05 المتعلق بتعميم استعمال اللغة العربية.

ج/ أن يكون الإعلام مرئيا :

اشتراط المشرع بموجب المادة 18 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش و كافة النصوص المتعلقة بوسم المنتوجات، أن يكون تحرير الوسم بصفة مرئية، أي أن يكتب بخط واضح و ألوان ظاهرة لتلفت انتبه المستهلك، حيث نصت المادة 1/10 من المرسوم التنفيذي رقم 97-37 المحدد لشروط و كيفيات صناعة مواد التجميل و التنظيف البدني و توضبيها و استيرادها و تسويقها في السوق الوطنية، على ضرورة كتابة بيانات الوسم بشكل ظاهر للعيان.[1]

يجب أن تكون البيانات لا فتة لانتباه المستهلك عند أول وهلة، إذ يؤتى الإعلام ثماره، إذا كان ملفت لنظر المستعمل و يجذب انتباهه على الفور، بحيث يصطدم بنظره من الوهلة الأولى، و للمتدخل الحرية التامة في اختيار الوسيلة التي يرى أنها تظهر إفضاءه للمستعمل، لكن تقضي أن تكون البيانات-خاصة التحذيرية منها- متميزة، منفصلة بذاتها عن البيانات الأخرى بان تتم كتابتها بلون مخالف للطباعة .[2]

د/ أن تكون البيانات متعذر محوها :

يقصد بعبارة "متعذر محوه" الواردة في المادة 18 السالفة الذكر، أن تكون الرسم ملتصقا بالمنتوج و المسلم للمشتري، بل يجب أن يكتب على المنتوج ذاته إذا كان ذا قوام صلب.

فلا توجد مشكلة في الأمر إذا كانت المنتوجات نفسها تسمح بطبع الوسم عليها هي ذاتها، كالأجهزة الكهربائية، أما إذا كانت من المنتوجات السائلة أو الليلة مما يستوجب تعبئتها في عبوات، فينبغي أن يوضع على العبوة مباشرة كالزجاجة مثلا، و إذا كانت هي بدورها توضع في تغليف أخر، فانه يستحسن أن يكرر الوسم ذاته على التغليف الخارجي، و لكن ذلك لا يغني عن وضعه على العبوة مباشرة.[3]

رغم كل ما سبق ذكره عن أهمية الإعلام و الوسم بصفة خاصة، ينبغي الإشارة إلى انه لا يكون دائما في مصلحة المستهلك، فمع انه يلعب دورا هاما في ضمان امن و سلامة المستهلك من

---

[1]- انظر في المادتين 12 و 22 من القرار الوزاري رقم 91-05 المؤرخ في 21-06-1994 ،الخاص باستعمال المحليات المكثفة في بعض المواد الغذائية .

[2]- كهينة قونان ، المرجع السابق ، ص 122 .

[3]- محمد شكري سرور ، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1983 ، ص 28 .

خلال لفت انتباهه إلى مكونات المنتوج و خاصة للخطر الناجم عن استعماله، إلا أن ارتباط الوسم بالتغليف، كونه يتم في غالب الأحيان على مستوى الغلاف الخارجي الذي يوضع فيه المنتوج، جعله يلعب دورا دعائيا يخدم المتدخل بالدرجة الأولى، و هذا يجذب المستهلكين لمنتوجه دون المنتوجات المنافسة.

الفرع الثاني : وسائل تنفيذ الالتزام بالإعلام

أقرت المادة 17 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش أن الالتزام بالإعلام يتم بواسطة الوسم و وضع العلامات ، أو بأية وسيلة أخرى مناسبة و التي يقصد بها كل ما من شانه إيصال المعلومات الكافية عن المنتوج للمستهلك، فبالإضافة إلى الوسم (أولا) ، يتم الإعلام بإشهار السعار و شروط البيع (ثانيا) ، و يمثل الإشهار اخطر وسيلة للإعلام (ثالثا).[1]

أولا/ كيفية الإعلام عن طريق وسم المنتوجات :

عرفت المادة 03 الفقرة 4 من القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، الوسم بأنه :" كل البيانات أو الإشارات أو العلامات أو المميزات أو الصور هو التماثيل أو الرموز المرتبطة بسلعة، تظهر على غلاف أو وثيقة أو لافتة أو سمة أو ملصقة أو بطاقة أو ختم أو ملعقة مرفقة أو دالة على طبيعة منتوج مهما كان شكلها أو سندها، بغض النظر عن طريقة وضعها".

فالوسم هو التزام سلبي، يتمثل على وجه الخصوص في إعطاء معلومات لا توحي إلى تغليط و لا يكون من شانها أن توقع المستهلك في خطا حول ماهية المنتوج المستعمل و الطريقة التي يتمكن بها من استعمال المنتوج، ومن جهة أخرى بعد الالتزام بالوسم التزاما ايجابيا يتمثل في حماية المستهلك بإعطائه معلومات كافية و ظاهرة عن المنتوج.

يهدف الوسم إلى ضمان الإعلام الكافي للمستهلك لأنه أول ما يقع على نظره، كما يهدف إلى ترقية البيع حسب ما نصت عليه المادة 2/2 من المرسوم التنفيذي رقم 48-405، المتعلق بوسم السلع الغذائية، المعدل و المتمم.[2]

تختلف البيانات التي يجب أن يتضمنها الوسم حسب طبيعة و صنف المنتوج، و هذا بالنظر إلى الخصوصية التي تميزه و التي ينبغي على المستهلك معرفتهن غير أن جميع المنتوجات تشترك

[1]- د/زاهية حورية سي يوسف ، بالإفضاء عنصر من عناصر ضمان السلامة المرجع السابق ، ص 09.

[2] -د/ هشام زوين ، الحماية المدنية و الجنائية للعلامات و البيانات و الأسماء التجارية و المؤشرات الجغرافية، دار السماح ، القاهرة ، 2004 ، ص 82.

في بيانات إلزامية اوجب المشرع أن يشتملها الوسم، و هي تتمثل في بيانات تتعلق بتسمية البيع أولا ، مكونات المنتوج و كيفيات استعماله ثانيا ، بالإضافة إلى معلومات خاصة بالمتدخل ثالثا، و أخرى تتعلق بتواريخ يجب مراعاتها على وسم السلع الغذائية رابعا .

1 -التسمية الخاصة بالبيع :

ألزمت المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 90-367 المتعلق بوسم المنتوجات المنزلية غير الغذائية، و كذا المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 48-405 المتعلق بوسم السلع الغذائية، المعدل و المتمم، و بصفة عامة كل النصوص الخاصة بوسم المنتوجات المختلفة، كل متدخل بان يحدد تسمية البيع بدقة و بصفة مغايرة لعلامة التجارة أو المصنع و للتسمية الخيالية، بطريقة تمكن المستهلك من التعرف على طبيعة المنتوج الحقيقة.[1]

فتعني تسمية"حليب" مثلا، حليب البقرة إذا لم يحدد المنتج فصيلة الحيوان الذي أنتجه، و كل حليب ناتج عن أنثى حلوب غير البقرة، يجب تعينه بتسمية "الحليب" متبوعا ببيان الفصيلة الحيوانية التي أنتجته.

لا يجوز استخدام أية وسيلة في تسمية أو غرض السلعة بما يؤدي بطريقة تضلل المستهلكين بأنها نشأت في منطقة جغرافية على خلاف المنشأ الحقيقي لها، كالمياه المعدنية مثلا،حيث يقوم بعض المتدخلين بوسم منتوج "ماء المنبع" بنفس الرموز و حتى الألوان و طريقة العرض التي توحي بأنها مياه معدنية لتضليل المستهلكين، مع أنها ليست كذلك ، إذا لم تتوفر التسميات، يجب استعمال تسمية معتادة أو شائعة، أو عبارة وصفية ملائمة لا يمكن أن تخلف لبسا لدى المستهلك.

2 -مكونات المنتوج و كيفية استعماله :

يجب أن يشتمل الوسم على مكونات المنتوج لكي يتسنى للمستهلك اختيار المنتوج الذي يناسبه، فمريض الضغط العالي مثلا لا يقتني المنتوجات التي يظهر في مكوناتها نسبة عالية من الصوديوم، و أي إغفال لهذا البيان يؤدي إلى الأضرار بصحته إذا ارتفع ضغطه، و يتعين على المتدخل أن يرتب هذه المكونات حسب درجة أهميتها أثناء الإنتاج.

كما يلزم القانون المتدخل بيان كيفية استعمال المنتوج أو شروط الاستعمال الخاصة أن وجدت، و كذا الاحتياطات التي ينبغي على المستهلك معرفتها لضمان سلامته، لاسيما بالنسبة للمنتجات

[1]- انظر المادتين 05 و 06 من المرسوم التنفيذي رقم 90-367 المتعلق بوسم المنتوجات المنزلية غير الغذائية و عرضها ، ج.ر ، عدد 50 ، صادرة في 21-11-1990 .

الموجهة للأطفال و المنتجات الخطيرة، التي يجب أن يحتوي وسمها على التنبيهات الآتية (شارات مادة خطيرة، يوضع بعيدا عن متناول الأطفال ، يحفظ في مكان بارد بعيدا عن الضوء والشمس..).[1]

3 -معلومات عن المتدخل :

نصت المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 90-367، المتعلق بوسم السلع الغذائية على انه يجب أن يظهر في وسم المنتوج. "الاسم أو اسم الشركة أو العلامة المسجلة و عنوان الشخص المسؤول عن الأضرار التي تسببها منتجاته.[2]

4 -تواريخ يجب مراعاتها على وسم المواد الغذائية :

ادخل المرسوم التنفيذي رقم 48-405 تعديلات عميقة و مهمة على المرسوم رقم 90-367 المتعلق بوسم السلع الغذائية، و هذا لمقتضيات اقتصاد السوق، حيث التدفق السريع للمنتجات الغذائية المستوردة، فلم يعد الوسم مقتصرا على تاريخ الإنتاج و تاريخ نهاية الصلاحية، بل أصبح المتدخل ملزما بإظهار تواريخ معينة على الوسم، وهي تتمثل في التواريخ الآتية.[3]

أ/ تاريخ الإنتاج :

يقصد به التاريخ الذي تصبح فيه المادة الغذائية مطابقة للمواصفات التي تحصها، أي التاريخ الذي يصبح فيه المنتوج جاهزا للاستهلاك.

ب/التاريخ الأقصى للاستهلاك أو الاستعمال :

لا يخص هذا التاريخ المواد الغذائية فقط، و لكن تظهر أهميته بالنسبة لهذه المواد نظرا للخطورة التي قد يسببه عدم ذكر هذا التاريخ على صحة المستهلك، و نقصد به التاريخ الذي لا يسمح فه بتاتا استهلاك المنتوج.

---

[1]- ط/ الياقوت جرعود ، عقد البيع و حماية المستهلك في التشريع لجزائري ، بحث لنيل شهادة ماجستير، فرع العقود والمسؤولية ، كلية الحقوق و العلوم الادارية ، جامعة الجزائر ،2001 ، ص 40

[2]- انظر المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 90-367، المرجع السابق.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 05-484 تعديلات عميقة و مهمة على المرسوم رقم 90-367 المتعلق بوسم السلع الغذائية .

ج/ تاريخ الصلاحية الدنيا :

يقصد به التاريخ المقدر لنهاية الأجل الذي تصبح المادة الغذائية بعده و في ظروف التخزين الخاصة بها، لا تتوفر على الجودة و السلامة التي ينتظرها المستهلك، مع ضرورة مراعاة المدة الدنيا لحفظ المنتوجات المستوردة.[1]

بالإضافة إلى البيانات الإجبارية السابقة، يجب ذكر حصة الصنع ،والكمية الصافية للمواد المعبأة مسبقا، كما قد ينص المشرع في نصوص أخرى على بيانات إلزامية مختلفة تخص بعض المنتوجات دون سواها، مع إمكانية إعفاء بعض المنتوجات إلزامية ذكر بعض هذه البيانات، كإلزامية ذكر تاريخ صنع أو نهاية استهلاك الملح و الخل و منتوجات أخرى، و يعود السبب في ذلك إلى طبيعة هذه المواد.

نلاحظ انه رغم الانتشار الواسع عالميا للأغذية المعدلة جينيا، إلا أن النصوص المتعلقة بوسم المواد الغذائية في الجزائر قد أغفلت إجبارية إعلام المستهلك عن طريق بيانات الوسم عما كان المنتوج طبيعيا أو معدلا جينيا، مما يستدعي تدارك ذلك لتامين حق المستهلك في الإعلام و الاختيار.[2]

نشير إلى انه قد يلجا المتدخل أحيانا، و بمحض إرادته إلى تقديم للمستهلك معلومات او بيانات من دون ان يلزمه القانون بذلك، و هذا الغرض ترويج و تسويق بضاعته ف جيب فان فعل ذلك سئل عن صحة البيانات الاختيارية هذه وعن جديتها.

ثانيا / الإعلام عن طريق إشهار الأسعار و شروط البيع :

إذا كان هذا الالتزام يهدف مرادفا في القوانين المتعلقة بالمنافسة، والتي تضمن شفافية المعاملات التجارية إلا أنه كان على المشرع إدراجه في قانون حماية المستهلك ، نظرا لما يوفره من حماية مصالح خاصة و ليس حماية السوق بشكل عام.[3]

---

[1]- انظرالمادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 90-367 ، المرجع السابق .

[2]- واعمر جبالي ، حماية رضا المستهلك عن طريق الإعلام ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ، عدد 02 ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو 2006 ، ص 12 .

[3]- محمد الشريف كتو ، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري ، "دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي" ،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون ، فرع القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو ، 2005 ، ص 75 .

إذ يهدف الإعلام بإشهار أسعار المنتوجات إلى تمكينه من المقارنة بين مختلف الأسعار المطبقة في السوق لاختيار السعر الذي يناسبه فهو يحمي رضا المستهلك و يجعله يعبر عن إرادة واعية و سليمة ، لذا أجبر المشرع المتدخل بأن يعلم عن سعر منتوجاته المعروضة للاستهلاك ،

إذ نصت المادة 04 من القانون رقم 04-02 المحددة للقواعد المطبقة على الممارسات على أنه: "**يتولى البائع و جواب إعلام الزبائن بأسعار و تعريفات السلع والخدمات و بشروط البيع**".[1]

يلتزم المتدخل بان توافق الأسعار المعلنة، المبلغ الإجمالي الذي يدفعه الزبون مقابل اقتناء سلعة أو الحصول على خدمة ، و هو ما أقرته المادة 06 من القانون رقم 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية فلا يلزم البائع المستهلك بدفع مبلغ إضافي ، لان السعر المعلن عنه هو الذي دفع المستهلك لاقتناء المنتوج . أما شروط البيع فهي تتضمن كيفيات الدفع وعند الاقتضاء التخفيضات و الخصوم و المسترجعات.

يتم الإعلام عن أسعار السلع و الخدمات بواسطة وضع علامات أو ملصقات أو معلقات أو أية وسيلة أخرى مناسبة لإعلام المستهلك، و التي يجب أن تبين بصفة مرئية و مقررة على المنتوج نفسه أو على غلافه . يندرج هذا الالتزام في إطار حماية المصالح المادية للمستهلكين الذي أقرته المادة 19 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش، كما يضمن شفافية السوق الذي هو شرط أساسي لتحقيق المنافسة الحرة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، و هو أيضا وسيلة تحقيق الرقابة الإدارية على الأسعار.[2]

إن تنفيذ هذا الالتزام من طرف المتدخلين لا يكفل ضم أن منافسة حرة و نزيهة فحسب، بل يمتد إلى حماية المصالح المادية للمستهلك، لكننا نلاحظ بان هذا الالتزام شبه غائب في بلادنا ، حيث يقل عدد الباعة الذين يعلنون عن أسعار المنتوجات ، فيقع المستهلك ضحية تلاعبهم حين يقتني منتوجات بغير سعرها الحقيقي ، وهنا تضيع مصالحة المادية المحمية قانونا.

ثالثا/ الإشهار كإخطار وسيلة للإعلام:

يعرف الفقه الإشهار بأنه ."كل بلاغ صادر عن محترف موجه الى العامة بهدف تشجيع طلبات الشراء" ، كما تعرفه المادة 3/03 من القانون رقم 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على

[1]-انظر المادة 06 من القانون رقم 04-02، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، لمؤرخ في 23 جوان 2004، الجريدة الرسمية ،عدد 41.
[2]- واعمر جبالي ، المرجع السابق ، ص 12.

الممارسات التجارية : "كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج بيع السلع أو الخدمات مهما كان المكان و وسائل الاتصال المستعملة".[1]

لقد أشارت المادتين 1 و 2 من المرسوم التنفيذي رقم 01-315 المؤرخ في 2001/10/16 المعدل والمتمم و المتعلق بمراقبة الجودة و قمع الغش إلى هذه الوسائل، و المتمثلة في وسائل الاتصال البصرية كالجرائد و المجلات و كذا السمعية البصرية كالتلفزيون.[2]

لا يسعى الإشهار إلى حماية رضا المستهلك فحسب، يجعله يعي ما يقتنيه، بل يحمي مصالح المتدخلين تجاه المستهلكين، من خلال ترويج المنتوجات و حث المستهلكين على المزيد من الاستهلاك.

إذا كان الإشهار مباحا لترقية بيع المنتوج ، إلا أن هذه الإباحة قد تتجاوز حدود الأعراف التجارية المعروفة و هذا بمساسها بمصالح المستهلكين المادية، إذ أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة له من خلال حماية المستهلك من كل إشهار مضلل، حيث نصت المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 97-37 المتعلق بكيفيات صناعة مواد التجميل و التنظيف البدني و توضيبها و استيرادها و تسويقها في السوق الوطنية، لي انه ."يمنع في تجارة مواد التجميل و التنظيف البدني ان تستعمل ...و كل إجراء إشهار أو غرض أو بيع يوحي بان المنتوج يتميز بخصائص لا تتوفر فيه".[3]

قد ينصب التضليل على هوية أو طبيعة أو تركيبة أو مصدر أو كميات أو صفات أو كيفية أو أسباب استعمال المنتوج، كما يتحقق التضليل في الأسعار عن طريق إشهار سعر غير مطابق للسعر الحقيقي المعروض أمام المستهلك .

الفرع الثالث : الجزاء المقرر لمخالفة إلزامية إعلام المستهلك

يكتسي الالتزام بالإعلام أهمية بالغة في ضمان سلامة المستهلك، لذلك ألزام المشرع المتدخل بان يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج الذي يضعه للاستهلاك بواسطة الوسم أو بأية وسيلة أخرى مناسبة، وفي حالة عدم تنفيذ المتدخل لهذا الالتزام ، يعاقب طبقا للمادة 78 من قانون حماية المستهلك بغرامة مالية مائة ألف دينار (100.000دج) إلى مليون دينار

[1]- انظر المادة 03، من القانون 04-02، نفس المرجع.
[2]- انظر المادة01 و 02 من الرسوم التنفيذي رقم 315/01، المرجع السابق.
[3]-ط/ كالم حبيبة ، حماية المستهلك ، بحث لنيل شهادة ماجستير ، فرع العقود و المسؤولية ، كلية الحقوق و العلوم الإدارية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 36 .

(1.000.000دج)، بالإضافة إلى العقوبة المنصوص عليها في المادة 82 من نفس القانون و المتمثلة في مصادرة الوسائل التي بها الجريمة.[1]

المبحث الثالث : الإعتداءات الماسة بالمصالح المادية و المعنوية للمستهلك .

إن تطور أساليب الإنتاج و التوزيع في بلادنا، بالإضافة إلى ازدهار الإستيراد الناتج عن تحرير التجارة، أدى إلى تعزيز احتمال انفلات بعض المنتوجات من الرقابة، و بالتالي وصولها إلى متناول المستهلك و هي غير آمنة بفعل تجاوزات المتدخلين،الذين يطرحون للإستهلاك منتوجات مغشوشة أو مقلَّدة، فيتضرر المستهلك منها، على إعتبار أن المتدخل هو الذي يلتزم بضمان سلامة منتوجاته من كل عيب قد يشوبها، و في ظل الصعوبات التقنية والتفاوت الكبير بينه و بين المتدخل، أقر المشرع مسؤولية هذا الأخير عن ضمان سلامة المستهلك، كآلية تضمن عدم تَنصل المتدخلين من تنفيذ التزاماتهم ، وعليه نصت المادة 13 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش على استفادة كل مقتن للمواد التجهيزية من ضمان المنتوج و مطابقته و ذلك بقوة القانون، كما نصت المادة 20 منه على خدمة قرض الإستهلاك و مخالفة إلتزامته و كذا خدمة ما بعد البيع من أجل تفعيل هذا الضمان، فقد أدى تطور و تنوع المنتوجات إلى ضرورة إنشاء التزام متميز لضمان الجودة و المطابقة .[2]

المطلب الأول : جريمة مخالفة إلزامية مطابقة المنتوجات .

يعتبر من أهم الالتزامات التي يقع على عاتق المحترف عند تولى مهمة الإنتاج فبعدم ا كان في ظل القانون المدني يتحدث عن المطابقة للمحل المتفق عليه من طرف المتعاقدين، أصبح في ظل أحكام قانون حماية المستهلك و قمع الغش يتحدث عن المطابقة للمواصفات القانونية و القاسية قصد توفير الجودة العالية في المنتجات العالمية، كما يشمل الالتزام بالمطابقة القانونية و القياسية المطابقة التي فرضه المشرع على المحترف باحترام أصول المهنة.

الفرع الأول : مفهوم المطابقة .

يعتبر الإلتزام بمطابقة المنتوج من أهم الإلتزامات التي تقع على المتدخل العرف المشرع الجزائري المطابقة بأنها استجابة كل منتوج موضوع للاستهلاك للشروط المتضمنة في اللوائح الفنية،و للمتطلبات الصحية و البيئية و السلامة و الأمن الخاصة به .[3]

[1]- انظر المادة 76 من القانون 09-03 ، المرجع السابق .
[2]- انظرالمادة 13 و 20 من نفس المرجع.
[3]- انظر المادة 03 ، من نفس المرجع..

الفرع الثاني : الإلتزام بمواصفات المطابقة .

الهدف من الالتزام بمطابقة المنتوج للمواصفات القانونية أن يلبي كل منتوج معروض للاستهلاك من حيث طبيعته و صنفه و منشئه و مميزاته الأساسية و تركيبته و نسبة مقوماته اللازمة و هويته و كمياته و قابليته للاستعمال و الأخطار الناجمة عن استعماله ، وعليه فيجب توفر الشرطين الآتيين :

أولا/ احترام المواصفات القانونية :

يجب أن تتوفر المواصفات القانونية في كل منتوج أو خدمة موجهة للاستهلاك حيث تنص المادة 10 فقرة 01 من ق 09-03 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش على انه "يتعين على كل متدخل احترام إلزامية المنتوج الذي يعه للاستهلاك فيما يخص مميزاته و تركيبه و تغليفه و شروط جمعه وصيانته أما المادة 11 منه فقد نصت في فقريه الأولى على انه يجب أن يلبي كل منتوج معروض للاستهلاك الرغبات المشروعة للمستهلك من حيث طبيعته ، و صنعه ومنشئه و مميزاته الأساسية و تركيبته و نسب مقوماته اللازمة و هويته و كمياته و قابليته للاستعمال و الأخطار الناجمة عن استعماله .

تعبر المواصفات القانونية عن الخصائص و المميزات المطلوبة في المنتوج سواء كان سلعة أو خدمة قصد تحقيق غرضا معينا، يقع على المحترف واجب احترامها منذ تولى مهمة الإنتاج إلى غاية الاستهلاك.

ثانيا/ احترام المواصفات القياسية :

أ- **مفهوم التقييس** : أن التقييس يعني إعداد و نشر احترام مقياس محدد من المنتج و ان التقييس عبارة مرفقة تبين الكم و الكيف لخصائص نجاعة كل المنتوج ،و تعرف المقاييس على أنها الوثائق التي تميز خصائص المنتوج او الخدمة، هدفها الأساسي المطابقة المشروعة للمنتوجات و الخدمات في حين يعتبر الأمن مظهر لهذه المطابقة.

أن المواصفة القياسية عبارة عن وثيقة قانونية متاحة للجميع و مصاغة بتعاون أو الاتفاق بالتعاون أو بالاتفاق مع مجمع من ذوي المصالح المتأثرة بها (أجهزة رقابة ،التجار ، المستهلكين).[1]

[1]- ط/زوبير ارزقي ، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون ، فرع المسؤولية المهنية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، سنة 2011 ، ص 136-137.

ب-أصناف التقييس : على العموم هناك ثلاثة أصناف من التقييس :

- ✓ المقاييس المعتمدة وهي ملزمة،و المقاييس المسجلة و لها طابع اختباري
- ✓ وأخيرا المقاييس الخاصة أوالناجمة عن المؤسسات ذاتها.

عرف المشرع الجزائري التقييس في المادة 02 من فقرتها الأولى من القانون 04-04 المتعلق بالتقييس على انه "التقييس النشاط الخاص المتعلق بوضع أحكام ذات استعمال موحد متكرر في مواجهة مشاكل حقيقية أو محتملة يكون الغرض منها تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في إطار معين يقدم وثائق مرجعية تحتوى على حلول مشاكل تقنية و تجارية تخص المنتوجات و السلع و الخدمات التي تطرح بصفات متكررة في العلاقات بين الشركاء الاقتصاديين و العلميين و التقنيين و الاجتماعيين ".

أما الغرض الذي وضع من اجله التقييس فقد نصت المادة 30 من ذات القانون على انه "يهدف التقييس على الخصوص ، إلى ما يلي :[1]

- ✓ تحسين جودة السلع و الخدمات، و نقل التكنولوجيا.
- ✓ التخفيف من العوائق التقنية للتجارة ، وعدم التمييز.
- ✓ اشتراط الأطراف المعنية في التقييس و احترام مبدأ الشفافية .
- ✓ تجنب التداخل و الازدواجية في أعمال التقييس .
- ✓ التشجيع على الاحتراف المتبادل باللوائح الفنية و المواصفات و إجراءات التقييم ذات الأثر المطابق .
- ✓ اقتصاد الموارد وحماية البيئة .
- ✓ تحقيق الأهداف المشروعة، يهدف التقييس بوجه عام للبحث في مطابقة المنتوج من وجه مباشر ، غير انه يهدف عن طريق غير مباشر إلى البحث في مسألة السلامة.

الفرع الثالث : الجزاء المقرر لجريمة مخالفة مطابقة المنتوج .

تعدُّ جريمة مخالفة إلتزام مطابقة المنتوجات جنحة، معاقب عليها بغرامة من خمسين ألف دينار (50000دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500000دج)، كل متدخل يخالف إلزامية رقابة المطابقة المسبقة للمنتوج من حيث طبيعته وصنفه ومنشئه ومميّزاته الأساسية وتركيبته ونسبة مقوماته

[1]- المادة 02 من القانون 04-04 المؤرخ في 23-06-2004 ، المتعلق بالتقييس ، الجريدة الرسمية ، عدد 41، الصادرة في 27-06-2004 .

اللازمة وهويته وكمياته وقابليته للاستعمال والأخطار الناجمة عن استعماله وغيرها .

وهذا ما تنص عليه المادة**74** من القانون رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش كما يلي : " يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50000دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500000دج)، كل من يخالف إلزامية رقابة المطابقة المسبقة المنصوص عليها في المادة **12** من هذا القانون ".[1]

المطلب الثاني : مخالفة إلزامية ضمان المنتوج و تجربته .

لقد اوجب المشرع الجزائري وفق القانون 09-03 على المتدخل ان يضمن للمستهلك حق تجربة المنتوج محل الاستهلاك كما اوجب الزامية ضمان المنتوج.

الفرع الأول : مفهوم جريمة مخالفة إلزامية ضمان المنتوج .

يستفيد كل مستهلك يقتني منتوج سواء كان جهازا أو أداة أو آلة أو عتاد أومركبة أو أي مادة تجهيزية من الضمان بقوة القانون كما يمتد هذا الضمان إلى الخدمات ، و يقوم الضمان عن كل نقص في قيمة أي من المنتوجات أو نفعها بحسب الغاية المقصودة ، بحيث يؤدي إلى حرمان المستهلك كليا أو جزئيا من الإستفادة بها فيما أعدت من أجله، بما فيها النقص الذي ينتج من الخطأ في مناولة السلعة أو تخزينها ، ما لم يكن المستهلك هو من تسبب في وقوعه .

الفرع الثاني : أركان جريمة إلتزام ضمان المنتوج و خدمة ما بعد البيع .

العيب في المنتج يمكن تناوله من عدة جوانب ، إذ قد يكون له جانب مادي أو جانب معنوي، و في حالة ظهور العيب الخفي يجب على كل متدخل في خلال فترة محددة ، استبداله أو إرجاع ثمنه أو تصليح المنتوج أو تعديل الخدمة على نفقته ، دون أية أعباء إضافية من جانب المستهلك **أولا : الركن المادي :**

تقوم جريمتي مخالفة إلزامية الضمان وعدم تنفيذ خدمات ما بعد البيع في حالة مخالفة المتدخل لقواعد الضمان وتنفيذ خدمات ما بعد البيع المنصوص عليها في المادتين **13** و **16** من القانون رقم 09/03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، والتي تمثل الركن المادي في هاتين الجريمتين ، حيث يلتزم المتدخل بضمان سلامة منتوجاته من كل عيب قد يشوبها، حيث تنص المادة 13 في فقرتيها الأولى والثانية من قانون حماية المستهلك وقمع الغش على ما يلي:"

[1]- انظر المادة 74 من القانون رقم 03/09 ، مرجع سابق .

يستفيد كل مقتن لأي منتوج سواء كان جهازا أو أداة أو آلة أو عتاد أو ركبة أو أي مادة تجهيزية من الضمان بقوة القانون ويمتد هذا الضمان أيضا إلى الخدمات".[1]

كما نصت المادة **16** منه على خدمة ما بعد البيع من أجل تفعيل هذا الضمان، ويقوم الضمان عند كل نقض في أي قيمة من المنتوجات أو نفعها بحسب الغاية المقصودة، حيث يؤدي إلى حرمان المستهلك كليا أو جزئيا من الاستفادة بها فيما أعدت من أجله، بما فيها النقض الذي ينتج من الخطأ في مناولة السلعة أو تخزينها، ما لم يكن المستهلك هو من تسبب في وقوعه.[2]

ويكون للعيب في المنتوج جانب مادي أو وظيفي أو عقدي، فمن الناحية المادية يعني العيب الذي يتلف الشيء أو يلحق به الهلاك ويؤدي إلى الانتقاص من قيمته أومنفعته، أما من الناحية الوظيفية فهو العيب الذي يصيب الشيء في أوصافه أو في خصائصه حيث يجعله غير صالح للغرض الذي أعدّ من أجله، في حين المقصود به من الناحية العقدية هو تخلف صفة في المبيع التزام البائع للمشتري جودها، غير أن المتفق عليه فقها وقضاء هو المقصود بالعيب الوظيفي، إذ يكون المبيع معيبا منذ اللحظة التي يكون فيها غير صالح لتأدية الغرض المطلوب، أو تصبح صلاحيته لتأدية ذلك الغرض ضئيلة ولو كان يعلمها المستهلك قبل الشراء لما أتتم الشراء أو كان ليدفع ثمنا أقل.

يجب على كل متدخل في حالة ظهور العيب الخفي خلال الفترة المحددة استبداله أو إرجاع ثمنه أو تصليح المنتوج أو تعديل الخدمة على نفقته دون أية أعباء أخرى إضافية من جانب المستهلك.

كما يلتزم المتدخل في إطار تنفيذ الخدمة ما بعد البيع وبعدما تنقضي فترة الضمان المحددة قانونا، أو في الحالة التي لا يلعب فيها الضمان دوره، ضمان وصيانة وتصليح المنتوج المعروض في السوق .[3]

يختلف السبب الموجب للضمان المكرس بموجب المادة **13** من القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، والمادة **03** من المرسوم التنفيذي المتعلق بضمان المتوجات والخدمات عن السبب الموجب لضمان الصلاحية المعروف في القانون المدني، فالأول يتحقق بمجرد حصول أي خلل في المبيع يجعله غير صالح للعمل حتى ولو كان المبيع صالحا للعمل .

---

[1]- انظر المادة 13، من القانون 09-03، المرجع السابق.

[2]- انظر المادة 16 ، نفس المرجع.

[3]-د/ فتيحة خالدي، الحماية الجنائية للمستهلك في ظل أحكام القانون رقم 03/09 ، المؤرخ في 25 فيفري 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، أعمال الملتقى الوطني حول المنافسة وحماية المستهلك، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، أيام 17 و 18 نوفمبر 2009 ، ص 368 و.369

ثانيا : الركن المعنوي :

يتمثل الركن المعنوي لهذه الجريمة في القصد الجنائي، أي ارتكاب الجريمة عن نيّة وإدراك تام، كذلك الركن الشرعي ، كذلك يكون مرتكبا لجريمة مخالفة تجربة المنتوج عن قصد و إدراك أنه فعل يعاقب عليه.

الفرع الثالث : جزاء مخالفة التزام الضمان والخدمة ما بعد البيع:

إذا خالف المتدخل التزام تقديم الضمان أو تنفيذه، عاقبه القانون بغرامة مالية من مائة ألف دينار (100000دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500000دج) ، ويعاقب القانون على الإخلال بإلتزام تجربة المنتوج بغرامة مالية تتراوح ما بين خمسين ألف دينار (50000دج) إلى مائة ألف دينار (100000دج)، أما مخالفة عدم تنفيذ خدمة ما بعد البيع فيعاقب عليها بغرامة من خمسين ألف دينار (50000دج) إلى مليون دينار (1000000دج).[1]

المطلب الثالث : جريمة مخالفة الالتزامات المتعلقة بعرض القروض للاستهلاك .

يجب الإشارة هنا أن المشرع الجزائري قد اهتم بطائفة جديدة من المستهلكين لم تكن موجودة من قبل أو بالأحرى لم تكن مستهدفة من قبل ، و هم الراغبون في الحصول على قروض الاستهلاك حيث خصهم بنص خاص حماية لهم من البنوك الخاصة بعد تخلي الدولة عن احتكار هذا القطاع و دخول مؤسسات مالية أجنبية إلى هذا السوق لها خبرة كبيرة في بلدانها الأصلية ، بحيث وجدت الباب مفتوحا أمامها في الجزائر لتتعامل مع مواطنين عاديين ليست لهم أي معرفة في مجال العمليات المصرفية مجردين من أي حماية قانونية خاصة ، غير تلك التي يوفرها القانون المدني المبني على حرية التعاقد التي تجاوزها الزمن في هذا المجال .

الفرع الأول : تعريف قرض الاستهلاك .

يعرف قرض الاستهلاك حسب المادة 3 فقرة 20 من القانون 03/09 بأنه :" كل عملية بيع للسلع أو الخدمات ، يكون الدفع فيها مقسطا أو مؤجلا أو مجزئا " ، ويجب أن تستجيب روض القرض للاستهلاك لرغبات المستهلك المشروعة فيما يتعلق بشفافية و نزاهة العرض المسبق و طبيعته و مضمونه و مدة القرض و كذلك أجال تسديده ، و يجب تحرير عقد بذلك و هذا ما أكدته المادة 20 من القانون 03/09 ، وفي حالة مخالفة هذه الالتزامات يعد المتدخل مرتكبا لجريمة مخالفة الالتزامات المتعلقة بعروض القرض للاستهلاك .

[1]- د/فتيحة خالدي ، مرجع سابق، ص370

الفرع الثاني : أركان جريمة مخالفة الالتزامات المتعلقة بعرض القروض للاستهلاك

إن عملية قرض الإستهلاك عادة ما تضم ثلاثة أطراف هم البائع و المستهلك و المقرض (البنك) و لكن قد يكون البائع نفسه هو المقرض ، وهنا نكون أمام طرفين فقط ، وهي الحالة التي ينطبق عليها التعريف الذي وضعه المشرع الجزائري لقرض الاستهلاك ، و عليه تقوم جريمة مخالفة إلتزام قرض الاستهلاك على :

أولا : الركن المادي :

يتمثل في مخالفة عرض القرض للاستهلاك للمواصفات المطلوبة ، من حيث عدم استجابته للرغبات المشروعة للمستهلك إذا تعلق الأمر بشفافية و نزاهة العرض المسبق و كذلك طبيعته و مضمونه ، بالإضافة إلى الالتزام بتسديد القروض في الأجال و المدة المتفق عليها و كل هذا يحدده عقد بين الطرفين يتضمن كل هذه الالتزامات ، و تمثل مخالفة هذه الالتزامات الركن المادي في هذه الجريمة .

ثانيا : الركن المعنوي :

يشترط في هذه الجريمة توافر القصد الجنائي ، و هو القيام بالفعل عن قصد و إدراك بأن الفعل أو السلوك الذي يأتيه هو فعل مجرم و يعاقب عليه .[1]

الفرع الثالث : الجزاء المقرر لجريمة مخافة الالتزامات المتعلقة بعرض القروض للاستهلاك

لقد اقر المشرع الجزائري عقوبة على المتدخل المخالف للالتزامات االمتعلقة بعرض القروض للاستهلاك حيث تتمثل العقوبة المقررة لجريمة مخالفة الالتزامات المتعلقة بعرض القروض للاستهلاك في غرامة مالية تتراوح من خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) إلى مليون (1000.000دج) وهذا ما تضمنته المادة 81 من قانون حماية المستهلك .[2]

[1]- انظر المادة 10، من القانون 09-03، المرجع السابق.
[2]- انظر المادة 81، نفس المرجع.

الفصل الثاني

إجراءات الرقابة وقمع الغش

إن إخلال المتدخل بالتزاماته اتجاه المستهلك كونه الطرف الضعيف، يعرض مصالحه للخطر وقد تلحقه أضرار نتيجة لذلك، ومن أجل السهر على تطبيق النصوص القانونية الخاصة بحماية المستهلك لا بد من وجود أجهزة قوية وفعالة، فبدونها يصبح قانون حماية المستهلك وقمع الغش مجرد حبر على ورق ويفتقد لآلية ردع المخالفين له من المتدخلين، وعليه تم إنشاء أجهزة مختلفة مؤهلة لمراقبة تطبيق هذه النصوص، من خلال منحها سلطات وصلاحيات واسعة في التحري والكشف عن المخالفات القانونية، بالإضافة إلى تجنيد الهيئة الإدارية والهيئة القضائية لردع وقمع الجرائم الماسة بالمستهلك، لذلك سنتناول في الفصل الثاني اجراءات الرقابة وقمع الغش وهذا من خلال ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: إجراءات البحث عن المخالفات المتدخل و معاينتها

المبحث الثاني: الردع الإداري

المبحث المبحث الثالث: القمع القضائي .

المبحث الأول :إجراءات البحث عن مخالفات المتدخل و معاينتها

أوجد المشرع الجزائري عدة هيئات لبحث ومعاينة المخالفات التي قد يرتكبها المتدخل وهذا سعيا منه لتوفير الحماية اللازمة للمستهلك باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة الاستهلاكية، وهذه الهيئات هي في حقيقة الأمر مكلفة بالسهر على مراقبة مدى احترام المتدخل للقواعد التي جاء بها قانون المستهلك وقمع الغش و كشف المخالفات، وقد خول المشرع لهذه الهيئات اتخاذ كافة التدابير اللازمة من خلال السلطات التي منحها إياها وهذا للحد من التجاوزات التي يقوم بها المتدخل.

المطلب الأول :الأشخاص المكلفون بالبحث عن مخالفات المتدخل ومعاينتها

تنص المادة 25 من القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش على أنه: "بالإضافة إلى ضباط الشرطة القضائية و الأعوان الآخرون المرخص لهم بموجب النصوص الخاصة بهم، يؤهل للبحث و معاينة مخالفات أحكام هذا القانون، أعوان قمع الغش التابعون للوزارة المكلفة بحماية المستهلك".

حسب نص هذه المادة نجد أن المشرع الجزائري أكد على تنوع الهيئات والأعوان المكلفون ببحث ومعاينة مخالفات الأحكام التي جاء بها القانون رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، حيث اتجه المشرع إلى تقسيم هيئات الأعوان إلى ثلاث فئات وهم:ضباط الشرطة القضائية الأعوان المؤهلون بالبحث والتحري عن المخالفات بموجب القوانين خاصة بالإضافة إلى أعوان قمع الغش التابعين لمديرية التجارة.

الفرع الاول: ضباط الشرطة القضائية

عرف الأستاذ جيلالي بغدادي الشرطة القضائية بأنهم موظفون منحهم القانون صفة الضبطية القضائية وخولهم بموجبها حقوقا وفرض عليهم واجبات في إطار البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات عنها، فيبدأ دورهم بعد وقوع الجريمة وينتهي عند فتح تحقيق قضائي، وإحالة المتهم إلى جهة الحكم.[1]

كما حددت المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية الأشخاص الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية العامة أو أشخاص الضبط القضائي الخاص الذين يعاينون الجرائم بصفة خاصة.

[1]- ط/ خير الدين صيد، مشروعية عمل الضبطية القضائية في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة من متطلبات لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، موسم الجامعي 2014-2015، ص15.

أولا: أشخاص الضبط القضائي العام:

يتمتع بصفة ضباط الشرطة القضائية كل من:

أ/ضباط الدرك الوطني.
ب/الموظفون التابعون للأسلاك الخاصة للمراقبين، ومحافظي وضباط الشرطة للأمن الوطني.
ج/ضباط الشرطة.
د/ذو الرتب في الدرك و رجال الدرك الذين امضوا في سلك 3 سنوات على الأقل و الذين تم تعيينهم بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الدفاع الوطني بعد موافقة لجنة خاصة.

هـ/مفتشو الأمن الوطني وحفاظ وأعوان الشرطة للأمن الوطني الذين قضوا في خدمتهم بهذه الصفة ثلاث سنوات على الأقل و عينوا بموجب قرار مشترك صادر عن وزيرٌ العدل، ووزير الداخلية و الجماعات المحلية بعد موافقة لجنة خاصة.

و/ضباط و ضباط الصف التابعين للمصالح العسكرية للأمن الذين تم تعيينهم بموجب قرار مشترك يبن وزير الدفاع الوطني ووزير العدل.

يمارس هؤلاء الأشخاص سلطة الضبط القضائي العام، بحيث يكون لهم البحث والكشف عن جميع مخالفات القانون، وتشمل الجرائم و المخالفات الواقعة على المستهلك[1].

ثانيا: أشخاص الضبط القضائي الخاص:

يتمتع أشخاص الضبط الخاص نظرا لتمتعهم بسلطة الضبط الإداري، فقد خول لهم القانون سلطة الضبط الخاص على المستوى المحلي أي على مستوى البلدية والولاية وهم الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

أ/ الوالي : يعد الوالي الممثل القانوني للولاية، كما أنه يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات، ويعد مسؤولا عن المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العامة. كما يسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية ويتخذ الإجراءات الموجهة لتشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات التي تستقبل الجمهور، وفي المواد الاستهلاكية[2].

[1]- حليمة بن شاعة الحماية الجزائية للمستهلك في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص29.
[2]- انظر المادة 94 من القانون12-07 المتعلق الولاية، المؤرخ في12 فبراير 2012، جريدة رسمية عدد12، الصادرة 29 فبراير 2012.

ب/ رئيس المجلس الشعبي البلدي : يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا للبلدية، ويتمتع بسلطة الضبط القضائي بموجب المادة 15 من قانون الاجراءات الجزائية وكذا المادة 92 من قانون البلدية [1]. ولقد منح المشرع الجزائري لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات واسعة في مجال حماية المستهلك من المخاطر مما يحيط به من منتجات وخدمات معروضة للاستهلاك، ومن مهامه سلطة مراقبة نوعية المنتجات والخدمات ، ومكان تصنيعها وتخزينها، ونقلها وكيفية عرضها للاستهلاك، والتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس القانونية والتنظيمية، واتخاذ القرارات المناسبة في ذلك مع احالة المخالفين على العدالة[2] .

الفرع الثاني: الأعوان المؤهلين بموجب القوانين الخاصة

لقد تعددت الأجهزة والهيئات المكلفة بحماية المستهلك من الاعتداءات التي تقع عليه من المتدخل، حتى وان كانت هذه الحماية ليست الغاية لوجود هذه الأجهزة، بل إن المهام المنوطة بها نتيجتها هي حماية المستهلك.

أولا: أعوان الجمارك : يتولى أعوان الجمارك حماية الاقتصاد الوطني، ومن خلال الأعمال المنوطة بهم فإنهم يعملون من خلال مهامهم بحماية المستهلك من خلال منع المنتجات الممنوعة من دخول التراب الجزائري، وكذا فرض رقابة على المنتجات وفحصها.

ثانيا: أعوان السلطة البيطرية: تعمل هذه الفئة على حماية الصحة الحيوانية، وهذا من خلال عمليات التفتيش سواء في الأسواق الداخلية، أو على مستوى الحدود.

ثالثا: أعوان حفظ الصحة البلدية : يقوم عون حفظ الصحة البلدية، بمراقبة نوعية المواد الغذائية الاستهلاكية على مستوى البلدية، وهذا من خلال الجولات الميدانية التي يقوم بها أعوان حفظ الصحة، إلى أماكن البيع، وكذا أماكن التخزين.

الفرع الثالث: أعوان قمع الغش لمديرية التجارة

يعتبر أعوان قمع الغش من المساعدين القضائيين،حيث تخول لهم مهمة قضائية بحتة بما أنهم ملزمون قبل مباشرة مهامهم بأداء اليمين أمام محكمة إقامتهم الإدارية والتي تسلم إشهاد بذلك[3]، كما يتمتع أعوان قمع الغش، بالحماية القانونية في حالة الضغط أو التهديد التي من

---

[1]- انظر المادة 92 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ 22 جوان2011، جريدة رسمية عدد37، الصادرة 30 جويلية 2011.

[2]- علي بولحية بن بوخميس، القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، ص 63.

[3]- المادة 26 من القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع لغش.

شانها أن تشكل عائقا في أداء مهامهم، وهذا بموجب أحكام المادة 07 من القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

ولقد حدد المرسوم التنفيذي 09/11 مهام وصلاحيات المديرية الولائية للتجارة [1]. و هؤلاء الأعوان مقسمون على الرتب التالية:

قسم المفتشين : رئيس مفتش رئيسي لقمع الغش.

مفتش رئيسي لقمع الغش

مفتش قسم لقمع الغش

قسم المحققين : رئيس محقق رئيسي لقمع الغش

محقق رئيسي لقمع الغش

محقق لقمع الغش

قسم المراقبين: مراقب الجودة و قمع الغش.

المطلب الثاني: معاينة الأعوان المكلفون بالرقابة

يقوم الأعوان برقابة كافة المنتوجات المعروضة للاستهلاك كالمواد الغذائية و الصناعية و الخدمات قصد الكشف عن أي مخالفة تمس بسلامة و صحة و أمن المستهلك، و يتمتعون بالحماية القانونية من جميع أشكال الضغط أو التهديد التي قد تعيق أداء مهامهم، و عند الحاجة بإمكانهم طلب تدخل أعوان القوة العمومية لمد يد المساعدة لهم عند أول طلب[2].

الفرع الأول:سلطات الأعوان المكلفون بالرقابة

للأعوان المكلفين بالرقابة أهمية كبرى في قانون حماية المستهلك فلقد حدد قانون الإجراءات الجزائية باعتباره الشريعة العامة للأعمال التي يباشرونها بأنها هي البحث عن الجرائم ومرتكبها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق الدعوى[3]. وعليه فإنهم يقومون ببعض السلطات والإجراءات التي تسبق البدء بالدعوى الجنائية وذلك بتجميع الأدلة المادية والعناصر التي تثبت وقوع الفعل الإجرامي من عدمه.

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 20 جانفي 2011، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها، ج.ر، الصادرة في 23جانفي 2011، العدد 04.

[2]- انظر المادة 27و28، من القانون 09-03، المرجع السابق.

[3]- د /أحمد محمد محمود خلف، الحماية الجنائية للمستهلك في مجال عدم الإخلال بالأسعار وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، دار الجامعة الجديدة، ط 2008، ص 109.

تتم عملية الرقابة لهؤلاء في كامل أوقات العمل أو ممارسة النشاط، أن يقوموا بالعمليات الموكول إليهم في أي مكان من أماكن الإنشاء الأولي، والإنتاج، والتحويل والتوظيب، والإيداع، والتعبئة، والنقل، والتسويق، وعلى العموم في كامل حلقات عملية الوضع حيز الاستهلاك.[1]

منح المشرع الجزائري للأعوان المكلفون بمعاينة الجرائم صلاحية ممارسة اختصاصاتهم بغية كشف المخالفات والتجاوزات التي قد يرتكبها المتدخلين، ذلك من خلال تمكينهم من دخول المحلات والأماكن الموجودة بها المنتوجات والاطلاع على الوثائق، والاستماع إلى المتدخلين، إضافة على تحرير محاضر.

أولا:جمع المعلومات: يستطيع الأعوان في إطار أداء مهامهم ، و دون أن يحتج اتجاههم بالسر المهني، أن يفحصوا كل وثيقة تقنية أو إدارية أو تجارية أو مالية، و كل وسيلة معلوماتية أخرى، ويمكنهم طلب الإطلاع عليها في أي يد وجدت، و القيام بحجزها.[2] كما نصت المادة 07 من المرسوم التنفيذي المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش على أنه يتوجب على الإدارات العمومية أوالخاصة، أن تضع تحت تصرفهم المعلومات الضرورية لأداء مهامهم. حيث يتعين على المنتج أو المستورد،و بصفة عامة كل متدخل، أن يضع تحت تصرف أعوان الرقابة شهادة المطابقة، بالإضافة إلى الرخصة المسبقة للإنتاج أو التسويق أو الاستيراد.

ثانيا: دخول المحلات : يملِك الأعوان المكلفون برقابة الجودة و قمع الغش حرية الدخول نهارا أوليلا بما في ذلك أيام العطل إلى المحلات التجارية و المكاتب و أي مكان آخر للمعاينة، باستثناء المحلات ذات الطابع السكني، كما يمارسون مهامهم أثناء نقل المنتوجات[3].

ثالثا: تحرير المحاضر: تكلل كل عملية معاينة للمخالفات بتحرير محاضر، ويجب ان تحتوي هذه المحاضر على البيانات الآتية[4]:

أ/اسم العون الذي يحرر أو أسماء الأعوان الذين يحررون المحاضر وألقابهم وصفاتهم وإقامتهم الإدارية.

ب/تاريخ المعاينة المنتهية وساعتها ومكانها.

ج/اسم الشخص الذي وقعت لديه المعاينة واسمه ومهنته ومحل سكناه أو إقامته.

د/رقم تسلسل محضر المعاينة.

هـ/إمضاء القائم بالمعاينة أو القائمين بها.

و/إمضاء المعني إن كان، وإذا رفض الإمضاء يذكر ذلك في المحضر.

---

[1]- د/علي فتاك، حماية المستهلك وتأثير المنافسة على ضمان سلامة المنتج، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط 2014، ص 260.

[2]- انظر المادة 33 من القانون رقم 09-03، المرجع السابق.

[3]- انظر المادة 34،نفس المرجع.

[4]- د/ علي فتاك، المرجع السابق، ص 261.

ز/وتعتبر المحاضر الذي يحررها الموظفون والأعوان المؤهلون موثوق بها حتى يثبت العكس.[1]

ي/كما يمكن أن ترفق المحاضر المحررة من قبلهم بوثائق تثبت المخالفة[2].

الفرع الثاني: كيفية ممارسة الرقابة

تتم الرقابة التي يقوم بها الأشخاص المؤهلون قانونا، إما بالعين المجردة، فتكون المعينة مباشرة، وإما بأخذ العينات حيث يستحيل عليهم معاينتها مباشرة وهذا نظرا لطبيعة محل المعاينة، ثم تؤخذ العينات المقتطعة إلى المخبر لتحليلها.

أولا: معاينة المخالفة مباشرة: يقصد بالمخالفة المباشرة، تلك التي يمكن معاينتها أو إثباتها بالعين المجردة، عند فحص المنتوجات أو الإطلاع على الخدمات المعروضة للاستهلاك[3].
كما نصت المادة 30 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش، و كذا المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39 على أنه تتم معاينة المخالفة المباشرة بواسطة فحص الوثائق و التدقيق فيها أو سماع المتدخلين المسؤولين أو بواسطة أجهزة المكاييل والموازين و المقاييس.أي انه بالمعاينة المباشرة يمكن اكتشاف العيب أي ملاحظة مدى احتواء الوسم على البيانات المحددة قانونا، تغليف المنتوجات حسب المقاييس المحددة قانونا، كما أنه يمكن للأعوان اكتشاف فساد لسلع المعروضة من خلال وجود تعفنات على العلب مثل علب الجبن، وهذا راجع إما لانتهاء صلاحية المنتجات، أو سوء التخزين. أما فيما يخص السلع المستوردة، تقوممصالح الإدارة المكلفة بمراقبة النوعية وقمع الغش بتفتيش البضائع التي تم استيرادها قبل جمركتها[4] تكون عملية المراقبة في عين المكان لتحديد مدى مطابقة الوثائق المرفقة للمنتوجات في حالة ما إذا أثبتت نتائج الفحص العام مطابقة البضاعة تتم الموافقة على دخول المنتوج أما إذا كانت نتائج الفحص سلبية يتم وضع المنتوج في أماكن الإيداع المؤقت[5] .

ثانيا:المعاينة غير المباشرة للمخالفة: عندما يتعذر على الأعوان المكلفين بالرقابة المعاينة وهذا نظرا لطبيعة المنتج حيث لا يمكن إثباتها إلا بعد فحصها وإجراء تحليل عليها من طرف جهات مختصة بعد أخذ عينات من أجل فحصها فتتم هذه المعاينة الغير مباشرة باقتطاع عينة، عن طريق أخذ جزء من المنتوج المعروض في السوق قصد تحليله[6]، وحدد المرسوم التنفيذي

---

[1]- د/ علي فتاك، المرجع السابق، ص 261.
[2]-انظرالمادة 31، من القانون رقم 09-03، المرجع السابق.
[3]- د/ علي بولحية بن بوخميس، المرجع السابق، ص 71.
[4]-حليمة بن شاعة ، المرجع السابق، ص .34
[5]-نفس المرجع، ص35.
[6]- انظر المادة 30 من القانون 09-03، المرجع السابق.

رقم90-39 المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش ، الكيفية التي تتم بها عملية اقتطاع عينات المنتوجات من أجل إثبات مخالفة المتدخل ، حيث يشمل كل اقتطاع على ثلاث عينات تسلم العينة الأولى للمخبر بغية تحليلها أما العينتان الأخريان فتستعملان في الخبرتين المحتملتين[1]، و قد يكون الاقتطاع شاملا لعينة واحدة فقط في حالتين هما:

أ/إذا كان المنتوج سريع التشويه أو كان ممن لا يمكن اقتطاع ثلاث عينات منه بسبب وزنه أو كميته الضئيلة، فإنه يتم اقتطاع عينة واحدة تختم و ترسل فورا إلى المخبر.

ب/للدراسة بناءا على طلب من الإدارة المختصة[2].

كما حددت المادة 11 من المرسوم التنفيذي كيفية اقتطاع العينة بحيث تكون الاقتطاعات بكيفية تجعل العينات الثلاثة متجانسة و ممثلة للكمية التي تمت رقابتها، و تحدد قرارات عند الحاجة لكل منتوج و الكمية التي يجب اتخاذها في نقل العينات و المحافظة عليها غير أنه في حالة انعدام هذه النصوص يتم اقتطاع العينات حسب العرف المعمول به، و يوضع ختم على كل عينة بحيث يحتوي هذا الختم على وسمة تعريف تتكون من جزئين يمكن فصلهما.
كما نصت المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المتعلق بالجودة وقمع الغش على أنه بعد عملية الاقتطاع يحرر محضر حينا.

الفرع الثالث: تحليل العينات المقتطعة

قبل التطرق الى تحليل العينات المقتطعة لابد من معرفة كيفية اقتطاعها :

أولا: اقتطاع العينات

يوجد نوعان من اقتطاع العينات في مجال قمع الغش، اقتطاع لثلاث (3) عينات متجانسة وممثلة للحصة المراقبة "PO3" وهو النوع السائد وإما اقتطاع عينة واحدة "PO1" في حالات خاصة، كحالة المنتوج سريع التلف أو بالنظر إلى طبيعته أو كبر وزنه أو قلة كميته أو حجمه أو قيمته العالية وكذا اقتطاع العينات في إطار الدراسات التي تنجزها مصالح قمع الغش[3].

---

[1]- انظر المادة 09 من المرسوم التنفيذي 90-39، المؤرخ في 30جانفي 1990 ، المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش، جريدة رسمية رقم 05 ، المؤرخة في 31جانفي 1990.

[2]- انظر المادة 16و17 من نفس المرجع.

[3]- ط/ سمية زحنيت، دور الهيئات الادارية في حماية المستهلك، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2014-2015، ص44.

في حالة اقتطاع العينات قصد التحاليل المكروبيولوجية، يستوجب أن تتضمن كل عينة خمس (05) وحدات متجانسة أي خمسة عشرة (15 = 5 3x) وحدة في حالة اقتطاع "PO3" وخمس (05) وحدات في حالة اقتطاع "PO1" وذلك لتمكين المخبر من إجراء التحاليل أو الاختبارات، خمس (05) مرات قبل الفصل في مطابقة المنتوج الذي يتم فحصه. أما في حالة التحاليل أو الاختبارات أو التجارب في إطار المراقبة من الناحية الفيزيوكيميائية، فيجب أن تتضمن كل عينة مقتطعة ثلاث (03) وحدات متجانسة أي تسعة (9 = 3x3) وحدات في حالة اقتطاع "PO3" وثلاث (03) وحدات في حالة اقتطاع "PO1" وذلك لتمكين المخبر من إجراء التحاليل أو الاختبارات، ثلاث (03) مرات قبل الفصل في مطابقة المنتوج الذي يتم فحصه. بالنسبة للكميات المقتطعة، فهي غير محددة قانونا في حالة الاقتطاع قصد التحاليل المكروبيولوجية، في حين أن كمية قليلة (ما بين 50 غ إلى 100 غ لكل وحدة أي 250 غ إلى 500 غ لكل عينة) تكفي لإجراء التحاليل في هذا المجال في حالة كون المنتوج غير موضب في رزم مقسم موجه للبيع للمستهلك[1].

أما في حالة المنتوجات التي تكون فيها وحدات البيع موضبة في رزم مقسم، فيتم اقتطاع خمس وحدات لتكوين كل عينة وذلك مهما كان وزن أو حجم وحدة البيع على أن لا يتجاوز على التوالي 5كلغ أو 5 لتر.

في حالة اقتطاع ثلاث عينات"PO3" ، ترسل عينة إلى المخبر قصد التحاليل أو الاختبارات أو التجارب، أما العينتين المتبقيتين فتترك إحداهما لدى المتدخل المعني ويحتفظ بالأخرى لدى مصالح المراقبة التي قامت بالاقتطاع[2].

في حالة رفض المتدخل الاحتفاظ بالعينة التي تترك لديه، يدون ذلك على محضر اقتطاع العينات ويحتفظ بها مع تلك الخاصة بمصالح الرقابة.

تلصق على كل عينة بطاقة تعريف تتكون من جزئين يمكن فصلهما وتقريبهما في وقت لاحق، ويتم ختمها بالشمع الأحمر، حيث تنزع القسيمة عند تحويل العينة للمخبر، أما الأرومة المثبتة بالشمع الأحمر فلا تنزع إلا في المخبر بعد فحص الختم[3].

يستوجب على عون الرقابة أن يوضح وبدقة، على الخانة المناسبة الموجودة على بطاقة الاقتطاع، التحاليل أو الاختبارات أو التجارب المطلوبة للتأكد من مطابقة المنتوج الخاضع للمراقبة

[1]- ط/ سمية زحنيت، نفس المرجع السابق، ص41.
[2]- الموقع الالكتروني www.dcmascara.gov.dz، اطلع عليه 20 ماي 2018.
[3]- الموقع الالكتروني، www.dcmascara.gov.dz، اطلع عليه20ماي 2018.

وذلك بهدف توجيه تقنيي المخبر وتمكينهم من إنجاز العمل المطلوب على أحسن وجه[1]، و يحرر محضرا فور اقتطاع العينات.

ثانيا: تحليل العينات

تحلل العينات المقتطعة مخابر رقابة الجودة وقمع الغش، أو أي مختبر معد لهذا الغرض، ويجب على المخابر أن تستعمل في فحص العينات، المناهج وفقا للمقاييس الجزائرية، غير أنه إذا كانت هذه المناهج منعدمة تتبع المخابر المناهج الموصى بها في المجال الدولي[2].

عرفت المادة **02 فقرة 02** من المرسوم التنفيذي رقم **153/14** المؤرخ في 30 أفريل 2014 المحدد لشروط فتح مخابر تجارب و تحليل الجودة و استغلالها المخابر على أنها: يقصد في مفهوم هذا المرسوم بما يلي: "مخبر التحاليل و التجارب : كل هيئة أو مؤسسة تحلل أو تقيس أو تدرس أو تجرب أو تعاير، أوبصفة عامة تحدد خصائص أو فعاليات المادة أو المنتوج و مكوناتهما في إطار تقديم الخدمات..."[3].

فهذه المخابر تقوم بالتحاليل و الاختبارات والتجارب كما يمكن لأي مخبر معتمد وفقا، للتنظيم الساري المفعول أن يقوم بتحليل العينات المقتطعة[4]. فيعمل الأعوان المكلفون بتحليل العينات بالتأكد فور وصولها إلى المخبر من سلامة التشميع بحيث يستحيل إحداث تغييرات فيها ويتأكدون كذلك من سلامة الختم الموجود على العينة، ثم يقوموا بتحليل العينات تحليلا ميكربيولوجيا أوفيزيائيا أو كيميائيا مستعملين في ذلك مناهج التحاليل و التجارب المطابقة للمقاييس الجزائرية مع إمكانية إتباع المخابر للمناهج الموصى بها دوليا في حالة انعدامها على مستوى الوطن[5].

فيحرر أعوان الرقابة فور انتهاء أشغالهم ورقة تحليل، تسجل فيها نتائج التحريات التي قاموا بها فيما يخص مطابقة المنتوج، و تبعث في أجل 30 يوما إبتداءا من تاريخ تسليم المخبر إياها إلا في حالة القوة القاهرة[6]، فإذا تبين من تقرير المخبر أن المنتوج مطابق للمواصفات ، يمكن، تقديم البراءة للمعني قصد الحصول على إلغاء الضريبة من الإدارة الجبائية، أما إذا تبين من عينة

[1]- نفس المرجع.
[2]- د علي فتاك، المرجع السابق، ص 266.
[3]- المرسوم التنفيذي رقم 14-153، المؤرخ في 30 افريل 2014، المحدد لشروط فتح مخابر تجارب و تحليل الجودة و استغلالها، جريدة رسمية رقم 28 ، المؤرخة في 14 ماي 2014، ص 5.
[4]- انظر المادة أنظر المادة 36 من قانون رقم 09-03، المرجع السابق.
[5]- انظر المادة 36 من القانون رقم 09-03، المرجع السابق.
[6]- انظر المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39، المرجع السابق.

المنتوج أنه غير مطابق للمواصفات التي يجب أن تتوفر فيه فيتم تطبيق التدابير اللازمة على هذا المتدخل[1].

كما تخضع عملية اقتطاع العينات لإجراءات صارمة بغية ضمان نجاحها، بإبعادها عن كل الضغوط التي قد تمارس على الأعوان المكلفين بالاقتطاع، و تفادي أي خطر قد ينطوي على التلاعب بالنتائج أو تعديله، و لقد أتى قانون رقم**03/09** المتعلق بحماية المستهلك بضمانات في مجال الخبرة التي تقوم بها المخابر، إذ بين كيفية إجراءاتها و أتبعها بجزاءات في حالة احتمال الغش أو تزوير نتائج التحاليل أو التحاليل أو تجارب المخابر المؤهلة بإحالة الأمر إلى القاضي المختص بذلك للبث في الأمر[2].

المطلب الثالث:الحماية الجزائية للأعوان المكلفين بالمعاينة

حرص المشرع الجزائري على توفير منتوج غذائي آمن وسليم للمستهلك، وذلك من خلال تتبع كل التصرفات التي يؤتيها المتدخل الاقتصادي في أي مرحلة من مراحل وضع المنتج حيز الاستهلاك، حيث صخر أعوانا لمعاينة المنتج في كل المراحل التي يمر بها إلى غاية طرحه إلى الاستهلاك، فقد يتعرض هؤلاء الأعوان إلى بعض التصرفات من المتدخل أثناء تأدية مهامهم، تؤدي إلى عرقلة المهام المنوطة بهم. فحماية للأعوان جرم المشرع هذه التصرفات، وهذا بموجب المادة 84 من القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش . والملاحظ أن المشرع الجزائري وفقا لقانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك قد أحال جزاء هذه الجريمة إلى قانون العقوبات، كما أنه يمكن أن يتعرض هؤلاء الأعوان إلى أفعال غير أخلاقية كالسب مثلا وهذا ما لم يتطرق إليه المشرع في هذا القانون على عكس قانون 02/04 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية[3] فقد تطرق إليه في المادة 54 منه.ولهذا سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى ثلاثة فروع، الفرع الأول جريمة عرقلة مهام أعوان الرقابة وقمع الغش، أما الفرع الثاني الى جريمة معارضة المراقبة، والفرع الثالث المقارنة بين الجريمتين.

الفرع الأول :عرقلة مهام أعوان الرقابة وقمع الغش.

لقد نص علها المشرع الجزائري في القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ويقصد بجريمة عرقلة مهام أعوان الرقابة أثناء رقابة المنتوج الغذائي :العدوان على الاختصاصات والسلطات المخولة للموظفين المنوط بهم تنفيذ أحكام النظام المتمثل في المصلحة العامة التي

[1]- أنظر المادتين 21 - و 22 ، نفس المرجع.
[2]- انظر المادة 43-52 من القانون 09-03، المرجع السابق.
[3]-القانون رقم 04-02، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، لمؤرخ في 23 جوان 2004، الجريدة الرسمية عدد 41.

يحميها النظام في هذه الجريمة وبصياغة أخرى هي :امتناع المتدخل الاقتصادي عن الامتثال لأوامر أعوان الرقابة كرفض تسليم الفواتير أو وثائق السجل التجاري أو منعهم بالقوة من الدخول إلى المحل التصنيع أو الحفظ أوالتخزين أو البيع. ترتيبا على هذا فلا تقوم هذه الجريمة إذا لم ترتكب الأفعال ضد موظف مختص بتنفيذ أحكام نظام مكافحة الغش التجاري.

أولا: أركان الجريمة والجزاء المقرر لها.

تقوم جريمة عرقلة مهام أعوان الرقابة أثناء رقابة المنتوج الغذائي على ثلاثة أركان كأي جريمة وهي الركن الشرعي حيث لا جريمة إلا بنص، والركن المادي والذي ينصب على الأعمال التي يقوم بها المتدخل لقيام هذه الجريمة، أما الركن المعنوي فهو ينصب علم واتجاه إرادة المتدخل إلى إتيان هذه الأفعال، إضافة إلى الجزاء المقرر على المتدخل في حال إتيان هذا الجرم.

أ/الركن الشرعي :

سبق الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد جرم عرقلة مهام أعوان الرقابة أثناء رقابة المنتوج الغذائي بموجب المادة 84 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش حيث نصت على انه "يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 435 من قانون العقوبات، كل من يعرقل أويقوم بكل فعل آخر من شأنه أن يعيق إتمام مهام الرقابة التي يجريها الأعوان المنصوص عليهم في المادة 25 من هذا القانون أعلاه "

ب/الركن المادي :

يتحقق الركن المادي في جريمة عرقلة مهام أعوان الرقابة عند مراقبة المنتوج الغذائي كلما قام المتدخل الاقتصادي بارتكاب أفعال من شأنها أن تعيق مهمة أعوان الرقابة في التحري عن مخالفات قانون حماية المستهلك وقمع الغش رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش أو الشروع في ذلك؛ كأن يقوم بسب أو ضرب عون الرقابة وحمله على مغادرة المحل أو الامتناع عن إعطاءه المستندات المطلوبة للإطلاع عليها أو الامتناع عن الإيجابة على بعض الأسئلة.
كما السلوك المادي لجريمة عرقلة مهام أعوان الرقابة عند مراقبة المنتوج الغذائي يتمثل في رفض تسليم الوثائق، أو منع الدخول إلى محال الصناعية أو حال التخزين أو محال البيع، أو بأية كيفية أخرى سواء كانت من الصانع أو المنتج، أو البائع ، بحسب الأحوال[1].

ج/الركن المعنوي :

تعد هذه الجريمة من الجرائم العمدية[2]، القائمة على القصد العام وهذا بالرجوع الى نص المادة 84 من قانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش و الذي يتطلب عنصري العلم

[1]- د /علي فتاك، المرجع السابق، ص 444.
[2]-د/علي فتاك،المرج السابق، ص 444.

بالعناصر المكونة للجريمة وبصفة الموظف العام المختص في الرقابة وتوجه الإرادة لارتكاب ماديات هذه الجريمة؛ أي بمعنى آخر العلم بأن العون الذي يتواجد في أماكن الرقابة هو حامل لصفة مراقب ومكلف بمراقبة الأغذية المطروحة في إحدى مراحل الوضع للاستهلاك وتتوجه الإرادة عن عمد إلى عرقلة مهام هذا العون.

ثانيا: الجزاء

متى توافرت أركان الجريمة، فإنه يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج كل من يضع الأعوان المكلفون بالرقابة على أعمال المتدخل في موقع استحالة للقيام بأعمالهم المسندة لهم بموجب القانون[1].

الفرع الثاني: جريمة معارضة المراقبة

الأصل أن تقدم المؤسسة التسهيلات اللازمة للموظفين المكلفين بالتحقيقات حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم على أكمل وجه، إلا أنه قد يحدث العكس، حيث يجد هؤلاء أنفسهم يمنعون من ممارسة عملهم بالرغم من أن عملهم يتم ضمن الإطار القانوني لذا ومن أجل حمايتهم، فقد حرص المشرع على تبيان الأفعال التي من شانها أن تشكل معارضة، وكذا العقوبات التي تلحق بالمؤسسة المخالفة في حالة تعرضها لهم.

أولا: تعريف جريمة معارضة المراقبة

فلقد عرفت المادة 53 من القانون 04-02 المحدد لقواعد الممارسات التجارية على أنه "تعد مخالفة وتوصف معارضة للمراقبة كل عرقلة وكل فعل من شأنه منع تأدية مهام التحقيق من طرف الموظفين المذكورين في المادة 49 أعلاه".وعليه فإن أي فعل يقوم به العون الاقتصادي من شأنه أن يبق عمل الأعوان المكلفين بالرقابة يعد جريمة وجب المعاقبة عليها.

ثانيا: صورها:

قد عمل من خلال المادة 54 من قانون 02/04 على تبيان الأفعال التي من شأنها أن تشكل معارضة :

أ – المنع من الدخول الحر للمحلات : كل فعل يقوم به العون الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى منع المحققين من الدخول الحر لأي مكان غير محل السكن.

[1]-انظر المادة 435 من الأمر رقم 66-156، المعدل والمتمم، المرجع السابق.

ب/ رفض الاستجابة عمدا لاستدعاءات المحققين.

ج/ رفض تقديم الوثائق المطلوبة في إطار التحقيق: ولكي نكون أمام هذه الجريمة هي[1]:

1- تحديد الوثائق المطلوبة بدقة .

2- أن لا يكون الحصول على هذه الوثائق ممكنا إلا من خلال العون الاقتصادي.

3- أن تكون هذه الوثائق موجودة فعلا لدى العون الاقتصادي.

4- أن تشكل الوثيقة المطلوبة دليلا على قيام مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في القانون04-02 المحدد لشروط الممارسات التجارية.

د/ التوقف عن النشاط بقصد التهرب من المراقبة: وهو التوقف الذي يكون الغرض منه التهرب من الرقابة حيث تكون نية العون الاقتصادي من إغلاقه للمحل هو عدم السماح لأعوان إدارة التجارة من القيام بالتحقيقات اللازمة.

هـ/- استعمال المناورة للمماطلة أو العرقلة بأي شكل كان لإنجاز التحقيقات: وهي تلك مناورة من شأنها أن تؤخر أو تعرقل إنجاز التحقيقات ومهما كان شكلها بمثابة معارضة على التحقيق والمراقبة.

و/ الاعتداء اللفظي على الموظفين المؤهلين للتحقيق.

ي/الاعتداء الجسدي على الموظفين المؤهلين للتحقيق.

ثالثا: الجزاء المقرر لها.

لقد أقر المشرع الجزائري عقوبة سالبة للحرية والتي تتمثل في الحبس من ستة (06) أشهر الى سنتين (02) ، وبغرامة مالية من مائة ألف (100.000) دينار جزائري الى مليون (1000.000) دينار جزائري، أو بإحدى العقوبتين.كما أحال حالة الاعتداء اللفظي والجسدي على الموظف المؤهل للتحقيق تتم المتابعة من قبل الوزير المكلف بالتجارة أمام وكيل الجمهورية المختص إقليميا[2].

[1]- ط/احمد خديجي، قواعد الممارسات التجارية في القانون الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم القانون الخاص، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016، ص 267.
[2]- انظر المادة 54 من القانون 04-02 ، المرجع السابق.

الفرع الثالث: المقارنة بين جريمة معارضة المراقبة وجريمة عرقلة مهام أعوان الرقابة وقمع الغش.

من خلال نص المادتين نستنتج أوجه التشابه وكذا أوجه الاختلاف :

أولا: أوجه التشابه : تتمثل أوجه الشبه بين القانونين في:

أ/من حيث الهدف : لقد عمل المشرع الجزائري من خلال القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، والقانون 04-02 المحدد لقواعد الممارسات للتجارية على حماية المستهلك من تصرفات المتدخل والعون الاقتصادي.

ب/من حيث من حيث الأشخاص المكلفون بالمعاينة : لقد اعتمد المشرع في كلا القانونين على ضباط وأعوان الشرطة القضائية، أعوان التجارة[1].

ج/من حيث إجراءات الرقابة: نلاحظ أنه هناك تشابه من خلال السلطات المخولة لهم وهي:

1-الدخول إلى الأماكن إلا الأماكن المعدة إلى السكن فتكون بواسطة إذن بالتفتيش من وكيل الجمهورية المختص إقليميا.

2-تحرير المحاضر: بحيث يحررون كل المخالفات في محاضر توقع من قبل العون وكذا من قامت عليه المخالفة .

3-طلب الاطلاع على الوثائق.

ثانيا: أوجه الاختلاف

تتمثل اوجه الاختلاف في:

أ/من حيث الركن المادي للجريمتين : وفقا للمادة 84 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش نجد ان المشرع الجزائري حدد الركن المادي للمخالفة بقوله" كل من يعرقل أويقوم بكل فعل آخر من شأنه أن يعوق اتمام الرقابة..." وعليه فإنه لم يحدد الأفعال التي يقوم بها المتدخل، على عكس ما جاء به في المادة 54 من القانون 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية حيث حدد صور المخالفات. كذلك لم يتطرق الى الاعتداءات اللفظية والجسدية في حين انه نص عليها في القانون 04-02 وهذا في نص المادة 54 منه.

[1]- انظر المادة 25 من القانون 09-03، والمادة 49 من القانون04-02، المرجعين السابقين.

ب/من حيث الجزاء: في القانون 09-03 لقد أحال الجزاء إلى قانون العقوبات وهذا من خلال المادة 435من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج كل من يضع الأعوان المكلفون بالرقابة على أعمال المتدخل.في حين نجد أن المشرع أقر العقوبة في القانون 04-02 دون إحالة على قانون العقوبات [1]، كذلك العقوبة المقررة في المادة 53 من القانون 04-02 تكون إما العقوبة المالية أو العقوبة السالبة للحرية، أو الجمع بينهما، في حين أن المشرع جمع بين العقوبتين. كما أنه فيما يخص الاعتداءات اللفظية والجسدية فإن المتابعة تتم من قبل الوزير المكلف بالتجارة أمام وكيل الجمهورية المختص إقليميا[2]. أما الأعوان المكلفون بالرقابة وقمع الغش عند الاعتداء عليهم بالسب والشتم أو الاعتداء الجسدي فتكون المتابعة أمام كيل الجهورية المختص إقليميا بالمادة 144 من قانون العقوبات بالنسبة للاعتداء اللفظي، أما الجسدي فوفق المادة 148 من قانون العقوبات، ولا يتابع المتدخل المخالف بالمواد 297،287و299 من قانون العقوبات لان المعتدى عليه له صفة الموظف وكذا صفة الضبطية القضائية.

المبحث الثاني: الردع الإداري للمتدخل عن جرائم المستهلك

نص المشرع الجزائري المادة 94 من القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش على الالتزام بالأمن المهني كما يلي " كل منتوج سواء كان شيئا ماديا أو خدمة مهما كانت طبيعته يجب أن يتوفر على ضمانات ضد كل المخاطر التي من شانها أن تمس بصحة المستهلك".وبالتالي نجد أن عبارة كل المخاطر تشمل كافة الأخطار سواء التي تم التأكد علميا منها أو التي يشتبه في إلحاقها ضررا بالمستهلك. كما أورد الفصل الأول من الباب الرابع من القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش تحت عنوان : التدابير التحفظية ومبدأ الاحتياط .وكذلك نجده ينص عن ذلك في المرسوم التنفيذي 90-39 المؤرخ في 30 جانفي 1990 والمتعلق بمراقبة الجودة وقمع الغش على" يمكن تطبيق السحب المؤقت على صنف من الخدمات أوالمنتجات التي أثارت فعلا شكوكا لدى أعوان الرقابة أثناء الفحص".

المطلب الاول: التدابير الاحتياطية

حماية للمستهلك، و تفاديا لالحاق الخسارة بالمتدخل، اقر المشرع الجزائري في القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش تدابير قانونية تتخذ بشأن المنتج غير المطابق، والذي يمكن ان يصبح مطابقا وهذا بإزالة سبب عدم المطابقة.

---

[1]- انظر المادة 53 من القانون 04-02، المرجع السابق.

[2]- انظر المادة 54، نفس المرجع.

الفرع الاول: رفض الدخول المؤقت للمنتجات المستودة

إن عدم مطابقة المنتج للمواصفات يعرضه إلى المنع من الدخول إلى تراب الوطن فإذا ثبت بعد الفحص العام للمنتج عدم المطابقة يوضع في أماكن الإيداع المؤقت حتى استكمال إجراءات الفحص المعمق[1]، وهو ما نصت عليه المادة 54 فقرة 1 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش "يصرح بالرفض المؤقت لدخول منتوج مستورد عند الحدود في حالة الشك في عدم مطابقة المنتوج المعنِي، وهذا لغرض إجراء تحريات مدققة أو لضبط مطابقته ." يصرح بهذا الإجراء ويبلغ به المستورد أو من يمثله قانونا عند نقطة الحدود، البرية أو الجوية أو البحرية من طرف مفتشيه الحدود وذلك في حالة الشك في عدم مطابقة المنتوج المعني وهذا بغرض إجراء تحريات مدققة على المنتوج أو لضبط مطابقته، بهدف التحقق من استجابته للمقاييس المعتمدة وتوفره على المواصفات القانونية و التنظيمية التي تهمه و تميزه وهذا بأخذ عينات قصد إجراء التحاليل أوالتجارب أو الاختبارات كما يمكن اتخاذ إجراءات ضبط مطابقة المنتوج وهذا بالرفض المؤقت لدخول المنتوجات المستوردة.[2] وتتم عملية ضبط المنتوج من قبل المتدخل المستورد وهذا بإزالة سبب عدم المطابقة، وجعل المنتوج الذي رفض الاعوان المكلفين بالرقابة دخوله الى السوق الطنية مطابقا للمواصفات القانونية والمقاييس المعتمدة. ولقد حدد المشرع الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05-467 المتعلق بشروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة وكيفيات ذلك، والحالات التي يتم فيها تدبير ضبط المطابقة والمتمثلة في:

أولا: عدم احترام التشريع المتعلق بالوسم[3].

ثانيا: الجودة الذاتية للمنتوج[4].

كما يمكن ان يقوم المتدخل المستورد بعملية تخفيض الرتبة وهذا بالإنزال من تصنيف السلعة وإعادة ترتيبها وفق الجودة بعد تحليل المنتوج [5]، أو ان يقوم بتوجيهه إلى صناعة التحويل أي أنه يرسله الى هيئة تستعمله في غرض شرعي بعد تحويله أو تغيير الوجهة[6].

---

[1]- ط /لحراري ويزة، حماية المستهلك في ظل قانون حماية المستهلك وقمع الغش و قانون المنافسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع : قانون المسؤولية المهنية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه "القانون الأساسي و العلوم السياسية، السنة الجامعية : 2011/2010، ص 109.

[2]-ط/ شعباني نوال، التزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، فرع"المسؤولية المهنية" ، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة 2012، ص 121.

[3]- انظر المادة 18 من المرسوم التنفيذي 05-467، المرجع السابق.

[4]- انظر المادة 19 ف 01 من نفس المرجع.

[5]- انظر المادة 19 ف2 من المرسوم التنفيذي رقم 05-467، المرجع السابق.

[6]- انظر المادة 19 ف3 ، نفس المرجع.

الفرع الثاني: السحب المؤقت للمنتوج

يقصد بالسحب منع حائز المنتوج من التصرف في ذلك المنتوج، أي نزعه من مسار البضاعة حيز الاستهلاك من طرف منتجها وفي غياب هذا الأخير من طرف المتدخل الأقرب[1] . ويكون السحب مؤقتا، وذلك في حالة ما إذا أثارت المنتوجات فعلا شكوكا لدى أعوان الرقابة بعد الفحص أو أثر اقتطاع العينات في كونها غير مطابقة [2]. أي أن المنتوج يسحب مؤقتا عند الاشتباه في عدم مطابقته ، و ذلك إلى غاية ظهور نتائج التحريات المعمقة لاسيما نتائج التحاليل أوالاختبارات أو التجارب[3] ، فيترتب على السحب المؤقت تحرير محاضر مع تشميع المنتوجات المشتبه فيها وتوضع تحت حراسة المتدخل المعني[4]. إلى غاية ظهور نتائج التحاليل ففي حالة التأكد من عدم المطابقة تتخذ إحدى الإجراءات التالية:

أولا : إنذار المنتج بضرورة المطابقة:

حيث يتم إنذار المنتج بإزالة سبب عدم المطابقة وعدم الإلتزام بالأعراف والقواعد الفنية المقبولة لدى العموم من خلال إدخال تعديل أو تعديلات على المنتوج أو الخدمة أو تغيير فئة تصنيفهما[5].

ثانيا: تغيير المقصد: يقصد بهذا الإجراء إرسال المنتوجات المسحوبة على نفقة المتدخل المقصر إلى هيئة تستعملها في غرضها الشرعي إما مباشرة أو بعد تحويلها، او رد المنتجات المسحوبة على نفقة المتدخل المقصر إلى الهيئة المسئولة عن توضيبها أو إنتاجها أو استيرادها.[6]

استيرادها.[6]

الفرع الثالث: التوقيف المؤقت لنشاط لمؤسسة

يتم اتخاذ إجراء التوقيف المؤقت لنشاط متعامل اقتصادي عند معاينة مخالفات محددة في القانون رقم 03/09 المذكور أعلاه من شأنها أن تشكل خطرا وشيكا على صحة وأمن المستهلك وذلك إلى غاية إزالة الأسباب التي أدت إلى اتخاذه [7]. يتعلق الأمر أساسا بالمخالفات المرتبطة بعدم احترام إلزامية النظافة والنظافة الصحية للمواد الغذائية وسلامتها وكذا إلزامية أمن المنتوجات

[1]- د علي فتاك، المرجع السابق، ص 269.
[2]- نفس المرجع، ص 269.
[3]- انظر المادة 59 ف01 من القانون 09-03، المرجع السابق.
[4]- انظر المادة 61 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39، المرجع السابق.
[5]- انظر المادة 25 من القانون 90-39، المرجع السابق.
[6]- انظر المادة 26 ، من القانون 90-39، نفس المرجع.
[7]-د علي فتاك، المرجع السابق، ص 273.

المعروضة للاستهلاك، حيث ينبغي على المتعامل المتدخل رفع كل النقائص المعاينة من طرف عون قمع الغش حتى يسمح له بمزاولة نشاطه. يمكن لعون المراقبة تشميع آلات الإنتاج للمتدخل المعني، بمجرد معاينة مخالفة من شأنها أن تشكل خطرا وشيكا أو التأكد من أنها تشكل خطرا وشيكا على صحة وأمن المستهلك. والملاحظ أن هذا الإجراء هو الإجراء الوحيد الذي يتماشى والخدمات في حين أن كل التدابير الأخرى تتماشى مع السلعة.

المطلب الثاني: التدابير التحفظية

إذا لم يتمكن المتدخل من جبر الأسباب التي أدت إلى اتخاذ التدابير الاحتياطية حياله، وكذا في حالة أن المنتج بعد المعاينة المباشرة اتضح أنه غير مطابق، ففي كلتا الحالتين يتعين على أعوان الرقابة من اتخاذ إجراءات أخرى وهي الرفض النهائي لدخول المنتوج المستورد، السحب النهائي، والإتلاف ، وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في قانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

الفرع الأول: الرفض النهائي بدخول المنتوج المستورد

أما بالنسبة للتصريح برفض الدخول النهائي للمنتوج المستورد عند الحدود فيتقرر عند إثبات عدم مطابقة المنتوج المستورد بالمعاينة المباشرة أو بعد إجراء التحريات المدققة[1]، فتتخذ عدة إجراءات بخصوص هذا المنتوج غير المطابق للمعايير والمواصفات الوطنية والدولية وهي:

أولا: حجز و سحب المنتوج نهائيا : ويتم هذا الإجراء إذا لم تنجز عملية ضبط المطابقة في المؤسسة أو مخزن لمستورد في الآجال وفي الشروط المطلوبة فإنه يتم حجز المنتوج موضوع الحجز[2]، ويتم الحجز من قبل أعوان الرقابة الذين نصت عليهم المادة 25 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، بعد الحصول على إذن قضائي، وهذا في حالة إذا لم يقم المتدخل بإجراءات المطابقة، كما يمكن لهم القيام بالحجز دون إذن قضائي مسبق وهذا في حالة المنتوجات التي ثبت أنها مزورة أ مغشوشة أو سامة أو التي انتهت مدة صلاحيتها ،و المنتوجات المقلدة[3].كما نصت المادة 61 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش على أنه يجب على الأعوان المذكورين في المادة 25 منه على وجوب تحرير محاضر وتشمع المنتوجات بالشمع الأحمر.

---

[1]- ط /منال بوروح، ضمانات حماية المستهلك في ظل قانون 09-03(المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع قانون حماية المستهلك و المنافسة، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق،السنة الجامعية، 2014-2015، ص158.

[2]- انظر المادة 21 من المرسوم التنفيذي 05-467 ، المرجع السابق.

[3]- انظر المادة 62 من قانون 09-03، المرجع السابق.

ثانيا: اتلاف المنتوج: طبقا لنص المادة 28 من لمرسوم التنفيذي 90-39 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش فإن المنتجات المحجوزة والتي سحبت نهائيا من التداول من قبل أعوان الرقابة تتلف على الحدود أي في عين المكان ويحرر أعوان الرقابة محضرا بذلك.

الفرع الثاني:السحب النهائي

يتم اتخاذ إجراء الحجز أو السحب النهائي بطريقتين مختلفتين وذلك حسب أنواع عدم المطابقة التي يتم الكشف عنها. فإما أن يكون ذلك بعد الحصول على الرخصة المسبقة من وكيل الجمهورية أودون الحصول على هذه الرخصة، في الحالة الأخيرة، يتم وجوبا إعلام وكيل الجمهورية بذلك فورا بعد القيام بعملية الحجز أو السحب النهائي.

في الحالات المنصوص عليها في أحكام المادة 59 الفقرة 3 وكذا المادة 62 من القانون رقم 03/09 المذكور أعلاه، يقوم عون قمع الغش باتخاذ إجراء الحجز أو السحب النهائي للمنتوجات دون طلب الرخصة المسبقة من السلطة القضائية المختصة، في حين يجب إعلام وكيل الجمهورية بعملية الحجز أو السحب النهائي فور الانتهاء من الإجراءات القانونية اللازمة لذلك ويتعلق الأمر بالحالات التالية [1]:

- المنتوجات التي ثبت أنها مزورة أو مغشوشة أو سامة أو التي انتهت مدة صلاحيتها.
- المنتوجات التي ثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك.
- حيازة المنتوجات، دون سبب شرعي، والتي يمكن استعمالها في التزوير.
- المنتوجات التي تم رفع بشأنها دعاوي قضائية بالتقليد وأصدرت العدالة حكما نهائيا بالتقليد،

الأشياء أو الأجهزة التي تستعمل للقيام بالتزوير.

بالإضافة إلى كمية المنتوج التي يتم حجزها أو سحبها نهائيا في الحالات المشار إليها أعلاه على مستوى محلات ومخازن المتدخل المعني، يؤمر هذا الأخير باسترجاع المنتوج أينما وجد مع تحمله لكل المصاريف المترتبة عن ذلك.

كما يستوجب على المصالح المكلفة بحماية المستهلك، إذا كان المنتوج المحجوز أو المسحوب نهائيا يشكل خطرا على الصحة والأمن أن تعلم المستهلكين بذلك بكافة الوسائل[2].

[1]- انظر المادة 62 من القانون 09-03 ، المرجع السابق.
[2]- الموقع الالكتروني، www.dcmascara.gov.dz ، اطلع عليه يوم 20 أفريل 2018.

أما في الحالات الأخرى والمتمثلة أساسا، في المنتوجات غير المطابقة والتي اتخذ بشأنها إجراء الإيداع وثبت عدم إمكانية ضبط مطابقتها أو رفض المتدخل المعني إجراء عملية ضبط المطابقة، فإن اتخاذ إجراء الحجز مرهون وجوبا بطلب رخصة مسبقة من وكيل الجمهورية المختص إقليميا.

إن المنتوجات المحجوزة أو المسحوبة نهائيا والتي لا يمكن إتلافها في عين المكان، يجب تشميعها بالشمع الأحمر وتحرير، حسب الحالة، محضر حجز أو السحب النهائي للمنتوج، وكذا جرد المنتوجات المحجوزة أو المسحوبة نهائيا وتوضع تحت حراسة المتدخل المعني والذي يبلغ لاحقا بمراجع المحضر ويتم فورا، إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك.

الفرع الثالث: إعادة توجيه المنتوجات أو إتلافها

عند إجراء عمليتي الحجز والسحب النهائي للمنتوجات حسب الحالات المذكورة فيما سبق فإن مآل هذه المنتوجات يكون إما إعادة توجيهها أو إتلافها.

أولا: إعادة توجيه المنتوجات : يتمثل هذا الإجراء في إرسال المنتوج غير المطابق والصالح للاستهلاك، المحجوز أو المسحوب نهائيا، إلى هيئة مختصة تستعمله في غرض شرعي بعد تحويله مقابل وصل استلام.

أ/يتم اتخاذ هذا الإجراء بمقرر يمضى من قبل المدير الولائي للتجارة بعد موافقة الهيئة المختصة التي ستقوم بتحويل المنتوج[1].

ب/يبلغ المتدخل المعني بنسخة من هذا المقرر وتسلم كمية المنتوج المحجوزة او المسحوبة نهائيا تحت مسؤوليته إلى الهيئة المختصة مقابل وصل استلام.

ج/يحتفظ بعائد التنازل لدى هذه الهيئة حتى تبث السلطة القضائية في مصيره.

د/يتم الإعلام الفوري للسيد وكيل الجمهورية.

ثانيا: الإتلاف : يلجأ إلى إتلاف المنتوجات كلما تعذر استعمالها استعمالا قانونيا و اقتصاديا، ويباشر عملية الإتلاف المتدخل المخالف بحضور أعوان الرقابة وقمع الغش، و يحرر محضرا بذلك موقع من الأعوان و المتدخل المعني، يتخذ قرار إتلاف أي منتوج غير مطابق محجوز أومسحوب نهائيا، من طرف أعوان الرقابة أو الإدارة المكلفة بحماية المستهلك أو الجهة القضائية المختصة، بعد التأكد من عدم إمكانية تغيير اتجاهه أو إعادة توجيهه وفقا للإجراءات المذكورة

[1]- الموقع الالكتروني ،www.dcmascara.gov.dz ، اطلع عليه بتاريخ 20 أفريل 2018.

أعلاه ويتم ذلك بموجب محضر إتلاف في عين المكان أو مقرر يمضي من قبل المدير الولائي للتجارة مع الإعلام الفوري للسيد وكيل الجمهورية

تتم عملية الإتلاف من طرف أعوان الرقابة مباشرة عند معاينة المخالفة دون انتظار المقرر الإداري إذا كانت عملية الإتلاف لا تستدعي إجراءات خاصة بسبب طبيعتها، كميتها، قيمتها، ... إلخ.

في الحالات الأخرى، تتم عملية الإتلاف من طرف المتدخل المعني وبحضور أعوان قمع الغش الذين يقومون بتحرير محضر إتلاف ويوقعونه مع المتدخل المعني. في حالة رفض المتعامل تنفيذ أمر إتلاف المنتوج ، يبلغ وكيل الجمهورية المختص إقليميا للبث في ذلك[1].

المطلب الثالث: غرامة الصلح

بالرجوع إلى نص المادة 86 فقرة الأولى من القانون 03/09 فإنه يمكن للأعوان المكلفين بالرقابة فرض غرامة الصلح على المتدخل الذي يرتكب مخالفة معاقب عليها طبقا لأحكام قانون حماية المستهلك.

الفرع الاول: تعريف غرامة الصلح وشروطه

أولا: تعريف غرامة الصلح : هي تسوية ودية بالتراضي بين الإدارة المكلفة بمراقبة الممارسات التجارية وقمع الغش من جهة والمتعامل الاقتصادي من جهة أخرى، فهي وسيلة سريعة وفعالة وعادلة لإنهاء النزاع دون اللجوء للقضاء.

من خلال التعريف نجد ان غرامة الصلح تتميز بعدة خصائص هي:

- ✓ إن غرامة الصلح وسيلة ودية.
- ✓ الغاية منها فك النزاع.
- ✓ تنصب على المخالفات ذات الطابع لتجاري.

ثانيا: شروطها: يحدد القانون الشروط الواجب احترامها لفرض غرامة الصلح على المتدخل المخالف، يتعلق جانب من هذه الشروط بطبيعة المخالفة المرتكبة ، بينما يتعلق الجانب الآخر بالمتدخل نفسه.

- ✓ ان لاتستوجب المخالفة غير العقوبة المالية: أي بمفهوم المخالفة تستبعد المخالفات التي تكون لها.

[1]-انظر المادة 9 من القانون 09-03، المرجع السابق.

- ✓ عقوبة سالبة للحرية، أو تستوجب تعويضا ماليا للمستهلك المتضرر[1].
- ✓ في حالة تعدد المخالفات يجب ان تكون جميعها لا تستوجب سوى العقوبة المالية[2].
- ✓ في حالة العود.[3]

الفرع الثاني:مقدار فرضها.

يختلف مبلغ غرامة الصلح حسب اختلاف كل مخالفة على النحو التالي:

-انعدام سلامة الم واد الغذائية المعاقب عليها بثلاثمائة ألف دينار(300.000) دج.

- انعدام النظافة و النظافة الصحية المعاقب عليها بمائتا ألف دينار(200.000دج).

- انعدام أمن المنتوج المعاقب عليه بثلاثمائة ألف دينار(300.000دج).

- انعدام رقابة المطابقة المسبقة المعاقب عليها بثلاثمائة ألف دينار(300.000دج)

- انعدام الضمان أو عدم تنفيذه المعاقب عليه بثلاثمائة ألف دينار(300.000دج)

- عدم تجربة المنتوج المعاقب عليها بخمسون ألف دينار(50.000دج)

- رفض تنفيذ الخدمة ما بعد البيع المعاقب عليها ب **(10%)** من ثمن المنتوج المقتنى.

- غياب بيانات وسم المنتوج المعاقب عليها بمائتا ألف دينار(200.000دج)[4].

الفرع الثالث: إجراءات فرضها

تباشر المصالح المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش، إجراءات في فرض غرامة الصلح، منها ما تعلق بتبليغ المتدخل بالقرار القاضي بالغرامة، و منها ما تعلق بكيفية تحصيلها.

أولا: تبليغ المتدخل بالقرار المحدد للغرامة: تبادر الإدارة المكلفة بحماية المستهلك و قمع الغش، بتبليغ المتدخل المخالف بإنذار بموجب رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام، يتضمن هذا الإنذار المعلومات الخاصة بالمتدخل ، مكان وتاريخ وسبب المخالفة ، مع الإشارة إلى النصوص المطبقة ومبلغ الغرامة المفروضة عليها ، آجال و كيفية التسديد على أن لا يتعدى أجل التبليغ

[1]-انظر المادة87 ف 01، من القانون 09-03، المرجع السابق.

[2]- انظر المادة 87 ف 02، نفس المرجع.

[3]-انظر الماد 8 فقرة 03، نفس المرجع.

[4]- انظر المادة88 من القانون 09-03، نفس المرجع.

سبعة (7) أيام من تاريخ تحرير محضر المخالفة[1]، و يعتبر القرار الذي يحدد مبلغ الغرامة قرارا نهائيا لا يقبل الطعن[2].

نهائيا: تحصيل الغرامة: تمنح الإدارة المكلفة بحماية المستهلك المتدخل المخالف بعد إنذاره بمبلغ الغرامة الواجب الدفع، أجل ثلاثون(30) يوما من تاريخ تلقيها للإنذار[3]، و يتم الدفع لدى قابض الضرائب لمكان وقوع المخالفة أو مكان إقامة المتدخل المخالف يتوجب على قابض الضرائب لدى تلقاها لمبلغ الغرامة أن يعلم الإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش في أجل عشرة(10) أيام من تاريخ الدفع، كما أنه يرسل إلى المصالح المكلفة بحماية المستهلك جدولا عن مجمل إشعارات الدفع المستلمة لكل شهر في الأسبوع الأول من الشهر الموالي له[4]. يضيف المشرع أنه في حالة عدم استلام مديرية التجارة، لإشعار بالدفع في أجل خمسة و أربعين 45 يوما ابتداء من تاريخ وصول الإنذار للمخالف، ترسل المديرية الملف إلى الجهة القضائية المختصة إقليميا، و يراد بذلك إلى وكيل الجمهورية للمحكمة المختصة إقليميا[5] و يتمثل هذا الملف في محضر معاينة المخالفة أومحضر الاقتطاع، و كشوفات، التحاليل المخبرية إن وجدت، و كذلك الإنذار بدفع غرامة الصلح وعدم الامتثال له.

المبحث الثالث:إجراءات الردع القضائي على مستوى المحكمة

كان تدخل المشرع في بداية الأمر من خلال إجراءات الرقابة في سبيل توفير منتوجات وخدمات تتطابق مع المواصفات والمقاييس القانونية الوطنية والدولية، إلا أن المتدخل عند مخالفته للالتزامات التي فرضها عليه القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية لمستهلك وقمع الغش، فأقر عليه هذا القانون الردع الإداري كإجراء لقمع الاعتداءات الواقعة على المستهلك تحفظيا ، غير أنه وفي كثير من الأحيان يلجأ المتدخل إلى مخالفة هذه التدابير التحفظية. لذا لم يكتف المشرع الجزائري بالردع الإداري بل نص على أحكام تدخل القضاء.

المطلب الأول:تحريك الدعوى العمومية

يتم تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة، حيث أن هذه الأخيرة يمكنها القيام بذلك بناءا على شكوى المستهلك المضرور، بالإضافة إلى جمعيات حماية المستهلك التي نص عليها القانون رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش وهذا بواسطة الشكوى، إضافة إلى

[1]- انظر المادة 90 من القانون 09-03، المرجع السابق.
[2]- انظر المادة 91 ، نفس المرجع.
[3]- انظر المادة 92 ف 01، نفس المرجع.
[4]- انظر المادة 92 ف02، نفس المرجع.
[5]- انظر المادة 92 ف03، نفس المرجع.

محاضر الأعوان المكلفون بالرقابة سواء محاضر ضباط الشرطة القضائية، أو محاضر أعوان قمع الغش، كما أنه يمكن لوكيل الجمهورية أن يتخذ إجراء الحفظ. وعليه فإننا سنتناول الشكوى في الفرع الأول، أما الفرع الثاني سنتناول فيه المحاضر، وإجراء الحفظ في الفرع الثالث.

الفرع الأول: شكوى المتضرر وجمعيات حماية المستهلك

لم يضع المشرع الجزائري تعريفا للشكوى ولذلك تصدى الفقهاء لهذه المسألة وذكروا عدة تعريفات لها منها" أن الشكوى هي ذلك الحق المقرر للمجني عليه في إبلاغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي بوقوع جريمة معينة طالبا تحريك الدعوى الجنائية توصلا لمعاقبة فاعلها "[1]، إن النيابة لها إجراءين اثنين لدراسة الشكوى فإن رأت انه يمكن المتابعة فإنها تبعث بتعليمة نيابية إلى الضبطية القضائية للتحقيق في فحوى الشكوى مراعية في ذلك الاختصاص المكاني للضبطية القضائية، وهذا لإجراء التحقيق الابتدائي [2] .وبعد تنفيذ التعليمة النيابية، والقيام بكل الإجراءات القانونية من معاينة المكان، سماع المتدخل المشتكي منه، يحرر محضر ويقدم إلى وكيل الجمهورية فيسجل من قبل أمين الضبط مصلحة البريد ويعطى له رقم من التطبيق المعمول بها لدى وزارة العدل ويسمى رقم المرجع، ويكون هذا الرقم نفس الرقم الذي سجلت به الشكوى، ويقدم المحضر الى وكيل الجمهورية لدراسته وأخذ الأمر المناسب اتجاهه.

يمكن أن ترفع الشكوى من قبل المستهلك المتضرر كما يمكن ان ترفع من قبل جمعيات حماية المستهلك، وهذا في حالة تعدد المتضررين وكان المتدخل المعتدي واحد كحالة التسمم الغذائي، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا في حماية لمستهلك وتمثيله أمام القضاء، وهذا لا شك أن منح المشرع الجزائري الجمعيات هذا الدور الهام وهو إعطائها الحق في رفع الدعاوى القضائية أمام القضاء وهذا يعطيها فعالية في أداء دورها الدفاعي، وهذا ما نصت عليه المادة 17 من القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات [3]، وخاصة إذا كانت هذه الجمعيات تعمل في مجال هام كمجال الغذاء فقد سمح المشرع في مجال حماية المستهلك، وه ذا من خلال نص المادة 19 من القانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، والتي تنص على "يجب أن لا تمس الخدمة المقدمة للمستهلك بمصلحته المادية وأن لا تسبب له ضرر معنويا"، وفي كثير من الأحيان يكون الكثير من المستهلكين لا يقبلون الحضور إلى المحكمة، ولقد قام المشرع الجزائري بمنح جمعيات حماية المستهلكين حق رفع دعوى جبرا للضرر الذي يصيب المستهلكين أمام الجهة القضائية

[1]- ط/ أمينة بوقرة، الاختصاصات القضائية لوكيل الجمهورية، مذكرة كملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي، السنة الجامعية 2014-2015، ص47.
[2]- انظر المادة 63، الامر 15-02، المرجع السابق.
[3]- انظر المادة 17 من القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية رقم 02، الصادرة في 15 جانفي 2012.

المدنية نتيجة خطأ مدني بل خول لهم تحريك الدعوى العمومية أمام الجهة القضائية المختصة حسب المادة 23 من قانون رقم 09 /03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، عندما يتعرض مستهلك أو عدة مستهلكين لأضرار تسبب فيها نفس المتدخل وذات أصل مشترك يمكن للجمعيات حماية المستهلكين أن تتأسس كطرف مدني " لذلك فإن لهذه الجمعية الحق في التمثيل قانونا فإن كان ضرر بسيط فإنه يكون صلح أو غرامة مالية .

الفرع الثاني: محاضر الأعوان المكلفون بالرقابة

المحاضر هي أوراق مكتوبة تتضمن ما تم التحقيق فيه من وقائع يحررها ضابط الشرطة القضائية و أعوان الشرطة القضائية المؤهلون أو الموظفون التابعين لبعض الإدارات والذين تلقوا تأهيلا من القانون للقيام بذلك [1]، أما أعوان الرقابة فهم تلك الفئة التي سبق لنا وأن ذكرناها في المبحث الأول في مطلبه الأول من الفصل الثاني.

أولا:محاضر الأعوان المكلفون بالرقابة: وهي تلك المحاضر الذي لم يستجب فيها المتدخل لغرامة الصلح، أو المخالفات التي أجري علها التدابير التحفظية كالسحب النهائي ورفض الدخول النهائي للمنتوج بالنسبة للمنتوجات المستوردة، فإنها تخضع لنفس الإجراءات الشكوى من حيث التسجيل وإعطائها رقما بريديا أي رقم المرجع، يقوم وكيل الجمهورية بدراسة المحضر وتكييف المخالفة وإعطائها الوصف القانوني.

ثانيا: محاضر الشرطة القضائية: وهي تلك المحاضر التي يحررها ضباط الشرطة القضائية بمناسبة قيام بأعمالهم، كالمخالفات التي يسجلونها عند قيامهم بالحواجز الأمنية ، فعند المراقبة العادية للمركبات، يكشفون مخالفات تمس بأمن المستهلك كمخالفة عدم إلزامية أمن المنتوج مثلا وهذا من خلال مخالفة عدم إلزامية المتدخل الناقل مثلا بأخذ الاحتياطات اللازمة لنقل المواد الغذائية كعدم تعريضها للشمس المشروبات الغازية مثلا [2]، أو اكتشاف مواد منتهية الصلاحية وغيرها من المخالفات الماسة بالمستهلك التي نص عليها القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، فيقومون بإخطار وكيل الجمهورية بالمخالفة، ويحررون تقرير إخباري عن ذلك يقدم إلى وكيل الجمهورية في حالة حجز البضاعة، ويحررون محضر بذلك[3].

---

[1]- ط/ محمد ياسين أوباح، حجية المحاضر في الاثبات الجنائي، مذكرة مكملة لقتضيات نيل شهادة الماسترفي القوق ، تخصص قانون جنائي، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2013-2014، ص17.

[2]- انظر المادة 34 من المرسوم التنفيذي 17-140، المتعلق بتحديدي شروط النظافة والنظافة الصحية أثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك البشري، المؤرخ 11افريل 2017، ج ر ع 25، ص6.

[3]- انظر المادة 18 من الامر 66-155، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المرجع السايق.

كما يمكن تحرير المحاضر بعد القيام بالتحقيق الابتدائي بناءا على شكوى من قبل المستهلك المتضرر أو جمعيات حماية المستهلك والمرفوعة أمام وكيل الجمهورية وهذا بأمر من وكيل الجمهورية الذين يعملون تحت رقابته، كما يمكن ان ترفع الشكوى مباشرة أمامهم، فيخطرون وكيل الجمهورية بفحواها،ويأخذون التعليمات من وكيل الجمهورية في البدء بالتحقيق الابتدائي، ولا يقومون بأي إجراء إلا بعد إخطاره[1].

تقدم المحاضر مفروقة بمحاضر الحجز أو الإتلاف إن وجدت، إلى وكيل الجمهورية على ثلاثة محضر أصلي ونسختين [2]، تودع لدى مصلحة البريد بالمحكمة حيث يقوم أمين الضبط بوضع الختم مبينا بواسطته تاريخ الإيداع يحتفظ أمين الضبط بثلاثة نسخ وتقدم النسخة الرابعة للضابط، تسجل هذه المحاضر وتأخذ رقما يسمى رقم المرجع العام، وتتم عملية التسجيل في التطبيقة كمايلي[3]:

- ✓ إدراج رقم المحضر المحرر من قبل الضبطية القضائية.
- ✓ اسم الجهة المرسلة للمحضر مثلا درك الوطني مع ذكر المقاطعة، الأمن الحضري بالرقم، مديرية التجارة، مديرية الجمارك، مديرية الصحة...الخ.
- ✓ ثم الجهة المرسل إليها ففي هذه الحالة إلى وكيل الجمهورية.

ثم تقدم هذه المحاضر إلى وكيل الجمهورية لدراستها وتكييفها، فإن رأى وكيل الجمهورية انه هناك نقص بالمحضر أو أن التحقيق غير كامل يطلب من الجهة المرسلة بالمحضر باستكمال التحقيق أو إكمال المحضر أن وجد نقص وكل هذا بواسطة تعليمة توقع من وكيل الجمهورية مدون عليها الغرض المطلوب منهم وان كان الأمر مستعجل تضاف عبارة مستعجل جدا، وتأخذ التعليمة رقم المرجع العام الذي أخذه المحضر، ويدون كل هذا في التطبيقة ، تاريخ صدور التعليمة وكذا الغرض من التعليمة، والجهة المرسلة إليها.

الفرع الثالث: الأمر بالحفظ

كلما كانت هناك وقائع قد تشكل جريمة ما، كان للنيابة العامة سلطة وحق تحريك الدعوى العمومية، وتتصرف النيابة – ممثلة بوكيل الجمهورية – وفقا لحقها في ذلك، وإعمالا لسلطتها في

[1]- انظر المادة 18، نفس المرجع.
[2]- انظر المادة 40مكرر1، تفس الرجع.
[3]- ط/ مسعودة بوقزولة، دور أمين الضبط تحقيق ،مذكرة نهاية التربص، محكمة المدية،دفعة 2015-2016، ص 22.

الملائمة قد لا ترى موجبا للسير في الإجراءات، فلا تحرك الدعوى العمومية، بعدم تقديمها طلب فتح التحقيق فيها، و بعدم إحالتها أمام محكمة الموضوع، فتأمر حينها بحفظ الأوراق.

أولا: تعريف الأمر بالحفظ :

فقد عرفه الدكتور أحمد فتحي سرور بقوله " إن الأمر بحفظ الأوراق هو قرار تصدره النيابة العامة بصفتها سلطة اتهام، لعدم تحريك الدعوى الجزائية إذ رأت أن لا مجال للسير فيها"[1].كما نصت المادة 36 من قانون الإجراءات الجزائية على "...أو يأمر بحفظهما بمقرر يكون قابلا دائما للمراجعة ويعلم به الشاكي/أو الضحية إذا كان معروفا في أقرب الآجال ..."[2].

ثانيا: خصائصه :

- الأمر بالحفظ إجراء إداري.
- الأمر بالحفظ يصدر من النيابة العامة.
- قرار النيابة بالحفظ ليست له أية حجية قانونية أو قضائية.
- إجراء مؤقت.

ثالثا: شكل الأمر بالحفظ [3]:

- يجب أن يكون مكتوبا: حيث انه عندما يأمر وكيل الجمهورية بالحفظ مع ذكر السبب الذي أدى إلى الحفظ، يقوم أمين الضبط بتسجيل ذلك في التطبيقة حيث أن القائمين على عصرنة العدالة بإدراج خانة خاصة بالحفظ، حيث يدون فيها رقم المرجع العام للمحضر وهذا حرصا على تتبع مآل المحاضر، وسبب الحفظ، واسم المشتكي.
- أن يكون مسببا: على وكيل الجمهورية مصدر الأمر بالحفظ أن يذكر سبب الحفظ.
- أن يكون مؤرخا.
- أن يكون موقعا.

كما يجب أن يبلغ الضحية بالأمر بالحفظ حيث يتم طبعه من التطبيقة ويوقع ويقدم إلى ضابط الشرطة القضائية المختص إقليميا لإبلاغ الضحية، ويدون الحفظ بعد التبليغ.

المطلب الثاني: الإحالة

---

[1]- د / أحمد فتحي سرور: الوسيط في القانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول مطبعة جامعة القاهرة،1979،ص:204.

[2]- انظر المادة 36 فـ06، من الأمر 66-155، المرجع السابق.

[3]- مسعودة بوقزولة، المرجع السابق، ص18.

بعد دراسة المحاضر من قبل النيابة، فإذا قدرت هذه الأخيرة كفاية الاستدلالات لإدانة المتهم فإنها تلجأ إلى تحريك الدعوى العمومية وهذا بطرحها مباشرة على محكمة الجنح وذلك بطريق الاستدعاء المباشر أما إذا كانت الوقائع موضوع الاستدلالات لا زالت بحاجة إلى أدلة تحدد مدى ثبوتها، ومدى المسؤولية عنها، فإن النيابة تطلب من قاضي التحقيق افتتاح التحقيق هذا بواسطة عريضة افتتاحية سواء كان تكييفها جنحة أو جناية[1]، حيث أنه بعد استكمال إجراءات التحقيق من قبله فإن كانت جناية فإنه يقوم بإرسال الملفات إلى غرفة الاتهام، أما إذا كانت جنحة فيقوم بإحالة القضية على قسم الجنح، إضافة إلى هذه الإجراءات، هناك إجراءين استحدثهما المشرع الجزائري وفق الامر رقم 02/15 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائري [2]، وهما المثول الفوري و الأمر الجزائي، حيث خصصنا الفرع الأول لدراسة الإحالة على قسم الجنح وهذا بواسطة الاستدعاء المباشر وإحالة قاضي التحقيق على قسم الجنح، أما الفرع الثاني نخصصه للمثول الفوري، والفرع الثالث الأمر الجزائي.

الفرع الأول: الإحالة على قسم الجنح

تتم الإحالة على قسم الجنح بواسطة إحالة قاصي التحقيق، وكذا إحالة النيابة القضايا على قسم الجنح بواسطة الاستدعاء المباشر.

أولا: الإحالة من قبل قاضي التحقيق:

قبل التطرق إلى الإحالة التي يقوم بها قاضي التحقيق على قسم الجنح، لابد من التطرق إلى كيفية اتصال قاضي التحقيق بالقضية حتى أحالها على قسم الجنح. حيث أن قاضي التحقيق يتصل بالقضايا بواسطة إجراءين اثنين الأول عن طريق النيابة وهذا بواسطة الطلب الافتتاحي، أما الثاني فيكون عن طريق الضحية أي بواسطة الادعاء المدني[3].

1 –**الطلب الافتتاحي:** هو الطلب الذي بمقتضاه يلتمس وكيل الجمهورية من قاضي التحقيق القيام بإجراءات التحقيق في قضية ما ،وهذا وفقا لنص المادتين 67 من قانون الإجراءات الجزائية، مثل الإضرار بصحة المستهلك جراء فساد المواد الغذائية، والقاعدة في طلب النيابة العامة بإجراء تحقيق أنه إلزامي في مواد الجنايات واختياري في مواد الجنح وجوازي في مواد المخالفات [4]، بالإضافة إلى استكمال التحقيق في حالة ما إذا كان نقص في التحقيق الابتدائي.

---

[1]-مسعودة بوقزولة،نفس المرجع ،ص 20.
[2]- الامر 15-02، المؤرخ في 3 جويلية 2015، المتضمن تعديل وتتميم قانون الإجراءات الجزائية.
[3]- انظر المادة 38 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، المرجع السابق.
[4]- انظر المادة66 ، نفس المرجع.

ويكون للطلب الافتتاحي المقدم إلى قاضي التحقيق شكلا معينا وموحدا بين كل المحاكم، هذا راجع لكونه موجود على مستوى تطبيقة وزارة العدل، حيث انه بمجرد أن يقرر وكيل الجمهورية إحالة الملف على قاضي التحقيق يدون في التطبيقة من قبل أمين ضبط الأمانة النيابة كل المعلومات الضرورية ثم يقوم بطبعه، ويقدم إلى قاضي التحقيق مرفقا بالملف، والمعلومات التي يجب أن يحتويها هي:

- ✓ –معلومات شخصية بالمتهم: اسم ولقب المتهم، تاريخ مكان الازدياد، اسم ولقب والديه، العنوان الشخصي أو عنوان والديه.
- ✓ التهمة المنسوبة إليه .
- ✓ –اسم قاضي التحقيق الموجه إليه الطلب الافتتاحي.
- ✓ –التماسات وكيل الجمهورية.
- ✓ –توقيع وكيل الجمهورية.

بعدها يستطيع قاضي التحقيق مباشرة التحقيق وله كامل السلطة في اتخاذ أي إجراء، كإصدار الأوامر التي يراها مناسبة كأمر ضبط والإحضار [1]، والأمر بالقبض [2]، وغيرها من الأوامر، بعد أن ينتهي قاضي التحقيق من التحقيق في الملف فإن كانت التهمة جناية فإنه بأمر بإرسال المستندات إلى النيابة العامة بمعرفة وكيل الجمهورية [3]، أما إذا كانت جنحة فإنه يأمر بإحالة الملف على قسم الجنح [4]، يرفق الملف بأمر الإحالة على حسب عدد النسخ الموجودة في الملف، ويقدم إلى وكيل الجمهورية فيؤشر عليه هذا الأخير، مع الملاحظة أن الملف يقدم إلى وكيل الجمهورية كما يرسل في التطبيقة إلى أمانة النيابة ، بعد أن يؤشر عليه من قبل وكيل الجمهورية ويحدد له تاريخ جلسة، فإن كان المتهم –المتدخل المخالف– موقوفا فإن الجلسة تحدد لتاريخ يكون أقل من الشهر، إما إذا كان غير موقوف فتحدد الجلسة لتاريخ شهر.

2– **الادعاء المدني :** يجوز لكل شخص يدعي مدنيا (المستهلك) بان يتقدم بشكواه مباشرة أمام قاضي التحقيق المختص محليا [5] تتضمن هذه الشكوى اسم الشاكي، وعنوانه، اسم المشتكي ضده وعنوانه إذا أمكن ذلك وعرض للوقائع ويقوم قاضي التحقيق باستقبال الشكوى ويحدد مبلغ الكفالة الواجب دفعها من قبل الشاكي لدى كتابة ضبط المحكمة وإلا كانت شكواه غير مقبولة.

[1]- انظر المادة 110،من قانون الاجراءات لجزائية، المرجع. السابق.
[2]- انظر المادة 119، نفس المرجع.
[3]- انظر المادة 166 ، نفس المرجع.
[4]- مسعودة بوقزولة، نفس المرجع، ص22.
[5]- انظر المادة 72 من قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم، المرجع السابق.

باستثناء إذا كان قد تحصل على المساعدة القضائية[1] كما أعطى المشرع الجزائري حق لجمعيات حماية المستهلك أن تتأسس كطرف مدني عند قاضي التحقيق في إجراء الادعاء المدني وتعفى هي دفع قيمة الكفالة وتستفيد من المساعدة القضائية [2]، بعد التأكد من دفع مبلغ الكفالة يقوم قاضي التحقيق بعرض الشكوى على وكيل الجمهورية الذي يبدي رأيه فيها خلال (05) أيام سواء لفتح تحقيق أو بطلب رفض التحقيق ويتعين على قاضي التحقيق أن يأمر بفتح تحقيق أو برفضه بموجب أمر مسبب[3] وعند الانتهاء من التحقيق يقوم بإحالة الملف إلى قسم الجنح بنفس الطريقة.

اجراء ارسال المستندات الى النيابة العامة:

إرسال المستندات : إذا تبين أن الوقائع تشكل جناية يصدر قاضي التحقيق أمر بإرسال المستندات بمعرفة وكيل الجمهورية إلى السيد النائب العام إلى مجلس القضاء[4].

يقوم النائب العام بتهيئة القضية خلال خمسة (05) أيام على الأكثر من تاريخ تسلم أوراقها ويقدمها مع طلباته إلى غرفة الاتهام النظر المادة[5] ، كما يقوم بتبليغ الخصوم ومحاميهم بتاريخ النظر في القضية بالجلسة، كما يسمح للخصوم ومحاميهم بتاريخ الجلسة تقديم المذكرات، يطلع عليها باقي الأطراف وتفصل في غرفة المشورة بعد تلاوة التقرير المنتدب والنظر في الطلبات الكتابية للنائب العام والخصوم. فإذا تبين لها أن الوقائع تشكل جناية تصدر أمرا بإحالة المتهم أمام محكمة الجنايات والذي يتضمن بيان الوقائع موضوع الاتهام ووصفا القانوني وإلا كان باطلا. [6]

عند إصدار غرفة الاتهام الأمر بالإحالة أمام محكمة الجنايات تجدول القضية من قبل النائب العام بحكمة الجنايات الابتدائية والتي تنعقد كل ثلاثة (03) أشهر وهذا طبقا لأحكام المادة 253 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

تتشكل محكمة الجنايات الابتدائية من قاض برتبة مستشار بمجلس القضاء على الأقل، وقاضيين، واربعة (04)محلفين[7].

---

[1]- انظر المادة 75 نفس المرجع.
[2]- انظر المادة 22 من القانون 09-03 ، المرجع السابق.
[3]- انظر المادة 73 من قانون الإجراءات الجزائية،المعدل والمتمم، المرجع السابق.
[4]- انظر المادة 166منقانون الاجراءات الجزائية، المرجع السابق..
[5]- انظر المادة 179 من نفس المرجع.
[6]- انظر المواد من 183الى 193 ،نفس المرجع.
[7]- انظر المادة 258 ،نفس المرجع.

رابعا: الإحالة بواسطة النيابة عن طريق الاستدعاء المباشر

خول المشرع للنيابة سلطة رفع الدعوى العمومية إلى المحكمة الجنح عن طريق الاستدعاء المباشر. وهي طريقة إخطار المحكمة بالقضية و طريق للمتابعة في مواد الجنح بعد إعطاء تكييف للوقائع و جدولتها دون حبس المتهم و هي الطريقة التي تتبعها النيابة عندما تكون القضية لا تستدعي إجراء تحقيق حول الوقائع إلى وجود ضمانات كافية لمثول المتهم أمام المحكمة، ويمكن أن يتم إجراء الاستدعاء المباشر بطريقتين وهما:

1-**الاستدعاء المباشر عن طريق تقديم الإطراف إلى وكيل الجمهورية** : يتم هذا الإجراء عندما يخطر وكيل الجمهورية من قبل عناصر شرطة القضائية بواقعة مجرمة وفق القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش والتي تكون وقائعها خطيرة كالمخالفات التي أحالها على قانون العقوبات كجرائم الغش وتتم عملية حجز للمنتوج، فإن وكيل الجمهورية يعطي لهم تعليمات باستكمال التحقيق الابتدائي وتقديم الأطراف إلى المحكمة محددا لهم تاريخ التقديم، وفي هذه الحالة له سلطة التقدير بعد دراسة الملف وسماع الأطراف وإن كان لهم محامي فيمكن أن يتأسس على مستوى وكيل الجمهورية حيث يمكن سماعهم بحضور المحامي، وبعدها له السلطة التقديرية في أن يأمر بالاستدعاء المباشر [1]، أو تحال على المحاكمة مباشرة عن طريق المثول الفوري، فيكيف القضية ويبين المراكز القانونية للأطراف ويحدد تاريخ الجلسة، ثم يحيل الملف إلى مصلحة الجدولة عن طريق أمانة النيابة حيث تسجله هذه الأخيرة وتبين مآلها حيث يدون في خانة الجهة المرسل إليها استدعاء مباشر لمصلحة الجدولة.

2-**الاستدعاء المباشر بواسطة المحاضر المودعة بمصلحة البريد** : وهي تلك المحاضر التي تسجل في مصلحة البريد وتدرس من قبل وكيل الجمهورية ومساعديه وتسجل وترسل إلى مصلحة الجدولة لتحضير الملفات للمحاكمة وهو ما يعرف بالبريد العادي[2].

الفرع الثاني: المثول الفوري

تم استحداث نظام المثول الفوري بموجب الأمر 15-02 المؤرخ في 23 جويلية سنة 2015 المتضمن تعديل وتتميم قانون الإجراءات الجزائية كآلية جديدة لعرض القضايا على المحكمة والتي تتمثل في إحالة المتهمين أمام جهة الحكم فورا بعد تقديمهم أمام وكيل الجمهورية مع ضمان احترام

[1]-د/ محمد حزيط، المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن، دار هومة، ص 282.

[2]- مسعودة بوقزولة، المرجع السابق، ص22.

حقوق الدفاع[1]، وفي هذا الإطار أسندت للمحكمة وحدها صلاحية البت في مسألة ترك المتهم حرا أو وضعه رهن الحبس أو إخضاعه لالتزام أو أكثر من التزامات الرقابة القضائية.

في هذا الإطار نصت المادة 339 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية " يمكن في حالة الجنح المتلبس فيها، إذا لم تكن القضية تقتضي إجراء تحقيق قضائي، إتباع إجراءات المثول الفوري المنصوص عليها في هذا القسم".

يهدف نظام المثول الفوري إلى إلغاء تطبيق إجراءات التلبس، ونقل هذه السلطة إلى قاضي الحكم، والتسهيل والسرعة في إجراءات المتابعة بشأن الجنح المتلبس بها، وعليه فإن إجراء المثول الفوري في الجرائم الواقعة على المستهلك يكون في الجنح دون الجنايات المتلبس بها. ولقد عرف المشرع الفرنسي المثول الفوري بأنه إجراء يسمح بمحاكمة شخص بسرعة بعد توقيفه تحت النظ ر، إذن المثول الفوري هو السرعة في محاكمة الشخص الموقوف النظر و ليس التسرع في محاكمته[2].

أولا : شروطه :

من خلال نص المادتين 339مكرر 339مكرر 1من قانون الإجراءات الجزائية على الشروط الموضوعية وهي تلك الشروط المتعلقة بالجريمة، والشروط الشخصية وهي تلك الشروط المتعلقة بالمتهم.

أ-الشروط الموضوعية :

وفقا لنص المادة 339مكرر من الأمر 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية فإن الشروط الموضوعية[3]:

1 - أن تشكل الوقائع جنحة
2 - أن تكون جنحة متلبس بها
3 - أن لا تقتضي القضية إجراءات تحقيق قضائي
4 - أن لا تقتضي القضية إجراءات تحقيق خاصة.

---

[1]- ط/ فطيمة عباد، سلطة النيابة العامة في التصرف في الدعوى العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص سياسة جنائية وعقابية، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم حقوق، ص57.

[2]- زيد حسام، إجراءات المثول الفوري على ضوء الامر 15-02، مجلة المحامي، الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين لناحية سطيف، عدد 25، ص 70.

[3]- زيد حسام، المرجع السابق، ص 71.

ب- الشروط الشخصية[1]:

وهي تلك الشروط التي تتعلق بالمتهم-المتدخل- وهذا وفقا لنص المادة 339 مكرر 1:

1 -يقدم الشخص المقبوض عليه في الجنحة المتلبس بها والمتعلقة بالجرائم الواقعة على المستهلك من قبل المتدخل أمام وكيل الجمهورية.

2- أن لا يقدم المتهم ضمانات كافية للمثول أمام القضاء.

ثانيا: كيفية الإحالة بواسطة المثول الفوري:

عندما يأمر وكيل الجمهورية ضباط الشرطة القضائية بتقديم الأطراف أمامه، كما وسبقت الإشارة إليه، وعند إحضار المتهم إلى المحكمة مع محضر التحقيق الابتدائي المحرر من قبلهم، وكذا محاضر الحجز، أو محضر الإتلاف إن وجد، يودع الملف لدى أمانة النيابة، و يسجل المحضر بنفس الطريقة أي يعطى له رقم النيابة العامة [2] ويستخرج للمتهم شهادة ميلاد وهذا بواسطة شبكة الحالة المدنية الموجودة بحاسوب كل أمين ضبط مع العلم أن كل أمين ضبط له كلمة خاصة به سواء لدخول التطبيقة أو شبكة الحالة المدنية، وتقدم النسخة من شهادة الميلاد إلى أمين الضبط المكلف بالسوابق القضائية وهذا لاستخراج صحيفة السوابق القضائية رقم 02 على نسختين[3]، تضم كل من شهادة الميلاد وكذا صحيفة السوابق القضائية بالملف قبل إعطاء الملف إلى وكيل الجمهورية حيث أنه بواسطتها يمكن لوكيل الجمهورية معرفة إن كان المتهم في حالة العود.

يدخل المتهم -المتدخل- إلى مكتب وكيل الجهورية يتأكد من هويته، ثم يعلمه بالتهمة المنسوبة إليه وبكل الوقائع، للمتهم حق الاستعانة بمحام أثناء استجوابه من قبل وكيل الجمهورية، وبعد الانتهاء من الاستجواب يخبره بأنه سوف يمثل أمام قاضي الحكم بعد قليل. ثم يطلب من الضبطية القضائية إخراج المتهم من المكتب ، مع الملاحظة في حالة وجود ضحايا لهذه الجريمة يسمع الضحية أولا ثم المتهم. يكتب وكيل الجمهورية تصريحات المتهم التي أدلى بها أمامه، ثم يقدم الملف لأمين الضبط لتسجيل مآل المحضر ثم يقدم الملف إلى مصلحة الجدولة لتحضيره للمحاكمة.

---

[1]- نفس المرجع، ص71.

[2]- تعليمة وزارية تحت رقم 131/م.ع.ع/2016، والمتعلقة بتحيين المثول الفوري.

[3]-إن ادراج صحيفة السابق القضائية بالملف على نسختين هو إجراء تنظيمي، حيث أنه في حالة إذا أودع المتهم الحبس سواء الحب المؤقت أو صدر حكم بشأنه بالإيداع، يرفق أمر الايداع بصحيفة السوابق القضائية رقم 02، حتى يودع في الملف الذي سوف يكون له في المؤسسة العقابية.

الفرع الثالث: الأمر الجزائي.

يعد الأمر الجزائي من بين الإجراءات التي جاء بها المشرع الجزائري في التعديل سنة 2015 وهذا بموجب الأمر 15-02[1].

أولا: تعريف الأمر الجزائي : يعرف غالبية الفقهاء الأمر الجزائي بأنه"أمر قضائي يفصل في موضوع الدعوى العمومية دون أن تسبقه إجراءات محاكمة وفقا للقواعد العامة وترتهن قوته بعدم الاعتراض عليه خلال الميعاد الذي يحدده القانون"[2] . ولقد أوجب المشرع الجزائري شروط للعمل بإجراء الأمر الجزائي

ثانيا: خصائصه: يتميز الأمر الجزائي وفق الأمر 12-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية بمايلي:

- ✓ إجراء جوازي: وهذا ما جاءت به المادة 380 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية حيث جاء في نصها "... يمكن..."
- ✓ إجراء موجز وقصير: كونه لا يمر على مرحلة المحاكمة وإجراءاتها كسماع المتهم.
- ✓ محله الجرائم البسيطة : يقوم نظام الأمر الجزائي على فكرة سرعة البت في القضايا البسيطة التي لا تحتاج إلى مرافعة ولا تحقيق أو مرافعة فيمكن إصداره بناءا على الاطلاع على الأوراق[3].

ثالثا: شروطه: شروط رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة بإجراء الأمر الجزائي:

1- الشروط الموضوعية المتعلقة بالجريمة ذاتها :

- ✓ أن تكون الجريمة المرتكبة تحمل وصف الجنحة ومن ثمة فلا مجال للحديث لتطبيق هذا الإجراء عن الجنايات.
- ✓ أن تكون من الجنح البسيطة.

2- الشروط الشخصية والمتعلقة بالمتهم "المتدخل":

- ✓ أن تكون هوية المتهم معلومة وأن لا يكون حدثا.

---

[1]- الامر 15-02 ، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق

[2]- ط/ ابتسام بولخوة، المثول الفوري و الأمر الجزائي على ضوء سياستي التجريم والعقاب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص سياسة جنائية وعقابية، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم حقوق، ص47.

[3]- ط/ ابتسام بولخوة، المرجع السابق، ص 49.

✓ وأن لا يكون ثمة أكثر من متهم واحد ، فيما عدا المتابعات التي تتم ضد شخص طبيعي والشخص المعنوي من اجل نفس الأفعال[1].

رابعا: كيفية الإحالة بواسطة الأمر الجزائي:

تتصل محكمة الجنح بملف المتابعة المحال عليها بإجراء الأمر الجزائي مرفقا بالتماسات وكيل الجمهورية ، وهي الطلبات التي تكون مكتوبة ومتضمنة وقائع القضية و النص الجزائي المطبق و مشفوعة بمحضر جمع الاستدلالات و شهادة ميلاد المتهم وصحيفة سوابقه القضائية ، بعد ما تم تقيدها على مستوى مصلحة البريد العام للنيابة بإعطائه رقم تسلسلي .

يحال الملف إلى مصلحة الأوامر الجزائية و المكون من محضر جمع الاستدلالات مرقما مع وثيقة التماسات النيابة التي تتضمن تحديد التهمة المنسوبة إلى المتهم والمادة القانونية المعاقب وفقها مع بيان قيمة الغرامة المحددة قانونا لمثل هذه المخالفات مثال : مخافة عدم احترام إلزامية سلامة المواد الغذائية المعاقب عليها بنص المادة 71 من قانون 03/09 المتعلق بالمنافسة وقمع الغش بغرامة تقدر ب .....دج، وتكون هذه الوثيقة موقعة ومختومة .

تقوم أمين الضبط المكلف بالمصلحة الأوامر الجزائية من استخراج شهادة الميلاد في حالة عدم وجودها وبطاقة السوابق القضائية رقم 02 وتضمينها في الملف، تم يقوم بتشكيل الملف بالحافظة تتضمن البيانات التالية : الجهة القضائية الموجود على مستواها الملف، ورقم الملف بعد تقيده على مستوى التطبيق‌ة القضائية من خلال ملئ البيانات الوارد فيها، واسم ولقب وتاريخ ومكان ميلاد المتهم، والتهمة المنسوبة إليه، والمادة المتابع في ظلها[2].

بعد الانتهاء من عملية تشكيل و قيد الملف على مستوى الجدولة يحال الملف على مصلحة الأوامر الجزائية وذلك من أجل تسليمه إلى القاضي من أجل الفصل فيه.

المطلب الثالث: المحاكمة على مستوى المحكمة الابتدائية "قسم الجنح"

تعد المحاكمة آخر مرحلة التي يمر بها المتهم–المتدخل– ولكن قبل المحاكمة لابد من اتخاذ إجراءات قبلية للمحاكمة أي قبل أن يمثل المتهم أمام قاضي الحكم، وهناك إجراءات أثناء المثول أمام قاضي الحكم، بعدها النطق بالحكم، ولهذا قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع ، فالأول

[1]- انظر المادة 380 مكرر7، قانون الاجراءات الجزائية ، المرجع السابق.

[2]- ط/ سليمة كاكوش و لطيفة خنتوش، اختصاصات النيابة العامة في ظل تعديلات قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون الخاص والعلوم الجنائية، جامع عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ، قسم القانون الخاص، السنة الجامعية، 2015-2016، ص46.

خصصناه للإجراءات المتخذة قبل المثول أمام قاضي الحكم، والفرع الثاني خصص للمثول أمام قاضي الحكم، أما الفرع الثالث فسنعرض فيه النطق بالحكم.

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة قبل المثول أمام قاضي الحكم.

تتمثل الإجراءات المتخذة قبل المثول أمام قاضي الحكم في تحضير الملف لكي يكون جاهزا للفصل فيه من الناحية الشكلية، ولكن هناك إجراءات تتميز بها حالة عن الحالة الأخرى

أولا. الإجراءات المتشابهة

بعد إحالة الملف على قسم الجنح بالنسبة إلى الاستدعاء المباشر،أو الإحالة من قاضي التحقيق والمثول الفوري وكذا الأمر الجزائي تتخذ نفس الإجراءات وهي:

- ✓ تقديم الملف إلى مصلحة الجدولة: كل الملفات تقدم إلى مصلحة الجدولة لجدولتها مع الملاحظة أن الإحالة من قبل قاضي التحقيق على قسم الجنح فإضافة إلى تقديم الملف إلى المصلحة يجب إن يبعث بواسطة التطبيقة من أمانة النيابة[1].
- ✓ تشكيل الملف: يوضع الملف في حافظة الجنح ويكتب فيها اسم المتهم والتهمة والمادة القانونية المتابع بها مثل مخالفة إلزامية النظافة والنظافة الصحية المادة 72 من القانون 09-03.
- ✓ جدولة الملف: وتتم بإدخاله التطبيقة وإعطائه رقم يسمى رقم القضية[2].

ثانيا.الإجراءات غير المتشابهة: وهي تلك الإجراءات التي تختلف من إحالة إلى أخرى.

1-تحديد تاريخ الجلسة: يحدد من قبل وكيل الجمهورية بالنسبة للاستدعاء المباشر والملفات المحالة من قبل التحقيق في حالة إذا ما كان المتهم غير موقوف فتحدد على شهر، إما إذا كان المتهم موقوف فتحدد الجلسة لأقل من شهر، أما المثول الفوري فتكون الجلسة بيوم التقديم، والأمر الجزائي ليس له تاريخ جلسة.

2-تسليم التكاليف بالحضور للجلسة "الاستدعاء" : يكون مدون فيه التهمة والمادة القانونية وكذا رقم القضية، وتاريخ الجلسة والساعة والقاعة، وبالنسبة لقضايا الاستدعاء المباشر بواسطة التقديمة يكون تسليم الاستدعاء للإطراف من قبل أمين الضبط الجدولة ويكون موقع من قبل وكيل الجمهورية ويوقع عليه المستلم للاستدعاء-صاحب الاستدعاء- مع كتابة بيانات بطاقة هويته، إما

[1]- التعليمة الوزارية رقم 131/م.ع.ع.ع/2016، المرجع السابق.

[2]- نفس المرجع.

الاستدعاء المباشر عن طريق البريد العادي[1] وملفات التحقيق فإن الاستدعاء تطبع على نسختين توقع من قبل وكيل الجمهورية توضع واحدة في الملف إما النسخة الثانية فتقدم إلى المحضر القضائي للتبليغ، أما الأمر الجزائي ليس له استدعاء[2]. أما المثول الفوري يقدم له إخطار بالمثول الفوري بعد تلاوة محضر الاستجواب عليه والتأكد من هويته، يطلب منه الإمضاء على أقواله ويكون على ثلاث (03) نسخ، وان رفض الإمضاء سجل أمام التوقيع رفض التوقيع أما إذا تراجع عن أقواله فيقدم إلى وكيل الجمهورية مرة ثانية لحل المشكل. وبعد إعطائه الإخطار بالمثول الفوري أمام المحكمة، قم يطلب أمين ضبط مصلحة الجدولة من الضابط إلى اقتياد المتهم إلى غرفة المحادثة، فإن له محام فانه يمكن له الاطلاع على الملف حيث تخصص له نسخة له من الملف، وله حق مقابلة المتهم في غرفة المحادثة[3] .

3-تقديم الملف إلى المصلحة المختصة: ملفات الأمر الجزائي إلى مصلحة الأمر الجزائي، ملف المثول الفوري فيوجه للمصلحة الجزائية للمحاكمة في حينها، والإجراءين الآخرين إلى مصلحة الجزائية إلى حين تاريخ الجلسة.

4-استخراج المحبوس قبل الجلسة إذا كان المتهم موقوفا أو موقوف لسبب آخر: يكون متهم موقوفا في حالة الأمر الإيداع الصادر من قبل قاضي التحقيق [4] شرط أن يكون المتهم موقوفا بسبب القضية محل المحاكمة، مثلا يصدر قاضي التحقيق الأمر بإيداع المتهم الحبس المؤقت، وبعد إحالة الملف على قسم الجنح للمحاكمة والفصل فيه، فعندما يحين تاريخ الجلسة يستخرج المتهم الموقوف لحضور المحاكمة، أما حالة المتهم الموقوف لسبب آخر فهو ذلك المتهم الذي يكون موقوفا بسبب قضية غير القضية التي سوف يمثل لأجلها للمحاكمة، فيتم استخراجه بموجب أمر استخراج صادر من وكيل الجمهورية ويكون على نسختين، نسخة نوضع في ظرف وتقدم الى ضابط النظام العمومي للأمن، أما النسخة الثانية فتحفظ.

الفرع الثاني: إجراءات المحاكمة .

لا تتميز المحاكمة في القضايا المتعلقة بحماية المستهلك عن باقي القضايا المرفوعة أمام قسم الجنح، حيث أنه تتم المحاكمة وفق القواعد العامة حيث تتم في مواجهة الخصوم وبعد تمكينهم من الحضور إلى المحاكمة، كما أنها تتسم بالعلنية ، والغاية منه هو جعل حضور الجمهور رقيبا

1- مسعودة بوقزولة، المرجع السابق، 24.
2 - نفس المرجع، ص 24.
3- التعليمة الوزارية رقم 131/م.ع.ع.ع/2016، المرجع السابق.

4- انظر المادة 123، من قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم، المرجع السابق.

على عدالة إجراءاتها مما يدعم ثقته في القضاء، فضلا عن سماعه الحكم بنفسه قد يكون لتحقيق غاية الردع من العقاب على أوسع نطاق ممكن [1].إضافة إلى الشفهية، حيث تعد قاعدة أساسية يترتب على إغفالها بطلان إجراءات المحاكمة، لما في هذا الإغفال من إهدار الحق الدفاع [2] تدوين الإجراءات من قبل أمين ضبط الجلسة[3].

أولا: المثول الفوري

بعدما يمثل المشتبه فيه أمام وكيل الجمهورية المختص ويتم استجوابه في حضور محاميه، ويتم تحرير محضر استجواب في هذا الشأن يبقى الشخص المقبوض عليه تحت الحراسة الأمنية ليمثل في الأخير أمام قسم الجنح.تعقد جلسة في هذا الإطار وتسمى جلسة المثول الفوري أمام قسم الجنح يرأسها إما رئيس المحكمة أو أحد قضاة المحكمة بحضور جميع الأطراف المتهم ودفاعه والضحية ودفاعه والشهود في جلسة علنية[4].

بعد افتتاح جلسة المثول الفوري للمتهم يقوم الرئيس بتنبيه المتهم أن له الحق في مهلة لتحضير دفاعه إذا لم يكن المتهم ممثل بمحام، وينوه الرئيس عن هذا التنبيه وإجابة المتهم في الحكم، وهذا ما أكدته صراحة المادة 339 مكرر 5 من ق إ ج والتي جاء فيها على أنه " يقوم الرئيس بتنبيه المتهم أن له الحق في مهلة لتحضير دفاعه وينوه عن هذا التنبيه وإجابة المتهم في الحكم ".

ففي حالة استعمال المتهم حقه في تحضير دفاعه تمنح له المحكمة مهلة ثلاث (03) أيام على الأقل، وهي فترة كافية له لتمكينه من اختيار محامي للدفاع عنه وحضور هذا الأخير لجلسة المثول الفوري أمام قاضي الجنح بالمحكمة[5]،

أما إذا كان المتهم قد اختار محامي للدفاع عنه أو أنه تنازل صراحة أمام قاضي الجنح بأنه لا يرغب في اختيار محامي وكانت القضية مهيأة للفصل فيها فهنا تنظر المحكمة في القضية، بمعنى تجري محاكمة المتهم فورا وعلنيا بحضور جميع أطراف الدعوى، ولها الحق أن تنطق بالحكم إما بعد الانتهاء مباشرة من إجراءات المحاكمة أو تأجل القضية لأقرب جلسة للنطق بالحكم.

أما إذا لم تكن الدعوى مهيأة للفصل فيها أمرت المحكمة بتأجيلها إلى أقرب جلسة ممكنة لإجراء المحاكمة[6].

---

[1]- د/علاء زكي، إجراءات المحاكمة العادلة، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص117.
[2]- د/ علاء زكي، نفس المرجع، ص118.
[3]- د/ علاء زكي، نفس المرجع، ص 138.
[4]- ط/ مسعودة بوقزولة، المرجع السابق،ص38.
[5]- انظر المادة 339 مكرر05، من قانون الإجراءات الجزائية.
[6]- انظر المادة 339 مكرر 05، نفس المرجع.

لكن إذا قررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة أخرى يمكنها بعد الاستماع إلى طلبات النيابة والمتهم ودفاعه اتخاذ التدابير الآتية وفقا لما جاءت به المادة 339 مكرر6:

– ترك المتهم حرا.

– إخضاع المتهم لتدبير أو أكثر من تدابير الرقابة القضائية المنصوص عليها في المادة 125 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية.

– وضع المتهم في الحبس المؤقت.

فهذه هي الحالات الثلاث التي يمكن للمحكمة أن تأمر بها إذا أرادت تأجيل القضية إلى أقرب جلسة لأجل محاكمة المتهم، وهنا يمارس القاضي سلطته التقديرية سواء بترك المتهم حرا إذا لم تكن الوقائع خطيرة أو إذا تبين للمحكمة أنه لا توجد ضمانات كافية لمثول المتهم للمحاكمة فتأمر بإخضاع المتهم لتدبير أو أكثر من تدابير الرقابة القضائية.

ثانيا: ملفات التحقيق والاستدعاء المباشر.

نفس الإجراءات المتبعة في المحاكمة الخاصة بالمثول الفوري، غير أن رئيس الجلسة يمكن أن يقوم بتأجيل الجلسة لحضور الأطراف سواء كان المتهم–المتدخل–، كما قد يكون الضحية أوالطرف المدني، كون أن أطراف ملف التحقيق وكذا الاستدعاء المباشر بواسطة البريد العادي يبلغون بواسطة المحضر القضائي، كما أنهم يمكن أن يستلموا الاستدعاء شخصيا من آمين الضبط ويخطر بتاريخ الجلسة لكن يغيب عن الجلسة.

الفرع الثالث: النطق بالحكم.

إن جلسة النطق بالحكم بعد وضع القضية في النظر تكون متشابهة في كل الحالات إلا الأمر الجزائي حيث يتم الفصل فيه دون محاكمة مسبقة[1].

أولا: طبيعة الحكم الصادر.

إن طبيعة الحكم تختلف بحسب حضور المتهم أو غيابه، لهذا فالقاضي قبل النطق بالحكم يقوم بالمناداة على المتهم ثم الضحية، حيث نكون أمام :

- ✓ حكم حضوري وجاهي: وهذا في حالة إذا كان يوم النطق بالحكم حاضرا ويجب أن يقول حاضرا عند مناداته في الجلسة.

[1]- كريمة العيدي، محاضرة حول الامر الجزائي،القيت على امناء ضبط محكمة المدية، بتاريخ 14 نوفمبر2017، غير منشورة، ص 08.

- ✓ حكم حضوري غير وجاهي: وهذا في حالة أنه حضر الجلسات ولم يحضر جلسة النطق بالحكم.
- ✓ حكم حضوري اعتباري : في حالة إذا بلغ بتاريخ الجلسة شخصيا ولم يحضر الجلسات كلها.
- ✓ حكم غيابي: لا يوجد ما يثبت أنه بلغ في الملف ولم يحضر الجلسات.

ثانيا: الفصل في الامر الجزائي:

يفصل القاضي في الأمر الجزائي دون مرافعة مسبقة[1] ، وهناك حالتين ينتهجها وهي:

أ-قبول الفصل في طلب الأمر الجزائي :

ويكون فصل المحكمة في الأمر الجزائي إما ببراءة المتهم أو بعقوبة الغرامة[2] ، فإذا كان الأمر واضح بالنسبة للعقوبات الأصلية فلا يجوز هنا الأمر بغير الغرامة ولا مجال لتطبيق عقوبة الحبس سواء كان نافذا أو موقوف النفاذ، كما انه لا يوجد ما يمنع جعل عقوبة الغرامة المحكوم بها موقوفة النفاذ، لان المشرع لم يشترط أن تكون العقوبة المحكوم بها نافذة وإنما اشترط فقط الحكم بعقوبة الغرامة .

ب-رفض الفصل في الأمر الجزائي :

يتعين على القاضي أن يعاين توفر الشروط القانونية لإصدار الأمر الجزائي قبل التطرق لموضوعه، فإذا رأى بان الشروط القانونية غير متوفرة فانه يعيد ملف المتابعة للنيابة لاتخاذ ما تراه مناسبا وفقا للقانون، ويمكن حصر أسباب رفض القاضي إصدار الأمر في الحالات التالية :[3]

- أنه لا يمكن الفصل في الطلب بحالتها التي هي عليها بدون تحقيق أو مرافعة .
- أن الواقعة نظرا لسوابق المتهم أو لأي سبب آخر، تستوجب توقيع عقوبة اشد من الغرامة.
- أن المتهم غير معلوم الهوية.

-إذا تمت متابعة أكثر من شخص طبيعي، أو شخص طبيعي وشخص معنوي من اجل أفعال مختلفة.

[1]- انظر المادة 380 مكرر02، من قانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق.
[2]- انظر المادة 380 مكرر 02 ف02، نفس المرجع.
[3]- انظر المادة 380 مكرر 02 ف3، قانون الاجراءات الجزائية،المرجع السابق.

- اقتران الجنحة بجنحة أو مخالفة أخرى لا تتوفر فيها شروط تطبيق إجراءات الأمر الجزائي .
- وجود حقوق مدنية تستوجب مناقشة وجاهية للفصل فيها .
- أن تكون الجريمة المحالة على المحكمة يعاقب عليها بعقوبة الحبس تفوق السنتين .

ثالثا: الاعتراض على الأمر الجزائي .

بعد صدور الأمر الجزائي للنيابة حق الاعتراض على الأمر الجزائي وذلك خلال اجل عشرة (10) أيام من تاريخ إحالة الأمر الجزائي عليها [1] حيث يحال إليه بعد صدوره فورا. يبلغ المتهم بالأمر الجزائي بأي وسيلة قانونية ، ويكون له اجل شهر واحد من الاعتراض على الأمر الجزائي ، وفي حالة عدم اعتراضه ينفذ الأمر وفق قواعد تنفيذ الأحكام الجزائية ، وفي حالة الاعتراض فان أمين الضبط يخبر المتهم شفاهة بتاريخ الجلسة ويثبت ذلك في محضر [2].

يترتب على الاعتراض سواء من طرف النيابة أو المتهم أن تعرض القضية أمام محكمة الجنح التي تفصل فيها بحكم غير قابل لأي طعن إذا كانت العقوبة المحكوم بها تتضمن عقوبة سالبة للحرية أو غرامة تفوق عشرين ألف دينار جزائري بالنسبة للشخص الطبيعي أو مئة ألف دينار جزائري بالنسبة للشخص المعنوي ، ويجوز للمتهم التنازل صراحة عن اعتراضه قبل قفل باب المرافعة وعندها يستعيد الأمر الجزائي قوته التنفيذية ولا يكون قابل لأي طعن.

رابعا: طبيعة الحكم الفاصل في الأمر الجزائي :

في حالة الاعتراض على الأمر الجزائي يعرض الملف مجددا أمام محكمة الجنح والذي ينظر فيه القاضي بحكم غير قابل لأي طعن إلا إذا كانت العقوبة تصل إلى عقوبة سالبة للحرية أو غرامة تفوق 20.000 دج للشخص الطبيعي و 100.000 دج للشخص المعنوي [3]، كما يمكن للمتهم التنازل عن إجراءات اعتراضه في جلسة المحاكمة قبل فتح باب المرافعات فيصبح الأمر الجزائي فيما قضي به قبلا له قوة تنفيذية لا يقبل أي طعن.

---

[1]- انظر المادة 380 مكرر 04، نفس المرجع.
[2]-انظر المادة 380مكرر04 نفس المرجع.
[3]- ط/ ابتسام بولخوة، المرجع السابق، ص74.

خلاصة الفصل الثاني:

إن أهم حماية للمستهلك هي الحماية الوقائية أي قبل وقوع الضرر، أي القيام بالرقابة على المتدخل وإخضاع أعماله لرقابة هيئة أو جهاز معين يحدده القانون وذلك للقيام بالتحري والكشف عن المخالفات المقررة قانونا، وتدخل السلطة الإدارية المختصة في أي وقت وفي أي مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث تقوم بتحريات لرقابة مطابقة المنتوجات بالنسبة للمتطلبات القانونية الخاصة بها. إضافة للحماية الجزائية التي أولاها المشرع لأعوان الرقابة بمناسبة قيامهم بمهامهم، وهذا لضمان قيامهم بمهامهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى الردع من قبل الهيئات الإدارية والقضائية.

الخاتمة

يعد القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش أحد أهم القوانين الحديثة التي فرضت نفسها على الساحة التشريعية، نتيجة لحاجة المجتمع إلى ضبط الأسواق في إطار من التوازن بين حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وبين الحقوق الأساسية للمستهلك.

كما أن حياة الفرد اليومية لا تخلو من كونه طرفا في العلاقة أو السلسلة الاستهلاكية فإن لم يكن مشتري فهو مستغل أو مستفيد من خدمة، وفي كل الأحوال إن المستهلك هو الطرف الضعيف في العلاقة.

ولما كان المستهلك طرف ضعيف وغير متخصص ظهرت الحاجة إلى حمايته وهذا ما فعله المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

ولهذا ومن خلال دراستنا للجرائم التي نص عليها المشرع في القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش وجدنا أن المشرع من خلال النصوص التي جاء بها القانون السالف الذكر والذي كان محل دراستنا هذه إلى تعريف جل الجرائم التي هي في الأساس التزامات المتدخل نحو المستهلك وهي حقوق المستهلك في نفس الوقت، ولقد اعتبر المشرع أي مخالفة لهذه الالتزامات أو تعد على هذه الحقوق جريمة يعاقب عليها القانون حيث من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بالتطرق إلى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش مع تبيان الأركان الخاصة بكل جريمة مع تعريفها .

ونظرا لخطورة هذه المخالفات، أعطى المشرع وصف جنحة لمعظم هذه الجرائم وكذا وصف الجناية في حالة الجرائم التي تؤدي إلى ضرر كبير بالمستهلك حيث يصل هذا الضرر إلى فقدان الحياة، أو عجز كلي، أو إلى فقدان احد أعضاء الجسم أو إلى عاهة مستديمة وهي تلك الجرائم المتعلقة بمخالفة إلزامية أمن المنتوج وكذا جرائم الغش في المواد الغذائية، واستبعد وصف المخالفة. هذا من حيث الوصف الجزائي لهذه الجرائم كما اعتمد على النصوص التنظيمية وهذا راجع الى كونه متجدد فأوجب على المشرع الاستهانة بالنصوص التنظيمية لمواكبة هذه التطورات حفاظا منه على المستهلك.

أما فيما يخص نوع الجزاء المقرر فقد اعتمد على العقوبات المالية فقط لبعض هذه المخالفات، كما نص على العقوبة المالية وكذا العقوبة السالبة للحرية لمخالفات أخرى، وهذا بحسب الخطورة الإجرامية لهذا الاعتداء من قبل المتدخل، كما اعتمد على ازدواجية العقاب وهذا ما نستشفه من خلال نصه على الإحالة إلى قانون العقوبات الجزائري لفرض العقوبة على المتدخل المخالف للالتزامات.

ولتفعيل هذه الحماية أي الحماية الموضوعية للمستهلك، أوجد المشرع الحماية الإجرائية ، حيث أنه اعتمد على إجراءات الوقاية من هذه الاعتداءات وهذا بتسخير أعوان مهمتهم الرقابة على أعمال المتدخل في كل المراحل التي تمر بها السلعة والخدمة –محل الاستهلاك– ولقد بين الأشخاص الذين يمكن إسناد الرقابة لهم وهم من لهم صفة الضبطية القضائية وهذا وفقا لنص المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية، بالإضافة إلى أعوان قمع الغش التابعين للوزارة المكلفة بحماية المستهلك، ولقد أوكل لهم صلاحيات ومهام وحدد لهم كيفية القيام بها وإلا كانت باطلة كعملية التفتيش مثلا، وكذا المحاضر الواجب

تحريرها عند القيام بمهامهم كما خصهم بحماية أثناء القيام بمهامهم من أي عرقلة. وتتم الرقابة إما بالعين المجردة إذا كان العيب ظاهر للعيان، أما إذا كان غير ظاهر ويصعب كشفه بالعين المجردة أوجب الاستعانة بمخابر قمع الغش وهذا بعد اخذ عينة من المنتج المشكوك فيه بعدم مطابقته، وفق اجراءات محددة حماية لحق الدفاع المخول للمستهلك.

وحماية للمستهلك وحماية لمصالح المتدخل نص على التدابير الاحتياطية والتدابير التحفظية، فبالإضافة إلى الردع الإداري أوجد المشرع الردع القضائي حيث أعطى للمستهلك حق اللجوء إلى القضاء جراء الاعتداء الواقع من قبل المتدخل، كما أعطى هذا الحق إلى جمعيات حماية المستهلك ومنحها مساعدة قضائية لكي تقوم بالمهام المنوط بها دون أي عراقيل مادية.

ولقد تطرقنا إلى المراحل التي تمر بها الدعوى العمومية من مرحلة تحريك الدعوى إلى غاية الفصل في الدعوى وهذا على مستوى المحكمة الابتدائية (قسم الجنح)، وحاولنا تطبيق الأمر 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المتضمن تعديل وتتميم قانون الإجراءات الجزائية.

بالرغم من كل هذه الإجراءات الوقائية القبلية والبعدية لحماية المستهلك، وكذا العقوبات المفروضة على المتدخل المخالف، إلا أنه مازال المستهلك يتعرض إلى هذه الاستهلاك وهذا نظرا حسب رأينا الى:

- عدم دراية المستهلك بمحتوى المنتجات المعروضة للاستهلاك بالرغم من وجود ملصقات عليها، فهي كلها أسماء علمية لمواد تدخل تركيب المنتج ففئة كثيرة يهمها الثمن، فكلما كان الثمن أقل زاد الطلب على المنتج.
- عدم قيام جمعيات حقوق المستهلك بدورها المنوط بها وهذا في توعية المستهلك.
- نقص الإمكانيات التي يعتمد عليها أعوان قمع الغش أثناء تأدية مهامهم مقارنة بالتطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد عليه المتدخل في عملية الإنتاج.
- وجوب تكوين الأعوان المكلفين بالرقابة حسب التطور التكنولوجي وهذا بتخصيص دورات تكوينية.
- عدم النص على المسؤولية الجزائية لأعوان الرقابة أثناء قيامهم بمهامهم على الرغم من أنه نص على حمايتهم.

وعليه إن القانون الذي يتعلق بحماية المستهلك هو قانون متجدد كون أن الآليات والوسائل والطرق المستعملة لاختراق هذه الالتزامات ومخالفتها متجددة، ولهذا اعتمد المشرع على النصوص التنظيمية لمواكبة هذا التجدد. واوجد آليات لتكريس هذه الحماية وقمع الجرائم.وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن الانتهاكات متواصلة من قبل المتدخل، وهذا راجع لنقص الوعي لدى المستهلك، وجشع بعض المتدخلين الذين هدفهم الوحيد هو الربح ولا تهمه الوسيلة.

قائمة المراجع

قـــــــــائـــــمـــــــــة الـــــــمـــــــــراجـــــــــع

أولا : باللغة العربية

01:الكتب :

1-الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول مطبعة جامعة القاهرة،1979.

2-الدكتورمحمد شكري سرور ، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1983 .

3-الدكتور عمر عيسى الفقي ، " جرائم قمع الغش و التدليس " ، المكتب الفني للموسوعات القانونية ، بور سعيد، مصر، 1998 .

4-الدكتور علي بولحية بن بوخميس، القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، سنة 2000.

5-الدكتورعامر قاسم أحمد القيسي ، "الحماية القانونية للمستهلك ، دراسة مقارنة في القانون المدني و المقارن" الطبعة الأولى ، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ،2002 .

6-الدكتور نائل عبد الرحمان، ناجح داود رباح، صالح الطويل، الأعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2002

7-الدكتور زوين هشام ، الحماية المدنية و الجنائية للعلامات و البيانات و الأسماء التجارية و المؤشرات الجغرافية ، دار السماح ، القاهرة ، 2004 .

8-الدكتور محمد عبده إمام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في التشريعات البيئية، دراسة مقارنة في القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2004 .

9-الدكتور حمد محمد علي خلف ، " الحماية الجنائية للمستهلك د دراسة مقارنة " ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .

10 الدكتور غسان رباح، قانون حماية المستهلك الجديد، المبادئ، الوسائل، والملاحقة مع دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2006.

11-الدكتور ثروت عبد الحميد ، الأضرار الصحية الناشئة عن الغذاء الفاسد أو الملوث ، وسائل الحماية منها و التعويض عنها ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2007 .

12–الدكتور بودالي محمد ، حماية المستهلك في القانون المقارن، دراسة مقارنة في القانون الفرنسي ، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2006 .

13–الدكتورقادة شهيدة ، المسؤولية المدنية للمنتج " دراسة مقارنة "، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندارية ، 2007.

14–الدكتور اكرم محمد حسين التميمي ، التنظيم القانوني المهني ، دراسة مقارنة في نطاق الأعمال التجارية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان 2010 .

15– الدكتور مصطفى احمد أبوعمرو، موجز أحكام قانون حماية المستهلك، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، 2011.

16– الدكتور كوثر سعيد عدنان خالد، حماية المستهلك الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، 2012.

17– الدكتورمحمد حزيط، المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن، دار هومة، 2013.

18–ا لدكتورعلي فتاك، حماية المستهلك وتأثير المنافسة على ضمان سلامة المنتج، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط 2014.

19–الدكتورعلاء زكي، إجراءات المحاكمة العادلة، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.

20– الدكتور محمد أحمد عبد الحميد احمد، الحماية المدنية للمستهلك التقليدي والالكتروني، دار الجامعة الجديدة،2015.

21– الدكتور الصغير محمد مهدي، قانون حماية المستهلك، دراسة تحليلية مقارنة، قسم القانون المدني، كلية الحقوق–جامعة فاروس الاسكندرية– دار الجامعة الجديدة، 2015.

02:الرسائل الجامعية:

أ–أطروحات الدكتوراه:

1– كتو محمد الشريف ، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري ، "دراسة مقارنة بالقانون فرنسي"،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون ، فرع القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو ، 2005

2– خديجي احمد ، قواعد الممارسات التجارية في القانون الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم القانون الخاص، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016

ب-مذكرات الماجستي:

1- ط/جرعود الياقوت ، عقد البيع و حماية المستهلك في التشريع لجزائري ، بحث لنيل شهادة ماجستير، فرع العقود والمسؤولية ، كلية الحقوق و العلوم الإدارية ، جامعة الجزائر ،2001 .

2- ط/جواهرة عبد الكريم ، الالتزام بالسلامة في عقدالبيع ، بحث لنيل شهادة الماجستير، فرع العقود والمسؤولية، كلية الحقوق و العلوم الإدارية ، جامعة الجزائر 2002.

3—ط/كالم حبيبة ، حماية المستهلك ، بحث لنيل شهادة ماجستير ، فرع العقود و المسؤولية ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، جامعة الجزائر ، 2005 .

4- ط/المر سهام ، التزام المنتج بالسلامة ، دراسة مقارنة ، مذكرة ماجيستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، السنة الجامعية 2009/2008

5-ط/بوطبل خديجة ، " الحماية القانونية للمستهلك في مجال المنتوجات المستوردة " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق بن عكنون ، 2010 .

6-ط/ كهينة قونان ، ضمان السلامة من أضرار المنتجات الخطيرة في القانون الجزائري ، " دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي " ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، فرع المسؤولية المهنية ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2010 .

7-ط/لحراري ويزة، حماية المست هلك في ظل قانون حماية المستهلك وقمع الغش و قانون المنافسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع : قانون المسؤولية المهنية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه "القانون الأساسي و العلوم السياسية، السنة الجامعية : 2011/2010.

8-ط/ خميخم محمد ، " الطبيعة الخاصة للجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق بن عكنون ، 2011 .

9- ط/ارزقي زوبير ، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون ، فرع المسؤولية المهنية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، سنة 2011 .

10-ط/ شعباني نوال حنين ، التزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، في المسؤولية المهنية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2012 .

11-ط/مامش نادية ، "مسؤولية المنتج دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية العلوم القانونية و السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2012 .

12–ط/ بوروح منال ، ضمانات حماية المستهلك في ظل قانون 09–03(المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع قانون حماية المستهلك و المنافسة، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق،السنة الجامعية، 2014–2015.

ج –مذكرات الماستر:

1–ط/بن شعاعة حليمة الحماية الجزائية للمستهلك في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013.

2–ط/ أوباح محمد ياسين ، حجية المحاضر في الاثبات الجنائي، مذكرة مكملة لقتضيات نيل شهادة الماسترفي القوق ، تخصص قانون جنائي، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2013–2014.

3–ط/ صيد خير الدين ، مشروعية عمل الضبطية القضائية في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة من متطلبات لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، موسم الجامعي 2014–2015.

4– ط/زحنيت سمية ، دور الهيئات الادارية في حماية المستهلك، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2014–2015.

5–ط/ بوقرة أمينة، الاختصاصات القضائية لوكيل الجمهورية، مذكرة كملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي، السنة الجامعية 2014–2015.

6 – ط/فطيمة عباد، سلطة النيابة العامة في التصرف في الدعوى العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص سياسة جنائية وعقابية، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم حقوق،السنة الجامعية 2015–2016.

7– كاكوش سليمة و خنتوش لطيفة ، اختصاصات النيابة العامة في ظل تعديلات قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون الخاص والعلوم الجنائية، جامع عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، السنة الجامعية،2015–2016.

8– ط/بولخوة ابتسام ، المثول الفوري و الأمر الجزائي على ضوء سياستي التجريم والعقاب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص سياسة جنائية وعقابية، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم حقوق2016–2017.

03:النصوص القانونية :

أ/ النصوص التشريعية :

1-الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 3 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

2-الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن قانون العقوبات ، المعدلة و المتممة بموجب قانون رقم 23 – 06 المؤرخ في 2006/12/20 ، جريدة رسمية رقم 84 المؤرخة في2006/12/24 .

3- القانون رقم 03/09 المورخ في 25 فيفري 2009 ، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ 08 مارس2009 .

4-القانون رقم 04-02، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، لمؤرخ في 23 جوان 2004، الجريدة الرسمية عدد 41، الصادرة في27 جوان2004.

5-القانون 10/11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ 22 جوان 2011، جريدة رسمية عدد 37، الصادرة 30 جويلية 2011.

6-القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية رقم 02، الصادرة في 15 جانفي 2012.

7-القانون 07/12 المتعلق الولاية، المؤرخ في 12 فبراير 2012، جريدة رسمية عدد 12، الصادرة 29 فبراير 2012.

ب/ النصوص التنظيمية :

1-المرسوم التنفيذي رقم 90-367 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 ، المتعلق بوسم السلع الغذائية وعرضها، ج ر عدد 50 ، الصاد رة بتاريخ 21 نوفمبر 1990 ، المعدل والمتمم ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-484 المؤرخ في 22 ديسمبر 2005 ، ج ر عدد 83 ، الصاد رة بتاريخ 25 ديسمبر2005 .

2-المرسوم التنفيذي 39/90، المؤرخ في 30جانفي 1990 ، المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش، جريدة رسمية رقم 05 ، المؤرخة في 31جانفي 1990.

3-المرسوم تنفيذي رقم91 /53 ، المؤرخ في 23 فيفري 1991 ، يتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك ، ج ر عدد 09 ، الصادر بتاريخ 27 فيفري1991 .

4-المرسوم التنفيذي رقم91 /09 ، المؤرخ في 19 جانفي 1991 ، المتعلق بالقواعد العامة للحماية التي تطبق على حفظ الصحة والأمن في أماكن العمل، المعدل والمتمم للقانون رقم 07/88 ، المؤرخ في 26 جانفي 1988 ، ج ر عدد4 ، الصادر في23 جانفي 1991 .

5-المرسوم تنفيذي رقم 99 /158 ، المؤرخ في 1999 ، يحدد تدابير حفظ الصحة والنظافة المطبقة عند عملية عرض منتوجات الصيد البحري للاستهلاك، ج ر عدد 49 ، الصادر بتاريخ 25 جويلية 1999 .

6-المرسوم التنفيذي رقم 315/01 المؤرخ في 2001/10/16 المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش .

7-المرسوم التنفيذي رقم 04 /319 ، المؤرخ في 07 أكتوبر 2004 ، المحدد لمبادئ إعداد الصحة والصحة النباتية واعتمادها وتنفيذها، ج ر عدد 64 ، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر2004 .

8-المرسوم التنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 20 جانفي 2011، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها، ج.ر، الصادرة في 23جانفي 2011، العدد 04.

9-المرسوم التنفيذي رقم 12/ 203 المؤرخ في 2012/05/06 ، المتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتوجات ، ج ر العدد 28 .

10-المرسوم التنفيذي رقم 378/13 المؤرخ في 2013/11/09 ، المتعلق بتحديد الشروط و الكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك ، جريدة رسمية رقم 58 ، المؤرخة في 18 / 11 / 2013 .

11-المرسوم التنفيذي رقم 14-153، المؤرخ في 30 افريل 2014، المحدد لشروط فتح مخابر تجارب و تحليل الجودة و استغلالها، جريدة رسمية رقم 28 ، المؤرخة في 14 ماي 2014.

12-المرسوم التنفيذي 17-140، المتعلق بتحديدي شروط النظافة والنظافة الصحية أثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك البشري، المؤرخ 11افريل 2017، الجريدة الرسمية عدد25.

ج/ القرارات الوزارية :

1-القرار الوزاري المشترك المؤرخ ، في 18 أوت 1993 ، المتعلق بتحديد مواصفات بعض أنواع الحليب المعدّ لاستهلاك وعرضه، حيث نصت على ضرورة أن يكون الحليب المنتوج للأنثى حلوب ذات صحة جيّدة، ويجب أن يكون نظيفا ولا يحتوي على أي لبأ ، ج ر عدد 96 ، الصادر في 23 أكتوبر1969 .

2-القرار الوزاري رقم 91-05 المؤرخ في 21-06-1994 ،الخاص باستعمال المحليات المكثفة في بعض المواد الغذائية .

3-قرار وزاري المؤرخ في 26 جويلية 2000 ، يتعلق بمواصفات مياه الشرب الموضبة مسبقا و كيفيات عرضها، ج ر عدد ، الصادر بتاريخ 20 أوت2000 .

4-القانون 04-04 المؤرخ في 23-06-2004 ، المتعلق بالتقييس ، الجريدة الرسمية ، عدد 41 ، الصادرة في 27-06-2004 .

د/التعليمات الوزارية:

1-تعليمة وزارية تحت رقم 131/م.ع.ع.ع/2016، والمتعلقة بتحيين المثول الفوري.

04:المقالات:

1-عبد الفضيل محمد أحمد ، " جريمة الخداع التجاري في نظم مكافحة الغش التجاري السعودي مع الإشارة إلى القوانين الفرنسي و المصري " ، مجلة الحقوق الكويتية ، السنة 18 ، العدد 04 ، ديسمبر 1994 .

2-نائل عبد الرحمان صالح ، " الحماية الجزائية للمستهلك في القوانين الأردنية " ، مجلة الحقوق الكويتية، السنة 23 ، ديسمبر 1999 .

3-حساني علي ، الالتزام بضمان الضرر في عيوب المنتوجات ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، كلية الحقوق بن عكنون ، العدد 04 ، 2001.

4-بوعزة ديدن ، الإلتزام بالإعلام في عقد البيع ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، عدد 01 ، 2004 .

5--واعمر جبالي ، حماية رضا المستهلك عن طريق الإعلام ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، عدد 02 ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو 2006 .

6-سي يوسف زاهية حورية ، " تجريم الغش و الخداع كوسيلة لحماية المستهلك " ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، العدد 01 ، 2007 .

7-أشرف محمد عبد المالك ، النظام الحديث لسلامة الغذاء ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، ع 32 ، الصادرة في جانفي 2008 .

8-فتيحة محمد قوراري ، الحماية الجنائية للمستهلك من الإعلانات المضللة ، مجلة الحقوق ، عدد 03، جامعة الكويت 2009 .

9-ولد عمر الطيب ، " الجزاءات العقابية المترتبة عن الأضرار الماسة بأمن المستهلك و سلامة " ، مجلة دراسات قانونية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، العدد 06 فيفري 2010

10-زيد حسام، إجراءات المثول الفوري على ضوء الامر 15-02، مجلة المحامي، الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين لناحية سطيف، ديسمبر 2015،عدد 25.

05:الندوات والملتقيات والمحاضرات:

أ-الندوات:

السعيدي جمال ، " المفهوم العام للغش ، و دراسة واقعة لنماذج عن تغيير أسعار السلع " ، مداخلة في ندوة حول " حماية المستهلك و مكافحة الغش التجاري في الدول العربية " ، شرم الشيخ ، مصر 17 – 13 جانفي 2008.

ب-الملتقيات:

1-ربيعة صبايحي ، حول أحكام و إجراءات حماية المستهلك في القانون الجزائري ، الملتقى الوطني حول حماية المستهلك و المنافسة ، كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، يومي 17و18 نوفمبر 2009 .

2-فتيحة خالدي، الحماية الجنائية للمستهلك في ظل أحكام القانون رقم 03/09 ، المؤرخ في 25 فيفري 2009 ، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، أعمال الملتقى الوطني حول المنافسة وحماية المستهلك، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، أيام 17 و 18 نوفمبر 2009

3- زاهية حورية سي يوسف ، الالتزام بالإفضاء عنصر من عناصر ضمان السلامة ، الملتقى الوطني حول "حماية المستهلك و المنافسة " ، كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، يومي 17 و 18 نوفمبر 2009.

4-زهية حورية سي يوسف،" التزام المتدخل بضمان سلامة المواد الغذائية والنظافة الصحية لها"، الملتقى الوطني الخامس حول أثر التحولات الاقتصادية على تعديل قانون حماية المستهلك، يومي 05و06 نوفمبر 2012، شلف.

ج-المحاضرات

1 - كريمة العيدي، محاضرة حول الامر الجزائي،سنة2017، القيت على أمناء ضبط محكمة المدية، بتاريخ 14 نوفمبر 2017، غير منشورة.

05-الموقع الالكترونية :

.www.dcmascara.gov.dz

ثانيا:باللغة الفرنسية :

1-Jean calais auloy , henri temple , droit de la consommation , dalloz , 8éme édition , paris , 2010 , p61 .

فهرس المحتويات

الفـــــــــــــــــــــهــــــــــــــــــــــــــرس

المـــــــــــــــوضـــــــــــــــــوع	الصفحة
كلمة شكر	
مقدمة...	
الفصل الاول: الاعتداءات الواقعة على المستهلك.........	1-3
المبحث الأول : الإعتداءات الواقعة على صحة المستهلك و سلامته	5
المطلب الأول : جريمة مخالفة إلزامية سلامة المواد الغذائية	5
الفرع الأول : تعريف سلامة المواد الغذائية	5
أ/ على المستوى الفقهي	5
ب/ على المستوى التشريعي	5
الفرع الثاني : أركان جريمة مخالفة إلزامية سلامة المواد الغذائية	6
1/ الركن المادي...	6
أ/ إلزامية سلامة المادة الغذائية	6
ب/ تحقيق سلامة المادة الغذائية في تكوينها	7
ج/ تحقيق سلامة المادة الغذائية لمراعاة إحتياطات التجهيز و التسليم	7
ج/1- ضمان سلامة المادة الغذائية لمراعاة إحتياطات التجهيز و التسليم	7
ج/2- ضمان سلامة المواد الغذائية في مرحلة تسليمها للمستهلك	8
2/ الركن المعنوي	9
الفرع الثالث : جزاء مخالفة سلامة المواد الغذائية	9
المطلب الثاني : جريمة مخالفة إلزامية النظافة و النظافة الصحية	9
الفرع الأول : مفهوم إلزامية النظافة و النظافة الصحية	9
الفرع الثاني : أركان جريمة مخالفة النظافة و النظافة الصحية	10
أولا : نظافة المادة الأولية أثناء جنيها و إعدادها	10
ثانيا : الإلتزام بنظافة المستخدمين و أماكن تواجد المادة الغذائية	11
أ/ ضوابط نظافة المستخدمين	11
ب/ نظافة أماكن تواجد المادة الغذائية	11
ج/ نظافة المادة الغذائية أثناء نقلها في الهواء الطلق	12
الفرع الثالث : جزاء مخالفة إلتزام النظافة و النظافة الصحية	12
المطلب الثالث : جريمة مخالفة إلزامية أمن المنتوج	13
الفرع الأول : مفهوم أمن المنتوج	13

الفرع الثاني : أركان جريمة مخالفة إلزامية أمن المنتوج	13
الفرع الثالث : الجزاء المقرر لجريمة مخالفة إلزامية أمن المنتوج	14
المبحث الثاني : الإعتداءات الواقعة على حرية المستهلك و إرادته	14
المطلب الأول : جريمة خداع أو محاولة خداع المستهلك	14
الفرع الأول : تعريف الخداع.....	14
الفرع الثاني : أركان جريمة الخداع أو محاولة خداع المستهلك	15
أولا : الركن المادي	15
أ/ الخداع في كمية المنتوجات المسلمة	15
ب/ الخداع في تسليم منتوجات غير تلك المعينة مسبقا	16
ج/ الخداع في قابلية المنتوج للإستعمال	16
د/ الخداع حول تاريخ أو مدة صلاحية المنتوج	17
ذ/ الخداع حول النتائج المنتظرة من المنتوج	17
ر/ الخداع حول طرق الإستعمال و الإحتياطات اللازمة لإستعمال المنتوج	17
ز/ الخداع في طبيعة السلع	18
ط/ الخداع في الصفات الجوهرية للسلع	18
ظ/ الخداع في التركيب أوفي نسبة المقومات اللازمة للسلع	18
ع/ الخداع في نوع أو مصدر السلع	19
غ/ الخداع في كمية الأشياء المسلمة أو في هويتها	19
ثانيا : الركن المعنوي	20
الفرع الثالث : الجزاء المقرر لجريمة خداع أو محاولة خداع المستهلك	22
المطلب الثاني : جريمة الغش أو تزوير المنتوج	23
الفرع الأول : تعريف الغش	23
الفرع الثاني : أركان جريمة الغش في المنتوجات	25
أولا : الركن المادي	25
ا–الغش بالإضافة أو بالخلط.....	25
ب–الغش بالإنتزاع أو بالإنقاص	25
ج–الغش بتغيير مظهر المنتوج	26
د– الغش في التصنيع.....	26
ذ– الغش بالإمتناع عن الإدلاء بخصائص المنتوج	26
ثانيا : الركن المعنوي.....	26
الفرع الثالث : الجزاء المقرر لجريمة الغش في المنتوجات	27

المطلب الثالث : جريمة مخالفة إلزامية إعلام المستهلك	28
الفرع الأول : تحديد الإلتزام بالإعلام	28
أولا : مضمون الإلتزام بالإعلام	28
أ/ البيانات الخاصة بتعريف المنتوج و إحتياطات إستعماله	28
ب/ التحذير من خطورة المنتوج	30
ثانيا : شروط الإلتزام بالإعلام	31
أ/ أن يكون الإعلام كاملا	32
ب/ أن يكون الإعلام واضحا و مكتوبا باللغة العربية	32
ج/ أن يكون الإعلام مرئيا	33
د/ أن يكون البيانات متعذر محوها	33
الفرع الثاني : وسائل تنفيذ الإلتزام بالإعلام	34
أولا : كيفية الإعلام عن طريق وسم المنتوجات	34
ا–التسمية الخاصة بالبيع	35
ب–مكونات المنتوج و كيفية إستعماله.....	35
ج–معلومات عن المتدخل	36
د–تواريخ يجب مراعاتها على وسم المواد الغذائية	36
1/ تاريخ الإنتاج.....	36
2/ التاريخ الأقصى للإستهلاك أو الإستعمال	36
3/ تاريخ الصلاحية الدنيا	37
ثانيا : الإعلام عن طريق إشهار الأسعار و شروط البيع	37
ثالثا : الإشهار كإخطار وسيلة الإعلام	38
الفرع الثالث : الجزاء المقرر لمخالفة إلزامية إعلام المستهلك	39
المبحث الثالث: الإعتداءات الماسة بالمصالح المادية و المعنوية للمستهلك	40
المطلب الأول : جريمة مخالفة إلزامية مطابقة المنتوجات	40
الفرع الأول : مفهوم المطابقة	40
الفرع الثاني : الإلتزام بمواصفات المطابقة	41
أولا : إحترام المواصفات القانونية	41
ثانيا : إحترام المواصفات القياسية	41
أ/ مفهوم التقييس	41
ب/ أصناف التقييس	42
الفرع الثالث : الجزاء المقرر لجريمة مخالفة إلزامية مطابقة المنتوجات	42

المطلب الثاني : مخالفة إلزامية ضمان المنتوج و تجربته	43
الفرع الأول : أركان جريمة إلتزام ضمان المنتوج و خدمة ما بعد البيع	43
أولا : الركن المادي	43
ثانيا : الركن المعنوي	45
الفرع الثاني : الجزاء المقرر لمخالفة إلتزام الضمان المنتوج و خدمة ما بعد البيع	45
المطلب الثالث : جريمة مخالفة الإلتزامات المتعلقة بعرض القروض للإستهلاكية	45
الفرع الأول : تعريف قرض الإستهلاك	45
الفرع الثاني : أركان جريمة قرض الإستهلاك	45
أولا : الركن المادي	46
ثانيا :الركن المعنوي	46
الفرع الثالث : الجزاء المقرر لجريمة قرض الإستهلاك	46
الفصل الثاني : إجراءات الرقابة و قمع الغش.....	46
المبحث الأول :إجراءات البحث عن مخالفات المتدخل و معاينتها.....	47
المطلب الأول :الأشخاص المكلفون بالبحث عن مخالفات المتدخل ومعاينتها...	48
الفرع الاول: ضباط الشرطة القضائية.....	48
أولا: أشخاص الضبط القضائي العام.....	49
ثانيا: أشخاص الضبط القضائي الخاص.....	49
أ/ الوالي.....	49
ب/ رئيس المجلس الشعبي البلدي	49
الفرع الثاني: الأعوان المؤهلين بموجب القوانين الخاصة.....	50
أولا : أعوان الجمارك	50
ثانيا: أعوان السلطة البيطرية.....	50
ثالثا: أعوان حفظ الصحة البلدية.....	50
الفرع الثالث: أعوان قمع الغش لمديرية التجارة.....	50
المطلب الثاني: معاينة الأعوان المكلفون بالرقابة.....	50
الفرع الأول:سلطات الأعوان المكلفون بالرقابة.....	51
أولا:جمع المعلومات.....	51
ثانيا: دخول المحلات.....	52
ثالثا: تحرير المحاضر.....	52
الفرع الثاني: كيفية ممارسة الرقابة.....	52
أولا: معاينة المخالفة مباشرة.....	53

ثانيا:المعاينة غير المباشرة للمخالفة.....	53
الفرع الثالث: تحليل العينات المقتطعة.....	53
أولا: اقتطاع العينات.....	54
ثانيا: تحليل العينات.....	54
المطلب الثالث:الحماية الجزائية للأعوان المكلفين بالمعاينة.....	56
الفرع الأول :عرقلة مهام أعوان الرقابة وقمع الغش.....	57
أولا: أركان الجريمة والجزاء المقرر لها.....	57
ا–الركن الشرعي.....	58
ب– الركن المادي.....	58
ج–الركن المعنوي.....	58
ثانيا: الجزاء.....	58
الفرع الثاني: جريمة معارضة المراقبة.....	59
أولا: تعريف جريمة معارضة المراقبة.....	59
ثانيا: صورها.....	59
ثالثا: الجزاء المقرر لها.....	59
الفرع الثالث: المقارنة بين جريمة معارضة المراقبة وجريمة عرقلة مهام أعوان الرقابة وقمع الغش.....	60 61
أولا: أوجه التشابه.....	
ثانيا: أوجه الاختلاف.....	61
المبحث الثاني: الردع الإداري للمتدخل عن جرائم المستهلك.....	61
المطلب الاول: التدابير الاحتياطية.....	62
الفرع الاول: رفض الدخول المؤقت للمنتجات المستودة.....	63
الفرع الثاني: السحب المؤقت للمنتوج.....	63
أولا : إنذار المنتج بضرورة المطابقة.....	64
ثانيا: تغيير المقصد.....	64
الفرع الثالث: التوقيف المؤقت لنشاط لمؤسسة.....	64
المطلب الثاني: التدابير التحفظية.....	65
الفرع الأول: الرفض النهائي بدخول المنتوج المستورد	65
أولا: حجز و سحب المنتوج نهائيا.....	65
ثانيا: اتلاف المنتوج.....	65
الفرع الثاني:السحب النهائي.....	66

الفرع الثالث: إعادة توجيه المنتوجات أو إتلافها.....	66
أولا: إعادة توجيه المنتوجات.....	67
ثانيا: الإتلاف.....	67
المطلب الثالث: غرامة الصلح.....	68
الفرع الاول: تعريف غرامة الصلح وشروطه.....	68
أولا: تعريف غرامة الصلح.....	68
ثانيا: شروطها.....	68
الفرع الثاني:مقدار فرضها.....	69
الفرع الثالث: إجراءات فرضها.....	69
المبحث الثالث:إجراءات الردع القضائي على مستوى المحكمة.....	70
المطلب الأول:تحريك الدعوى العمومية.....	70
الفرع الأول: شكوى المتضرر وجمعيات حماية المستهلك.....	71
الفرع الثاني: محاضر الأعوان المكلفون بالرقابة.....	71
أولا:محاضر الأعوان المكلفون بالرقابة.....	72
ثانيا: محاضر الشرطة القضائية.....	72
الفرع الثالث: الأمر بالحفظ.....	73
أولا: تعريف الأمر بالحفظ.....	74
ثانيا: خصائصه.....	74
ثالثا: شكل الأمر بالحفظ.....	74
المطلب الثاني: الإحالة.....	74
الفرع الأول: الإحالة على قسم الجنح.....	75
أولا: الإحالة من قبل قاضي التحقيق.....	75
ا-الطلب الافتتاحي.....	76
ب-الادعاء المدني.....	76
ج- اجراء ارسال المستندات الى النيابة لعامة.....	77
1-غرفة الاتهام.....	77
2- محكمة الجنايات الابتدائية.....	77
رابعا: الإحالة بواسطة النيابة عن طريق الاستدعاء المباشر.....	78
ا-الاستدعاء المباشر عن طريق تقديم الإطراف إلى وكيل الجمهورية.....	78
ب-الاستدعاء المباشر بواسطة المحاضر المودعة بمصلحة البريد.....	78

الفرع الثاني: المثول الفوري.....	79
أولا : شروطه.....	80
أ-الشروط الموضوعية.....	80
ب- الشروط الشخصية.....	80
ثانيا: كيفية الإحالة بواسطة المثول الفوري.....	80
الفرع الثالث: الأمر الجزائي.....	80
أولا: تعريف الأمر الجزائي.....	81
ثانيا: خصائصه.....	81
ثالثا: شروطه.....	81
ا- الشروط الموضوعية المتعلقة بالجريمة ذاتها	82
ب- الشروط الشخصية والمتعلقة بالمتهم "المتدخل".....	82
رابعا: كيفية الإحالة بواسطة الأمر الجزائي.....	82
المطلب الثالث: المحاكمة على مستوى المحكمةالابتدائية "قسم الجنح".....	82
الفرع الأول: الإجراءات المتخذة قبل المثول أمام قاضي الحكم.....	83
أولا: الإجراءات المتشابهة.....	83
ثانيا:الإجراءات غير المتشابهة.....	83
الفرع الثاني: إجراءات المحاكمة.....	84
أولا: المثول الفوري.....	85
ثانيا: ملفات التحقيق والاستدعاء المباشر.....	85
الفرع الثالث: النطق بالحكم.....	86
أولا: طبيعة الحكم الصادر.....	87
ثانيا : الفصل في الأمر الجزائي.....	87
ا-قبول الفصل في طلب الأمر الجزائي.....	87
ب-رفض الفصل في الأمر الجزائي.....	87
ثالثا: الاعتراض على الأمر الجزائي.....	87
رابعا: طبيعة الحكم الفاصل في الأمر الجزائي.....	88
خاتمة	88
قائمة المراجع	
الفهرس	